وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS AND INFORMATION TECHNOLOGY

التقرير السنوي

2019

1440 - 1441

www.mcit.gov.sa

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

رقمي
DIGITAL SAUDI

وزارة الاتصالات
وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS
AND INFORMATION TECHNOLOGY

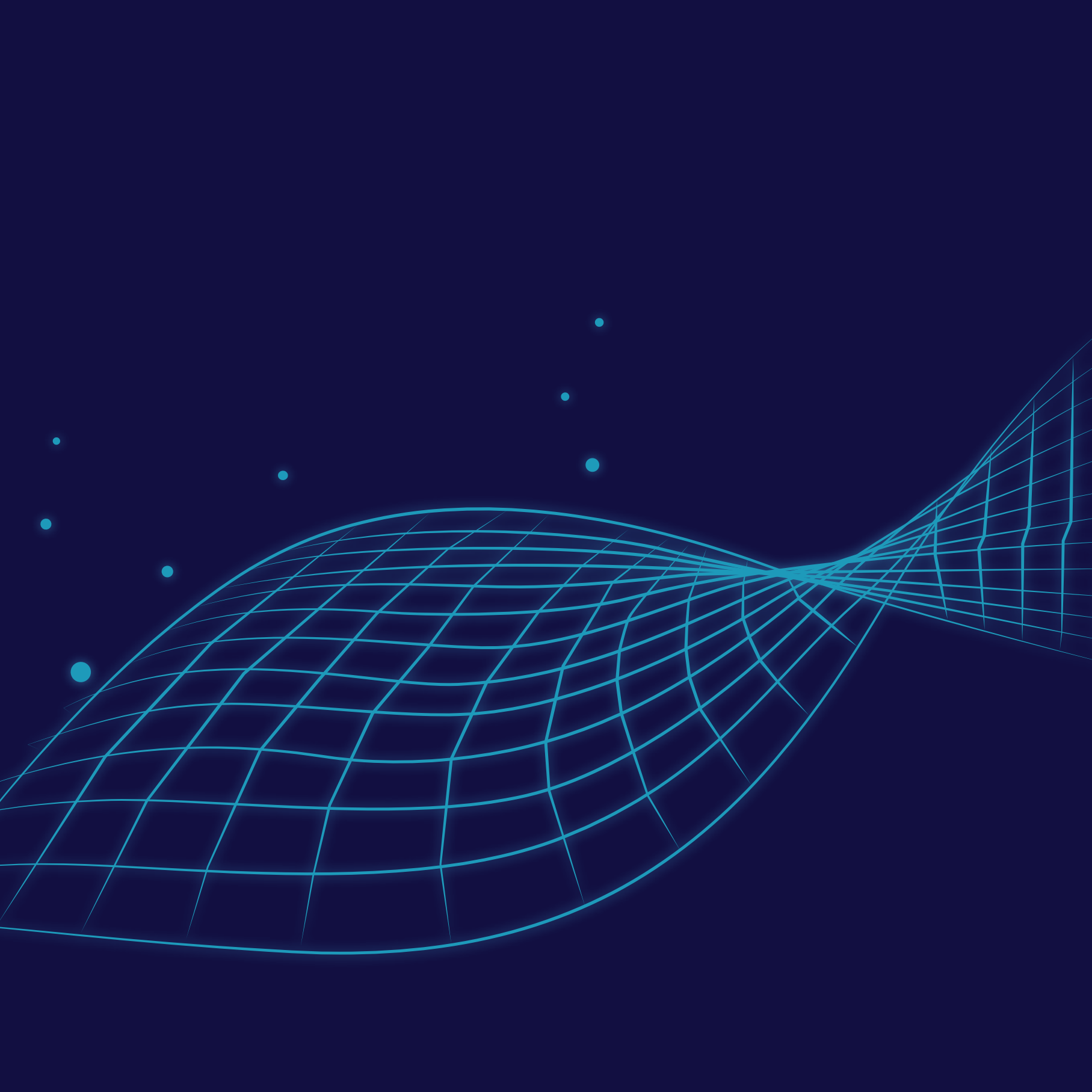

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

رئيس مجلس الوزراء أيده الله ورعاه

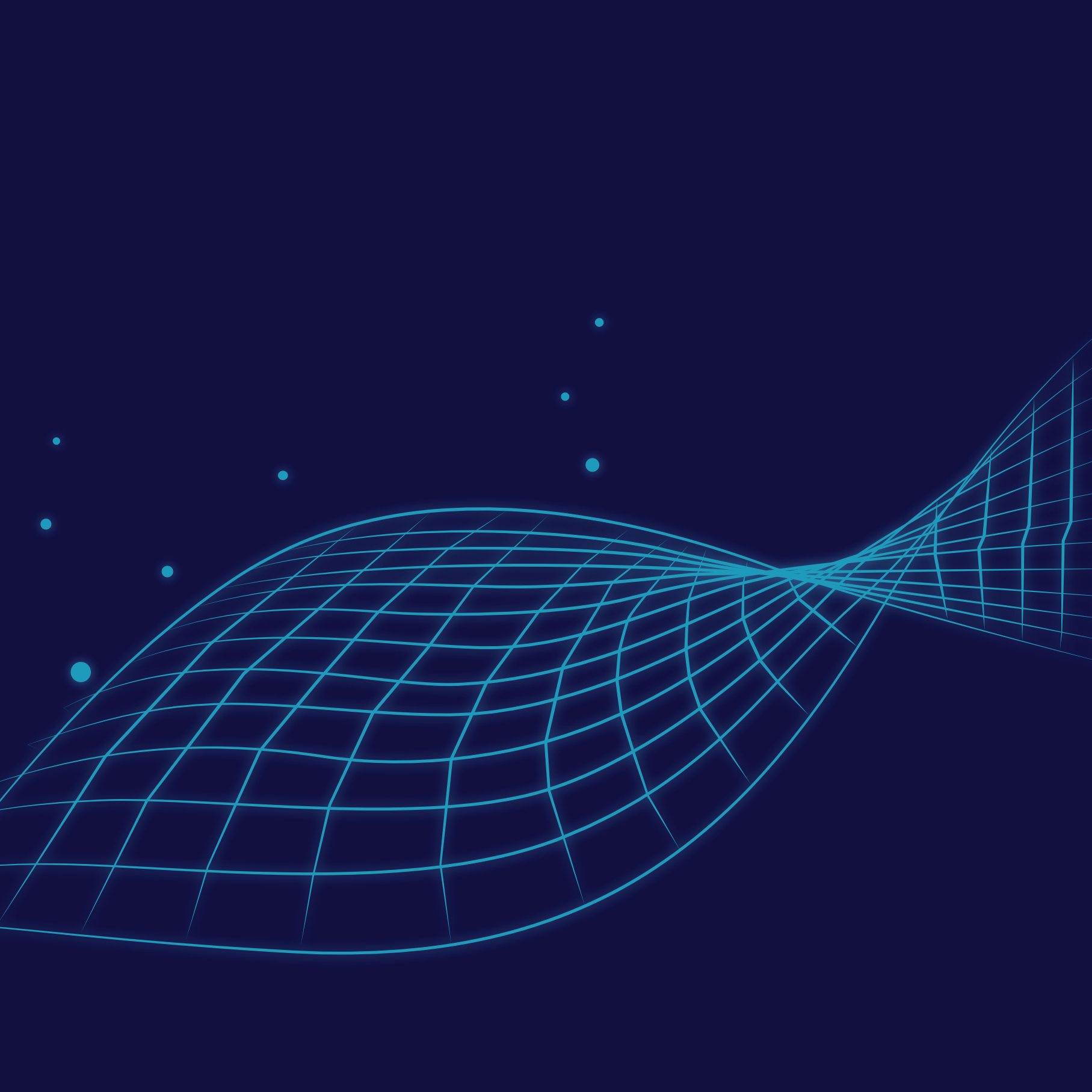

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الدفاع حفظه الله

قائمة المحتويات

المحتوى	
كلمة معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات	10
الملخص التنفيذي	**14**
منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات	**28**
• وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	31
• وحدة التحول الرقمي	32
• برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر"	33
• المركز الوطني للتصديق الرقمي	33
• هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	34
• مؤسسة البريد السعودي	35
التحول الرقمي	**36**
• منظومة التحول الرقمي	38
• حوكمة التحول الرقمي	39
• إطار التحول الرقمي	41
• دور منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات في التحول الرقمي	44
استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	**46**
استراتيجية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	**54**
الإنجازات	**62**
• تكامل المنظومة الرقمية	64
• فعالية الحكومة الإلكترونية	78
• تحول قطاع الاتصالات	96

- تنمية القدرات البشرية 110
- تنمية التقنية ودعم وتحفيز الابتكار ومضاعفة السوق 138
- تنظيم قطاع البريد 150
- التميز المؤسسي 152

تعزيز البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع 164

مساهمة الوزارة في رؤية المملكة 2030 178

- الأهداف 180
- برنامج التحول الوطني 2.0 183
  - المؤشرات 184
  - المبادرات 188

مساهمة الوزارة في تحضيرات رئاسة المملكة لمجموعة العشرين 192

المشاركات الدولية والفعاليات 198

مبادرات المسؤولية الاجتماعية 222

الملاحق 228

ب. المؤشرات الدولية ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات 230

- ج. المصطلحات والتعريفات 238
- د. بطاقات مبادرات برنامج التحول الوطني 242
- هـ. الخارطة التنظيمية المقترحة لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات 248

كلمة معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

م. عبدالله بن عامر السواحه
وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:
تسير مملكتنا الحبيبة نحو تحقيق مزيد من الإنجازات وفتح آفاق جديدة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، مستمدةً عزيمتها من رؤية قيادتنا الحكيمة - أيدها الله - ودعمها اللامحدود لبناء حاضر مترابط ومستقبل مبتكر.

وانسجاماً مع الدعم والتمكين ولتسريع التحول الرقمي عملت الوزارة خلال العام الماضي على مضاعفة جهودها لبناء مجتمع رقمي حيوي، واقتصاد رقمي مزدهر وحكومة ذكية فاعلة.

وتوجت الوزارة العام بتحقيق قفزات نوعية ساهمت في توسيع طموحاتنا نحو إرساء بنية رقمية متينة، ودعم ريادة الأعمال والابتكار في المجالات الرقمية وإطلاق العديد من المبادرات، إلى جانب تمكين الأفراد والشركات والجهات الحكومية وتأهيل القدرات البشرية وتنمية صناعة التقنية، الأمر الذي انعكس على تجربة المواطن وقطاع الأعمال، وعزز حضور المملكة على الخارطة الدولية.

وفي هذا التقرير المتضمن منجزات وأعمال الوزارة لعام 1440/1441هـ، يشرفني أن أضع بين أيديكم نتاج جهود تكاملية من زملائي وزميلاتي في

الـوزارة خـلال هـذه الفتـرة، والتـي هـي بالأسـاس نتـاج لدعـمٍ سـخيٍ وتمكيـن لا محـدود مـن القيـادة حفظهـا اللـه.

وأصالـة عـن نفسـي ونيابـة عـن زملائـي وزميلاتـي أتقـدم بخالـص الشـكر والعرفـان لمقـام مـولاي خـادم الحرميـن الشـريفين الملـك سـلمان بـن عبدالعزيـز آل سـعود، وسـمو سـيدي ولـي العهـد الأميـن صاحـب السـمو الملكـي الأميـر محمـد بـن سـلمان بـن عبدالعزيـز آل سـعود -حفظهمـا اللـه - علـى دعمهمـا الكريـم وتوجيهاتهمـا الحكيمـة والتـي كانـت الركيـزة الأساسـية لمـا يشـهده قطـاع الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات مـن تقـدم وازدهـار.

والسلام عليكم ورحمة الله.

رؤية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

«تأسيس ركائز استراتيجية رقمية لتمكين حاضر مترابط ومستقبل مبتكر».

قيمنا

الأمانة

الإخلاص

الاستمتاع بالعمل

الفريق الواحد

الإتقان

01

الملخـص التنفيذي

الملخص التنفيذي

يشكّل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات المرتكز الرئيسي للتحول الرقمي، حيث أن التحوّل من التعاملات التقليدية إلى التعاملات الرقمية في مختلف القطاعات يعتمد على تقنيات الاتصالات وتقنية المعلومات. ونظراً لأهمية التحول الرقمي في تحقيق التنمية الوطنية ورفع وكفاءة جودة القطاع الحكومي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، فإن لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات دور أساسي ومحوري في مواكبة التطورات ودعم أعمال التنمية الوطنية.

وعملت الوزارة خلال عام 2019م على تهيئة البيئة التنظيمية للقطاع بحيث تكون داعماً للمضي قدماً في تنمية القطاع وتعزيز التحول الرقمي من خلال إعداد استراتيجية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات واستراتيجية للوزارة، ومواءمة هذه الاستراتيجيات مع أهداف وبرامج رؤية المملكة 2030. وبذلك تكون هذه الاستراتيجيات هي الأساس التي تبنى عليه أعمال ومنجزات الوزارة.

وترتكز منجزات الوزارة حول (7) محاور رئيسية

01 تكامل المنظومة الرقمية

02 فعالية الحكومة الإلكترونية

03 تحول قطاع الاتصالات

04 تنمية القدرات البشرية

05 توطين التقنية والابتكار ومضاعفة السوق

06 تنظيم قطاع البريد

07 التميز المؤسسي

تكامل المنظومة الرقمية

ضمن جهود الوزارة لتحقيق التكامل في المنظومة الرقمية بكامل أجزائها ومكوناتها، تم العمل على تحديث الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، حيث تم العمل على وضع خطط وتطوير مبادرات لدعم التحول الرقمي في المملكة في (7) قطاعات. وفي مجال التجارة الإلكترونية، أعدّ تقرير عن قطاع التجزئة في التجارة الإلكترونية بهدف توحيد المفاهيم والتعاريف والمصطلحات في قطاع التجزئة. مما يسهّل من إجراء الدراسات وجمع البيانات عن هذا القطاع، ويساهم في وضع الخطط واتخاذ القرارات بناء على تصوّر واضح عن القطاع. وفيما يخص المدن الذكية، تم إعداد دليل استرشادي للمدن الذكية، لتكون داعماً لصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات ومبادرات المدن الذكية. وسعياً لتحقيق التكامل بين الخدمات الحكومية، تم العمل على نشر خدمة النفاذ الموحّد في الخدمات الحكومية الإلكترونية لزيادة مستوى موثوقيتها وتعزيز سهولة استخدامها، حيث وصل عدد الجهات الحكومية المرتبطة بخدمة النفاذ الموحّد إلى (101) جهة. كما تم العمل على حوكمة انتقال الشبكة الحكومية الآمنة (GSN) واستضافة قناة التكامل الحكومية (GSB) في مركز المعلومات الوطني. وفي إطار التحول الرقمي للجهات والقطاعات الحكومية، تم نشر المجموعة الأولى من تقارير التحول الرقمي للجهات والقطاعات الحكومية، والتي تضمنت (5) تقارير لدراسة حالة خطط التحول الرقمي لتلك الجهات والقطاعات.

7

قطاعات تمت الموائمة معها في الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي

5

تقارير منشورة لدراسة حالة خطط التحول الرقمي للجهات والقطاعات الحكومية

فعالية الحكومة الإلكترونية

وفي مجال تعزيز فعالية الحكومة الإلكترونية، تكلّلت الجهود المبذولة في مجال تحول الخدمات الحكومية رقمياً برفع مستوى نضج الخدمات الحكومية رقمياً ليصل إلى مستوى النضج إلى (81%). كما تم إطلاق المنصة الوطنية الموحّدة (MyGov.sa) بهويتها الجديدة، وقد وصل عدد الخدمات المتاحة عبر المنصة إلى (3,300) خدمة استفاد منها (890) ألف زائر للبوابة. وعلى صعيد مشاريع تقنية المعلومات الحكومية، فقد تم العمل على مراجعة مشاريع تقنية المعلومات الحكومية، وتقديم الخدمات الارشادية التقنية حيالها، نتج عنه وصول إجمالي الوفورات المتحققة في مشاريع تقنية المعلومات الحكومية إلى (800) مليون ريال سعودي. كما تم إنشاء مركز تطوير الحكومة الذكية بهدف تأهيل الكوادر المتخصصة في هذا المجال. واستمرّت أعمال ربط الجهات الحكومية بالمنصّات الحكومية، حيث وصل إجمالي عدد الخدمات التي تم حصرها في مرصد الخدمات الحكومية إلى (5,059) خدمة، بينما وصل عدد الجهات المزودة للبيانات بقناة التكامل الحكومية إلى (75) جهة، وتستفيد من البيانات المتاحة من خلال قناة التكامل الحكومية (132) جهة، وبلغ عدد الجهات المرتبطة بنظام المراسلات الحكومية (34) جهة، كما وصل عدد الجهات المرتبطة بمركز الاتصال الوطني (أمر) إلى (37) جهة حكومية تقدّم (336) خدمة من خلال المركز.

800 مليون ريال

إجمالي الوفورات المتحققة في مشاريع تقنية المعلومات الحكومية

81%

مستوى نضج الخدمات الحكومية رقمياً

تحـول قـطاع الاتصـالات

وفيمـا يخـص تحـول قطـاع الاتصـالات، وضمـن السـعي إلـى توفيـر ورفـع كفـاءة الشـبكات بأحـدث التقنيـات لتطويـر بنيـة تحتيـة موثوقـة وفاعلة للاتصالات، تُسرّع مـن التحـول الرقمـي وتواكـب رؤيـة المملكـة، اسـتمرت أعمال نشـر شـبكات الألياف الضوئية عاليـة السـرعة ضمن المناطق الحضرية، حيث بلغ إجمالي المنازل المغطاة أكثر مـن (3) ملايين منـزل، وبذلـك ارتفعـت نسـبة المنـازل المتصلـة بالألياف الضوئية إلى (53%). كما بلغت تغطية خدمـة النطـاق العريـض اللاسـلكي عالـي السـرعة فـي القـرى والهجـر (48%). كمـا تـم العمـل بالتعـاون مـع هيئـة الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات والشركات المشغلة للإطلاق التجاري لشـبكة الجيـل الخامـس وتمكيـن نشـر الشبكة، حيث تعد أضخم شبكة للجيل الخامـس علـى مسـتوى دول أوربـا وأفريقيـا والشـرق الأوسـط بتغطيـة أكثـر مـن (30) مدينـة وإنشـاء أكثـر مـن (5,400) بـرج للجيـل الخامـس بنهايـة عـام 2019م.

وسـعياً نحـو توفيـر البنيـة التحتيـة الرقميـة فـي كافـة القطاعـات الاقتصاديـة بمـا فـي ذلـك قطـاع الصناعـة لتمكيـن التحـول الرقمـي فـي المصانـع ولتمكيـن الثـورة الصناعيـة الرابعـة، فقـد تـم إطـلاق مبـادرة البنيـة التحتيـة للثـورة الصناعيـة الرابعـة هـذا العـام ضمـن برنامـج تطويـر الصناعـة الوطنيـة والخدمـات اللوجسـتية، حيـث تـم فـي المرحلـة الأولـى مـن المبـادرة ربـط حوالـي (1300) مصنـع بالألياف الضوئية. وأثمرت هذه الجهود تحسناً كبيـراً فـي متوسـط سـرعات الإنترنـت المتنقـل، حيـث قفـزت سـرعة الإنترنـت عبـر شـبكات الاتصـالات المتنقلـة مـن (29.31) ميجابت/الثانية في نهاية عام 2018م، إلـى (55.58) ميجابت/الثانيـة مـع نهايـة عـام 2019م، متجـاوزةً بذلـك المتوسـط العالمـي فـي سـرعة الإنترنت المتنقل والـذي يقـدّر بـ(28.02) ميجابت/الثانيـة، ممـا انعكـس علـى ترتيـب المملكـة العالمـي فـي سـرعة إنترنـت المتنقـل الـذي صعد إلـى المركز (13) عالمياً مقارنة مع المركز (51) في نهاية عـام 2018م، حيث تجـاوز ترتيب المملكـة العالمـي دولاً متقدمـة مثـل الولايـات المتحـدة الامريكيـة، واليابـان، والصيـن، وإسـبانيا، وهونـج كونـج، والمملكة المتحدة، وألمانيا، واليونان، وإيطاليا. كما شهدت سرعات الإنترنت الثابت تحسناً ملحوظاً هذا العام، حيث وصلـت السـرعة عبـر شـبكات الاتصـالات الثابتـة إلـى (52.93) ميجابت/الثانيـة فـي نهايـة عـام 2019م، مقارنـةً بـ (31.41) ميجابت/الثانيـة بنهايـة عـام 2018م.

3 مليون

منزل مغطاة بشبكات الألياف الضوئية في المناطق الحضرية

374 ألف

منزل مغطاة بشبكات النطاق العريض اللاسلكي عالي السرعة في القرى والهجر

52.93 ميجابت/الثانية

سرعة الإنترنت عبر شبكات الاتصالات الثابتة

55.58 ميجابت/الثانية

سرعة الإنترنت عبر شبكات الاتصالات المتنقلة

تنمية القدرات البشرية

وعلى صعيد تنمية القدرات البشرية، تواصلت أعمال مبادرة (ThinkTech) المعنية بتطوير القدرات الرقمية ونشر الوعي في مختلف المجالات التقنية لبناء جيل يكون مساهماً في النهوض بالتطور التقني في المملكة ودفع عجلة التحول الرقمي، وقد نجحت المبادرة في تحقيق انتشار واسع ضمن الفئات المستهدفة، حيث وصل عدد المستفيدين من المحتويات الرقمية إلى (2.26) مليون مستفيد، بينما وصل عدد المستفيدين من فعاليات المبادرة إلى (76) ألف مستفيد.

كما حرصت الوزارة على التركيز على جيل الناشئين من خلال تطوير برنامج شامل لرفع الوعي الرقمي لهم، وقد وصل عدد المستفيدين من هذا البرنامج إلى (51,531) مستفيد. كما قامت الوزارة بإطلاق مسابقة للمشاركة في الأولمبياد العالمي للروبوت لتحفيز الجيل الناشئ لإبراز مهاراتهم في هذا المجال، وقد حقق الفريق السعودي المشارك المركز السابع في المسابقة.

وساهمت مبادرة قوافل في نشر الوعي والمهارات بالتقنيات الحديثة والناشئة ضمن الأجيال الواعدة، وقد بلغ عدد الطلاب والطالبات الزائرين لقوافل المستقبل (31,842) طالب وطالبة. كما أطلقت مبادرة المعمل الافتراضي التي تتيح الفرصة للأفراد لتحويل أفكارهم النظرية إلى نماذج أولية حقيقية. وتم إطلاق إطار المهارات الرقمية المبني على إطار (SFIA) العالمي بهدف تسهيل عملية تطوير المهارات الرقمية وتوظيفها من خلال وضع تصنيفات واضحة للمهارات الرقمية وتفصيل مستوياتها. واستمرت أعمال مبادرة العطاء الرقمي التي تهدف إلى نشر المعرفة الرقمية بين المجتمعات العربية من خلال إطلاق الدورات التدريبية ونشر المحتوى المعرفي في المجال الرقمي، وقد وصل عدد المستفيدين من مبادرة العطاء الرقمي إلى أكثر من (6) ملايين مستفيد. وتم تدشين الأكاديمية السعودية الرقمية بهدف تطوير القدرات الرقمية الوطنية المتخصصة بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة بهدف توطين الوظائف النوعية المرتبطة بالتقنيات الحديثة. كما تم العمل والتنسيق على إدخال المهارات الرقمية والبرمجة في الصفوف الأولية بالتعليم العام بهدف تطوير المهارات الرقمية في مرحلة مبكّرة من المسيرة التعليمية. كما أُطلقت خطة لتوطين وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات مع الجهات ذات العلاقة بهدف توطين (15) ألف وظيفة بنهاية عام 2020م، وقد شهدت نسبة التوطين في وظائف القطاع ارتفاعاً عن عام 2018م، حيث وصلت نسبة التوطين في الوظائف (44.8%) في عام 2019م مقارنة بـ(43%) في عام 2018م. كما تم العمل على تدريب الكوادر الوطنية في المجالات التقنية المختلفة مع كبرى الشركات في القطاع، حيث تم تدريب (18,635) كادر منذ بدء المبادرة. ولدعم مشاركة المرأة، جرى تصميم برنامج شامل يهدف لتمكين المرأة في القطاع، ويتضمن البرنامج نشر الوعي الرقمي، ورفع المهارات الرقمية، ورفع المهارات القيادية، ودعم رائدات الأعمال في القطاع، وإعداد نماذج الأعمال لمراكز التعهيد النسائية، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل عن عام 2018م، حيث وصلت نسبة القوى العاملة النسائية في القطاع إلى (14.48%) بنهاية عام 2019م مقارنة بـ(13.2%) في عام 2018م.

2.26 مليون

مستفيد من المحتوى الرقمي لمبادرة (ThinkTech)

51,531

مستفيد من برنامج رفع الوعي الرقمي لجيل الناشئين

18,635

متدرب منذ بدء مبادرة تدريب الكوادر السعودية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

6 مليون

مستفيد من مبادرة العطاء الرقمي

توطين التقنية والابتكار ومضاعفة السوق

في مجال توطين التقنية والابتكار ومضاعفة السوق، فقد أثمرت الجهود التي تبذلها الوزارة لدعم وتحفيز سوق تقنية المعلومات المحلي بتحقيق نمو في سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة ليصل بقراءته الأولية لنهاية عام 2019م إلى (45.2) مليار ريال سعودي.

وسعياً من الوزارة لتحقيق الاستمرارية في هذا النمو، فقد عملت على إعداد دراسة لبرنامج وطني لتنمية تقنية المعلومات يهدف إلى تسريع وتعزيز المنظومة الاقتصادية في قطاع تقنية المعلومات التقليدية والناشئة في المملكة. كما عملت الوزارة على استكمال تطوير سياسة "الحوسبة السحابية أولاً"، والتي تقدّم إرشادات حول الاستثمارات الجديدة في تقنية المعلومات من منظور تبني تقنيات الحوسبة السحابية، وذلك بهدف ترشيد الإنفاق الحكومي على تقنية المعلومات، وتسريع وتيرة انتقال الجهات الحكومية من حلول تقنية المعلومات التقليدية إلى حلول الحوسبة السحابية. كما تم العمل على استقطاب عدد من الشركات العالمية الرائدة في مجال الخدمات السحابية.

وبهدف تعزيز تبني حلول المصدر المفتوح وتحفيز الابتكار في هذا المجال، أطلقت الوزارة برنامجاً بمسمى "مصدر"، حيث تم رصد (26) مبادرة استراتيجية للبرنامج منها (8) مبادرات ممكنات أساسية و(10) مبادرات مكاسب سريعة و(10) مبادرات محورية. كما تم توقيع اتفاقيات مع عدد من الشركات الكبرى في المجالات التقنية المختلفة لاستقطابها إلى المملكة بهدف الاستفادة من خبراتها وإمكاناتها لتعزيز سوق التقنية المحلي وتوطين التقنيات التي تختص بها تلك الشركات. وقد جرى إطلاق محفظة للتقنيات الناشئة بقيمة مليار ريال لدعم وتمويل وتحفيز مشاريع رواد الاعمال وأنشطة التقنيات الناشئة، وقد وصل عدد المتقدمين للاستفادة من دعم المحفظة إلى (700) متقدم. وتم إطلاق برنامج رواد التقنية ليقدّم مجموعة من الخدمات التقنية والتمويلية والإرشادية لدعم رواد الأعمال، كان منها تقديم عدد من المعسكرات التدريبية المتخصصة في مجال ريادة الأعمال، وقد وصل عدد المسجلين في برنامج رواد التقنية إلى (3,500) شخص، كما انضم (350) متدرب ومتدربة إلى المعسكرات التدريبية.

45.2 مليار ريال سعودي

قيمة سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة في المملكة

مليار ريال سعودي

قيمة المحفظة المالية للتقنيات الناشئة

تنظيم قطاع البريد

كثّفت الوزارة جهودها لإعادة تنظيم قطاع البريد ليسهم بشكل أكثر فعالية في التحول الرقمي للمملكة، وذلك من خلال فصل المسؤوليات التنظيمية عن التشغيلية للقطاع لرفع النضج التنظيمي، وتحفيز الاستثمارات، وحماية حقوق المستثمر والمستهلك.

كما قامت الوزارة بإعداد مشروع نظام جديد لقطاع البريد بهدف تعزيز الاستثمار، وتعزيز ثقة المستفيدين بالخدمات البريدية، وتنمية التعامل التجاري ليكون القطاع رافداً للاقتصاد الوطني. كما تم عقد اجتماعات مع الشركات المتخصصة بقطاع البريد للبحث في التحديات التي تواجه تلك الشركات وتحليل أفضل التنظيمات والتشريعات التي ستسهم في تجاوز تلك التحديات. ويجري العمل على مشروع لإطلاق استراتيجية لقطاع البريد تسهم في تطويره ودعم الخدمات البريدية ورفع مستوى جودتها وموثوقيتها.

التميز المؤسسي

سعياً من الوزارة لتعزيز مستوى أدائها لتحقيق مستهدفاتها واستمرار إنجازاتها، فقد حرصت على تحقيق التميز المؤسسي ضمن قطاعاتها الإدارية، حيث تم العمل على تبني معايير عالمية للجودة والتميز المؤسسي، وذلك من خلال تبني نموذج تميز المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM). وجرى العمل أيضاً على تعزيز نضج إجراءات العمل داخل الوزارة، وذلك من خلال دراسة الوضع الحالي للإجراءات ووضع خطة عمل مفصّلة لتحسين مستوى نضجها، وقد تكللت هذه الجهود برفع مستوى نضج الإجراءات ضمن الوزارة من (2.3 من 5) إلى (3.3 من 5)، ومن أبرز مخرجات خارطة الطريق التي ساعدت في تعزيز النضج هو تدشين الوزارة لبوابة الإجراءات، وهي بوابة داخلية لإدارة إجراءات العمل بشكل إلكتروني.

وحرصاً من الوزارة على تحقيق أفضل النتائج بما يعزز ترتيب المملكة في المؤشرات العالمية، تم إنشاء وحدة للمؤشرات الدولية تختص بإجراء الدراسات التحليلية على المؤشرات الدولية، وتقديم التوصيات والمقترحات للعمل على تحسين ترتيب المملكة في تلك المؤشرات. كما عملت الوزارة على تحسين البيئة المكانية لمقر الوزارة من خلال رفع الطاقة الاستيعابية للمبنى بـ(256) مكتب، وتصميم وتنفيذ (8) غرف لأرشيف الوزارة، وإقامة (543) فعالية داخل الوزارة.

ولتحقيق الشفافية المالية في الوزارة، أطلقت الوزارة لوحة المعلومات المالية متضمنة أدوات للتعامل مع البيانات بشكل مرئي لجميع الأنشطة المالية لقطاعات الوزارة، كما عملت الوزارة على رفع جاهزيتها لتطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد.

ولتحقيق بيئة إيجابية للكوادر العاملة، عملت الوزارة على إطلاق عدد من المبادرات التطويرية والتحفيزية، حيث تم إطلاق برنامج للتدريب النوعي للوظائف الإشرافية، ومبادرة "عشانك تستاهل" لتعزيز الولاء الوظيفي. كما عملت الوزارة على نشر الرسائل التوعوية والتثقيفية، وإطلاق ورش التوجيه الشخصي وتأهيل (40) موجّه شخصي معتمد من الاتحاد الدولي للتوجيه الشخصي. وعلى الصعيد التقني، تم إطلاق المرحلة الثانية من تطبيق "موارد موبايل" الذي يتيح للموظفين سهولة الوصول إلى بياناتهم والتقديم على مختلف خدمات الوزارة في أي وقت من خلال أجهزتهم الذكية. وتم العمل على تعزيز البنية التقنية للوزارة لتواكب حجم الأعمال القائمة في الوزارة. كما تم تحقيق المستوى البلاتيني في إتمام الربط الالكتروني عبر منصة "التزام" وتحقيق نسبة (96%).

من 2.3 إلى 3.3

ارتفاع تقييم مستوى نضج الإجراءات في الوزارة

543

فعالية أقيمت في مقر الوزارة

256

مكتب إضافي متاح على مختلف المستويات الإدارية

02

منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات

منظومة الاتصالات وتقنيـة المعلومـات

تقـع علـى عاتـق المنظومـة العديـد مـن الأدوار والمسؤوليات ذات العلاقة بالتحول الرقمي وقطاع الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات وقطـاع البريـد. وتتـوزع هـذه الأدوار والمسـؤوليات علـى عـدد مـن الجهـات ضمـن المنظومـة لاسـتيفاء متطلبـات دعـم التحـول الرقمـي وتنظيـم وتطويـر قطـاع الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات وقطـاع البريـد.

وتتكـون المنظـومـة من الجهـات التاليـة:

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS AND INFORMATION TECHNOLOGY

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
Communications and Information Technology Commission

وحدة التحول الرقمي

وحدة التحول الرقمي
National Digital Transformation Unit

مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي
Saudi Post

برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)

برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
e-GovernmentProgram

المركز الوطني للتصديق الرقمي

المركز الوطني للتصديق الرقمي
National Center for Digital Certification

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS AND INFORMATION TECHNOLOGY

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات هي الجهة المشرفة على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية، والمسؤولة عنه. حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (133) وتاريخ 1424/5/21هـ، والقاضي بإعادة تنظيم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يتناسب مع المهام الموكلة إليها، وتضمن تحديد الأهداف المسندة لهذه الوزارة وهو قيادة التحول الرقمي والإشراف على تنمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة.

وتتضمن اختصاصات ومهام الوزارة وفق المتغيرات والمستجدات والتكليفات المسندة لها الآتي:

1. وضع الخطط الاستراتيجية والسياسات ومشاريع الأنظمة واللوائح لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والتحول الرقمي في المملكة.
2. الإشراف على قطاع البريد، ووضع سياساته العامة وخططه التطويرية، واقتراح مشاريع أنظمته وتعديلاتها، والتنسيق مع الجهات المعنية فيما يتعلق بالخدمات المقدمة إلى الجهات الحكومية، وتمثيل المملكة في الهيئات المحلية والإقليمية والدولية في قطاع البريد، ومتابعة التزامات المملكة في هذا الشأن. والتصديق على القواعد والأسس والشروط المتعلقة بالخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل التي تقترحها الهيئة.
3. وضع الآليات والبرامج التنفيذية لتسريع نشر خدمات النطاق العريض السلكية واللاسلكية وضمان تنفيذ البنية التحتية اللازمة لها بصورة عاجلة جداً، بما يكفل تغطية جميع مناطق المملكة بالنطاق العريض قدر الإمكان، وتحفيز الشركات الوطنية والعالمية للمشاركة في المشاريع ذات العلاقة بالنطاق العريض وإدارة صندوق لتحفيز نشر النطاق العريض السلكي واللاسلكي.
4. وضع الآليات والبرامج التنفيذية لتسريع تطوير القدرات الرقمية في المملكة ورفع الوعي الرقمي، ويشمل ذلك القدرات الرقمية العامة والمتخصصة مع التركيز على التقنيات الناشئة، بما يتناسب مع احتياجات القطاع المختلفة.
5. وضع الآليات والبرامج التنفيذية لبناء قطاع تقنية معلومات بمستوى عالمي تنافسي ينمي المحتوى المحلي التقني ويحقق الاستدامة الاقتصادية والريادة والابتكار على المستوى الإقليمي والعالمي.
6. وضع الآليات لتحفيز وتشجيع الاستثمار والابتكار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والصناعات الرقمية، والسعي لجذب الاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية الرائدة في الاتصالات وتقنية المعلومات إلى المملكة، ودعم الشركات التقنية المحلية الناشئة والصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في بناء قدراتها للوصول إلى الأسواق العالمية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
7. الإشراف على تطبيق أحكام نظام التعاملات الإلكترونية ووضع المعايير التقنية والتعاقدية الإسترشادية للأجهزة الحكومية للاستفادة منها عند التعاقد لتنفيذ المشاريع ذات الصلة بالحكومة الرقمية.
8. الإشراف على المهام المتعلقة بإصدار شهادات التصديق الرقمي وإدارتها.
9. إجراء الدراسات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والتحول الرقمي.
10. التنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجهات الأخرى ذات العلاقة وتشكيل الشراكات الاستراتيجية فيما يخص الاتصالات وتقنية المعلومات والتحول الرقمي.
11. تمثيل المملكة في الهيئات المحلية والإقليمية والدولية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وقطاع البريد.

وللمزيد من المعلومات، انظر الملحق (هـ/ الخارطة التنظيمية المقترحة للوزارة).

وحدة التحول الرقمي
National Digital Transformation Unit

هـي مركز امتياز أنشـئ بنـاء على الأمـر الملكـي رقـم (49584) وتاريـخ 1438/10/29هـ، وتهـدف الوحدة إلى تسـريع عمليـة التحـول الرقمي فـي المملكة تحقيقـاً لأهـداف رؤية 2030 عبـر التعاون المشـترك مـع القطاعين العـام والخاص مـن أجـل الارتقاء بمكانـة المملكة لتكون بين مصـاف الدول المتطـورة رقمياً والمسـاهمة في تنمية اقتصادية مسـتدامة تعتمد علـى تعزيز قيـم ومفاهيم الابتـكار والاسـتثمار في المواهب الشـابة.

وتتولى وحدة التحول الرقمي المهام التالية:

1. إعداد مشروع استراتيجية وطنية للتحول الرقمي.
2. تطوير سياسات التحول الرقمي من خلال تنفيذ إطار عمل وآلية تنفيذ موحدة شاملة.
3. اتخاذ ما يلزم لتفعيل التشريعات اللازمة للتحول الرقمي.
4. تفعيل الحوكمة الرقمية والتأكد من مواءمتها مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية.
5. تحديد الأولويات اللازمة لتفعيل التحول الرقمي وتحديد الدعم اللازم لضمان سرعة تحقيق الغايات المتوخاة.
6. اعتماد المبادرات المتعلقة بالتحول الرقمي والتمويل اللازم لها.
7. إعداد التقارير الدورية عن التحول الرقمي.
8. مراجعة وتقويم البرامج ذات العلاقة بالتحول الرقمي المعمول بها حالياً، لتحديد مدى إمكانية الاستفادة منها ضمن منظومة إطار العمل الموحد.
9. مراجعة وتقويم جميع الخطط ذات العلاقة بالتحول الرقمي المعمول بها حالياً والبرامج التنفيذية وغيرها من الخطط الفرعية ذات العلاقة بالتحول الرقمي.
10. حصر التحديات التي تواجه تحول المملكة إلى اقتصاد ومجتمع رقمي وتقديم الاقتراحات اللازمة لمواجهة التحديات والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.
11. تقديم مقترحات لتطوير البنية التشريعية المتعلقة بالتحول الرقمي، بما يكفل رفع كفاءة جهود التحول الرقمي وجودتها.
12. وضع آلية لتسريع وتطوير وتنفيذ مبادرات في شأن توسعة خدمات النطاق العريض وضمان أن يتم تنفيذ البنية التحتية الازمة بما يكفل تغطية جميع مناطق المملكة.
13. العمل على تحقيق الاستفادة المثلى من أصول واستثمارات المنظومة الرقمية وتفادي تكرار المشاريع.
14. وضع المعايير التقنية والتعاقدية الإسترشادية للأجهزة العامة للاستفادة منها.
15. تسريع تطوير الخدمات الرقمية من خلال آلية اختبار مناسبة لذلك.
16. تطوير منظومة تساعد على عمليات تخصيص الخدمات الرقمية.
17. اقتراح آلية للإسراع في تطوير القدرات الرقمية في المملكة.
18. وضع المعايير والمؤشرات اللازمة لقياس التحول الرقمي.

أنشئ برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) في عام 1426هـ الموافق 2005م بناء على الأمر السامي الكريم رقم (7/ب/33181) وتاريخ 1424/07/10هـ القاضي بإحالة ما يتعلق بوضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها، إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. ويقوم البرنامج بدور الممكّن والمحفز لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، ويقلل المركزية في تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية بأكبر قدر ممكن، مع وضع الحد الأدنى من التنسيق بين الجهات الحكومية.

وتتمثل أبرز مهام البرنامج فيما يلي:

1. رفع إنتاجية وكفاءة القطاع العام.
2. زيادة عائدات الاستثمار من الإنفاق الحكومي على تقنية المعلومات.
3. تقديم خدمات أفضل للأفراد وقطاع الأعمال وبشكل أيسر.
4. توفير المعلومات المطلوبة بدقة عالية في الوقت المناسب.
5. ربط الجهات الحكومية مع بعضها البعض من خلال عدد من الأنظمة والمنصات التي تحقق التكامل في التعاملات الحكومية والبيانات المشتركة.
6. تطوير منصّات مشتركة لربط الخدمات المقدّمة من الجهات الحكومية وتحقيق التكامل فيما بينها.

المركز الوطني للتصديق الرقمي
National Center for Digital Certification

تم إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بناء على الأمر السامي رقم (7/ب/9378)، وتاريخ 1422/05/17هـ. وتم تحديد صلاحياته ومهامه وفقاً لنظام التعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/18) وتاريخ 3/8/ 1428هـ ليكون المركز تابعاً لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

رؤية المركز:

قطاع تصديق رقمي:
1. رائد محلياً
2. معترف به دولياً
3. يحقق مستهدفات التحول الرقمي

رسالة المركز:

حوكمة قطاع التصديق الرقمي على المستوى الوطني وتطويره لدعم مستهدفات التحول الرقمي في المملكة (الحكومة الرقمية والاقتصاد الرقمي) عبر ضمان إجراء جميع أنواع التعاملات الإلكترونية بموثوقية عالية وإضفاء الحجية القانونية لها.

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
Communications and Information Technology Commission

هيئـة الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات هـي الجهـة المسـؤولة عـن تنظيـم قطـاع الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات وقطـاع البريـد فـي المملكـة العربيـة السـعودية. ويحـدد كلًا مـن نظـام الاتصـالات الصـادر بالمرسـوم الملكي رقـم (م/12) وتاريـخ 1422/3/12هـ ولائحتـه التنفيذيـة الصـادرة بالقـرار الوزاري رقـم (11) وتاريخ 1423/5/17هـ الإطار القانونـي الخاص بتنظيم القطاع. ويحـدد تنظيـم الهيئـة مهـام هيئـة الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات واختصاصاتهـا، بوصفهـا منظمـاً للقطـاع يتمتـع بالشـخصية الاعتبارية، وبالاسـتقلال المالـي والإداري.

ومن أبــرز مهامها :

1. تنظيـم قطاع الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات وقطاع البريد.
2. القيـام بالاختصاصـات التنظيميـة والرقابيـة لقطـاع البريد.
3. رصـد ومتابعـة والاسـتفادة مـن التطـور فـي تقنيات وخدمات قطـاع الاتصـالات وتقنيـة المعلوماتوقطاع البريد.
4. تهيئـة بيئـة محفزة للاسـتثمار فـي قطـاع الاتصالات وتقنيـة المعلومـات وقطـاع البريـد فـي المملكة.
5. العمـل علـى حمايـة مصالـح المسـتخدمين المتعلقة بخدمـات الاتصـالات العامـة والإنترنـت ومراقبـة أداء الجهـات المرخـص لهـا بتقديـم مثـل هـذه الخدمات، واتخـاذ الإجـراءات التـي من شـأنها إلزام تلـك الجهات بالتقيـد بشـروط التراخيـص.
6. تشـجيع الاسـتثمار فـي خدمـات الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات وأجهزتهـا، وتشـجيع تقديـم الخدمـات الموثـوق بهـا بأسـعار مناسـبة وبجـوده جيـدة فـي جميع مناطـق المملكـة، واتخاذ الإجـراءات التي تضمن حقـوق المسـتثمرين فـي خدمـات الاتصـالات وتقنية المعلومـات و البريـد.
7. تنفيـذ السياسـات والإجـراءات التـي تضمـن حمايـة التنافسـية فـي سـوق خدمـات الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات والبريـد.

البريد السعودي
Saudi Post

شهدت مؤسسة البريد السعودي مراحل تطور متلاحقة خلال مسيرتها، ابتداءً من إنشاء أول مديرية للبرق والبريد والهاتف في مكة المكرمة في عام 1345هـ الموافق 1926م، ومن ثم نقلها لوزارة المواصلات تحت مسمى «وكالة وزارة المواصلات للشئون السلكية واللاسلكية والبريدية» في عام 1372هـ الموافق 1953م، ووصولاً إلى تحويلها إلى مؤسسة عامة تحت مسمى مؤسسة البريد السعودي بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (78/ف) وتاريخ 1433/3/29هـ القاضي بتحويل مرفق البريد إلى مؤسسة عامة.

ولتحقيق التطلعات المأمولة منها، اعتمدت المؤسسة خطة طموحة ترتكز على بناء منظومة من الشبكات المتعددة، وتأسيس منظومة العناوين الوطنية الموحدة، وتقديم حزمة من الخدمات البريدية غير التقليدية بما يمكن من تقديم الخدمات اللوجستية، وتمكين برامج الحكومة الإلكترونية وتطبيقات التجارة الإلكترونية من خلال تعظيم الشراكات مع المؤسسات في القطاعين العام والخاص، وتطوير تعاملات الحكومة الإلكترونية وتيسير تبادلات التجارة الإلكترونية، حيث أطلقت العديد من الخدمات الجديدة مثل التسوق الإلكتروني ومنصة (مكاني) لبيع تذاكر المباريات الرياضية وخدمتي (جامعي) و(مريح)، إلى جانب تطوير عمل الخدمات البريدية المعروفة مثل بريد الرسائل والطرود والبريد العاجل.

وتشهد مؤسسة البريد السعودي تحولًا إلى العمل الإلكتروني الحديث بهدف رفع مستوى الجودة وتسريعها عبر التقنيات البريدية المتقدمة وإشراك عملائها في خدمات بريدية تفاعلية، يتم من خلالها تمكين كل عميل من متابعة الإرساليات البريدية عبر الموقع الإلكتروني، وترتكز على تطوير التقنيات البريدية، وتوظيف مشاريع الربط الشبكي في كافة أنحاء المملكة، وتوسيع عمليات الفرز الآلي في كافة المواقع لرفع معدل الجودة والسرعة عند خدمة عملاء البريد

03

منظومة التحول الرقـــمي

التحـــول الرقــمي

يعتبر التحول الرقمي أحد العوامل الرئيسية في تعزيز وتمكين الجهود الساعية إلى تحقيق رؤية المملكة 2030، وعاملاً أساسياً في رفع كفاءة أعمال القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وداعماً رئيساً في تنمية الاقتصاد الرقمي، وذلك لما للتحول الرقمي من أثر في تسريع الأعمال وتطويرها وتحسينها والوصول بها إلى أعلى مستويات الدقة والموثوقية.

ونظراً لتعدد العوامل المؤثرة واتساع نطاق تأثير التحول الرقمي ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى التغيّر المستمر والمستجدات المتسارعة في التحول الرقمي، فإن تنظيم التحول الرقمي والتحقق من تطبيقه بالشكل المناسب يعتبر من أهم التحديات على المستوى الدولي. وعلى ذلك فإنه من الضروري تواجد حوكمة مركزية تحدد الأهداف والتوجهات وتضخ أولويات القطاعات ليتم العمل عليها، مع إشراك أصحاب المصلحة والجهات المعنية لتحديد الأعمال والإجراءات المطلوبة لتحقيق التحول الرقمي وإيجاد حلول رقمية مبتكرة يتم تجربتها واختبارها لتحديد جدوى تطبيقها والآثار المتوقعة منها.

وسيتم من خلال ما يلي وصف منظومة التحول الرقمي، وعرض نموذج وإطار الحوكمة لها، وتوضيح دور منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات في دعم وتمكين التحوّل الرقمي.

منظومة التحول الرقمي

تختص منظومة التحول الرقمي بالعمل على تحويل الإجراءات والتعاملات والخدمات في مختلف القطاعات من الأسلوب التقليدي في تقديمها وإجرائها إلى نماذج مستحدثة تعتمد على التقنيات الرقمية، وذلك بما يحقق لتلك الإجراءات والتعاملات والخدمات رفع مستوى كفاءتها ودقتها. ولتحقيق ذلك، ينبغي العمل بالتعاون مع الجهات المعنية في كافة القطاعات، وذلك لتحقيق الترابط والتكامل بين الأنظمة والتطبيقات المعنية بتلك القطاعات. لذلك فإن المنظومة تشمل الجهات المعنية بالتحوّل الرقمي لمختلف القطاعات، والجهات الداعمة للتحوّل الرقمي.

حوكمة التحول الرقمي

سعياً نحو تحقيق التحول الرقمي في المملكة بما يتوافق مع الغايات والتطلعات المستهدف تحقيقها بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، قد صدر الأمر الملكي رقم (49584) وتاريخ 1438/10/29هـ، والذي ينص على تشكيل اللجنة الوطنية للتحول الرقمي في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. لتتولى رسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتحول الرقمي، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، وضمان تنسيق المبادرات المتصلة بذلك. كما صدر الأمر الملكي رقم (59028) وتاريخ 1439/11/18هـ بتشكيل اللجنة الوطنية للتحول الرقمي برئاسة معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، ومعالي وزير الصحة عضواً ونائباً للرئيس، وعضوية معالي وزير التجارة والاستثمار، ومعالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، ومعالي وزير التعليم، ومعالي وزير المالية، ومعالي وزير الاقتصاد والتخطيط، ومعالي المشرف العام على مركز الدراسات والشؤون الإعلامية بالديوان الملكي، ومعالي نائب وزير الداخلية، ومعالي محافظ الهيئة العامة للأمن السيبراني، ومدير مركز المعلومات الوطني، والرئيس التنفيذي لوحدة التحول الرقمي عضواً وأميناً للجنة.

كما تم إنشاء وحدة التحول الرقمي استناداً على البند الرابع من الأمر الملكي رقم (49584) وتاريخ 1438/10/29هـ، وذلك لتكون الوحدة تحت إشراف رئيس اللجنة، ويعين بقرار منه رئيساً تنفيذياً لها، ويكون مقرها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

1. الإشراف على برنامج التحول الرقمي
2. اعتماد خطة العمل السنوية والخطط التشغيلية لبرنامج التحول الرقمي
3. اعتماد التقارير الدورية عن التحول الرقمي التي تعدها وحدة التحول الرقمي
4. اقتراح مشروعات الأنظمة المتعلقة بالتحول الرقمي ورفعها بحسب الإجراءات المتبعة
5. إقرار إطار حوكمة مبادرات التحول الرقمي

ويوضـح الشـكل (1) إطـار عمـل الجنـة الوطنيـة للتحـول الرقمـي.

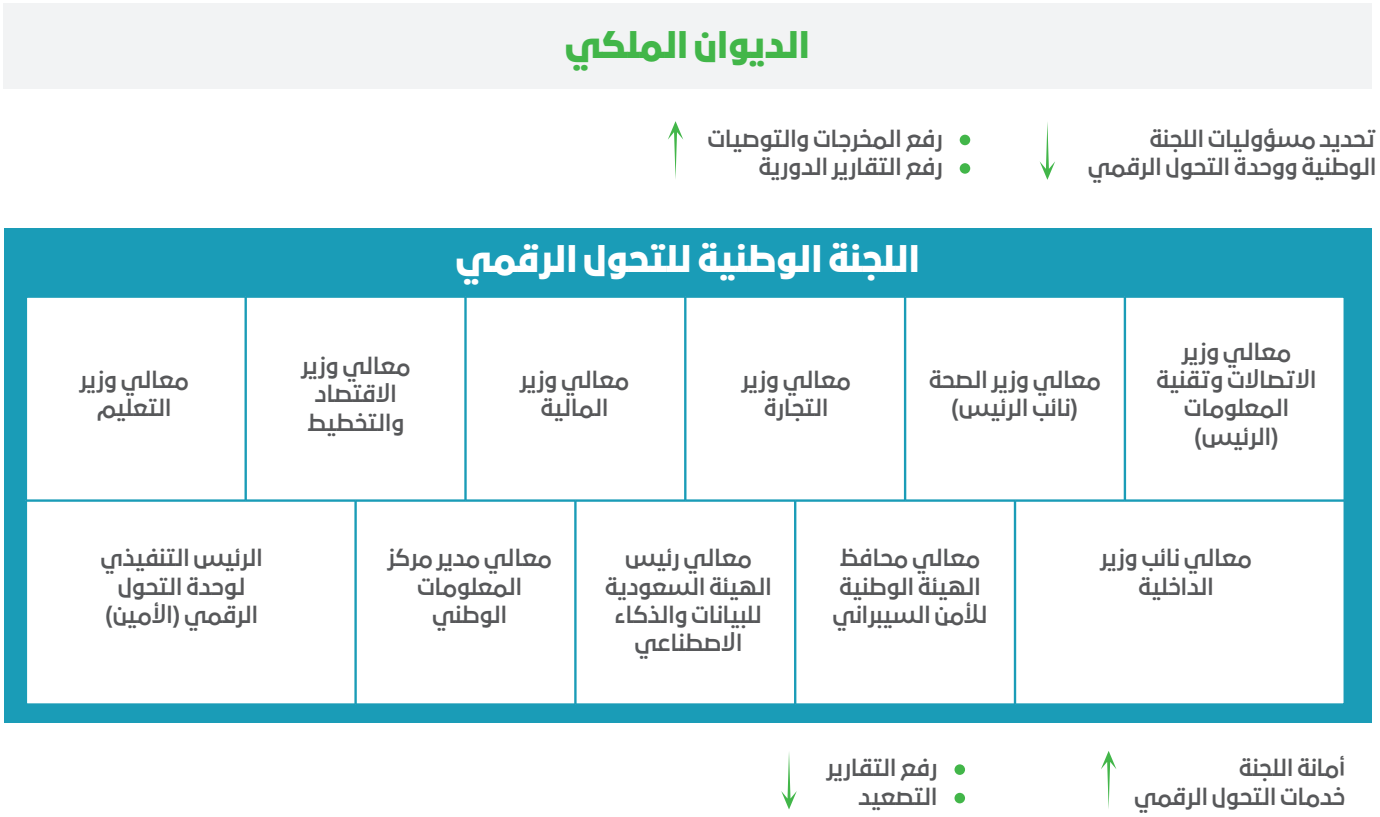

الشكل (1): إطار اللجنة الوطنية للتحول الرقمي

إطار التحول الرقمي

ولضمان التناسق والتكامل بين كافة مكوّنات التحول الرقمي، فإني ينبغي وضع إطار للتحول الرقمي يضع خطة لمسيرة التحول الرقمي ويوضّح الأدوار والمسؤوليات المسندة للجهات المعنية بالتحول الرقمي. ويوضّح الشكل رقم (2) إطار التحول الرقمي الذي تم وضعه، والذي يتضمن الخطوات الأساسية للتحو ل .

1. ترسية دعائم الممكنات الرئيسية وقاعدة الارتكاز للتحول الرقمي.

- **السياسات والتنظيمات والشراكات:**
تقوم على تهيئة البيئة التنظيمية والتشريعية في القطاع، ووضع الأطر التنظيمية للأنشطة والأعمال للجهات المعنية في القطاع من جهات تنظيمية وشركات وعملاء، وبناء الشراكات لدعم التكامل بينهم.

- **توفّر التقنية واعتمادها:**
تتضمن المعدات والبرمجيات التقنية في مختلف المجالات، والتي تشكّل الأدوات المستخدمة لتحقيق التحوّل الرقمي، ومدى انتشار استخدام تلك المعدّات والبرمجيات بما يمكّن استخدامها وتطبيقها على نطاق واسع.

- **البنية التحتية الرقمية:**
تشتمل على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، كالإنترنت عالي السرعة من خلال شبكات الألياف البصرية وشبكات الاتصالات المتنقلة، ومراكز البيانات، وتقنيات البث اللاسلكي، وغيرها من الأجهزة والمعدات والبرمجيات المستخدمة لتقديم تلك الخدمات.

- **المواهب الرقمية:**
تتضمن الكوادر والقدرات البشرية المتخصصة في المجالات المتعلقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والتي تقوم على تطوير البرمجيات الرقمية من خدمات ومنصات ومنتجات.

- **الابتكار والبحث والتطوير وريادة الأعمال:**
هي الأعمال البحثية التي تساهم في تطوير وابتكار منتجات وخدمات وابتكارات رقمية مستحدثة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات بما يدعم التحوّل الرقمي، إضافة إلى المشاريع الريادية والناشئة التي تسعى إلى الاستفادة من تلك الأبحاث والابتكارات.

2. رقمنــة القطاع الحكومي بمــا يحقق الدعم للتعامــلات الإلكترونية الحكومية، وتحقيق الاســتفادة من البيانــات الوطنية.

- **الحكومة الرقمية:**
  هــي التعامــلات الحكوميــة التــي تتــم رقميــاً من خــلال الأنظمــة والمنصــات الحكوميــة الإلكترونية، ومــا يرتبــط بها من أعمــال ترابــط وتكامــل بين تلك الأنظمــة والمنصات.

- **البيانات الوطنية والذكاء الاصطناعي:**
  تعتبــر البيانــات الوطنيــة عامــلاً أساســياً ومحوريــاً في تحقيــق التحــول الرقمــي الحكومي، لــذا يجب الحرص علــى وضــع التنظيمــات والسياســات التي تضمن دقــة البيانــات وجودتهــا بما يحقــق إمكانية الاعتماد علــى هذه البيانات في دعــم اتخاذ القارات وتقديــم التوقّعــات والتنبــؤات التي تســهم في تحديــد التوجهات الاســتراتيجية للقطاع الحكومي. كمــا أن للــذكاء الاصطناعي دور هــام ومحوري في الاســتفادة من تلــك البيانات من خــلال تحليلها وبناء التنبــؤات والتوقعــات وتقديــم التوصيات اســتناداً لتلــك البيانات.

3. تســريع التحــول الرقمــي من خــلال تطويــر المنصــات الرقمية في القطاعات ذات الأولوية، وذلك من خلال بناء الشــراكات الاستراتيجية بيــن مختلف الجهــات المعنيــة في القطاعيــن الحكومــي والخاص. ونشــر اســتخدام تلــك المنصــات مــن خــلال توعيــة المســتفيدين حــول تلــك المنصات ورفــع اعتماديتهم علــى اســتخدامها بدلاً عن الإجــراءات التقليديــة. ويعتمد ذلك علــى توفّر بيانــات وطنية دقيقة ومتاحــة، وخدمــات حكوميــة ذات مســتوى مرتفع مــن النضج في التحــول الرقمي.

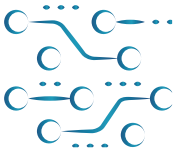

وللعمــل علــى تعزيــز التحــول الرقمــي الوطنــي، تــم تحديــد ســبعة قطاعــات لتكــون ذات الأولويــة للعمــل علــى تســريع التحــول الرقمــي فيهــا، وتلــك القطاعات هي: الصحــة الرقمية، والتعليــم الرقمــي، والتجــارة الإلكترونيــة، والمــدن الذكيــة، والصناعــة والتعديــن والخدمــات اللوجســتية، والحــج والعمــرة والثقافــة، والأمــن والســلامة.

ويتطلب إنجاز أعمال التحول الرقمي في تلك القطاعات إلى وجود إطار يضمن التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية وأصحاب المصلحة في تلك القطاعات بما يحقق تكاتف الجهود وتكامل الأعمال بما يحقق أفضل النتائج ويساهم في تجاوز أي صعوبات أو عقبات.

ونظراً لأهمية وجود أعلى مستويات الموثوقية والاعتمادية في أعمال التحول الرقمي، فإن للأمن السيبراني دور أساسي في تحقيق الحماية الأمنية على كافة مستويات التحول الرقمي.

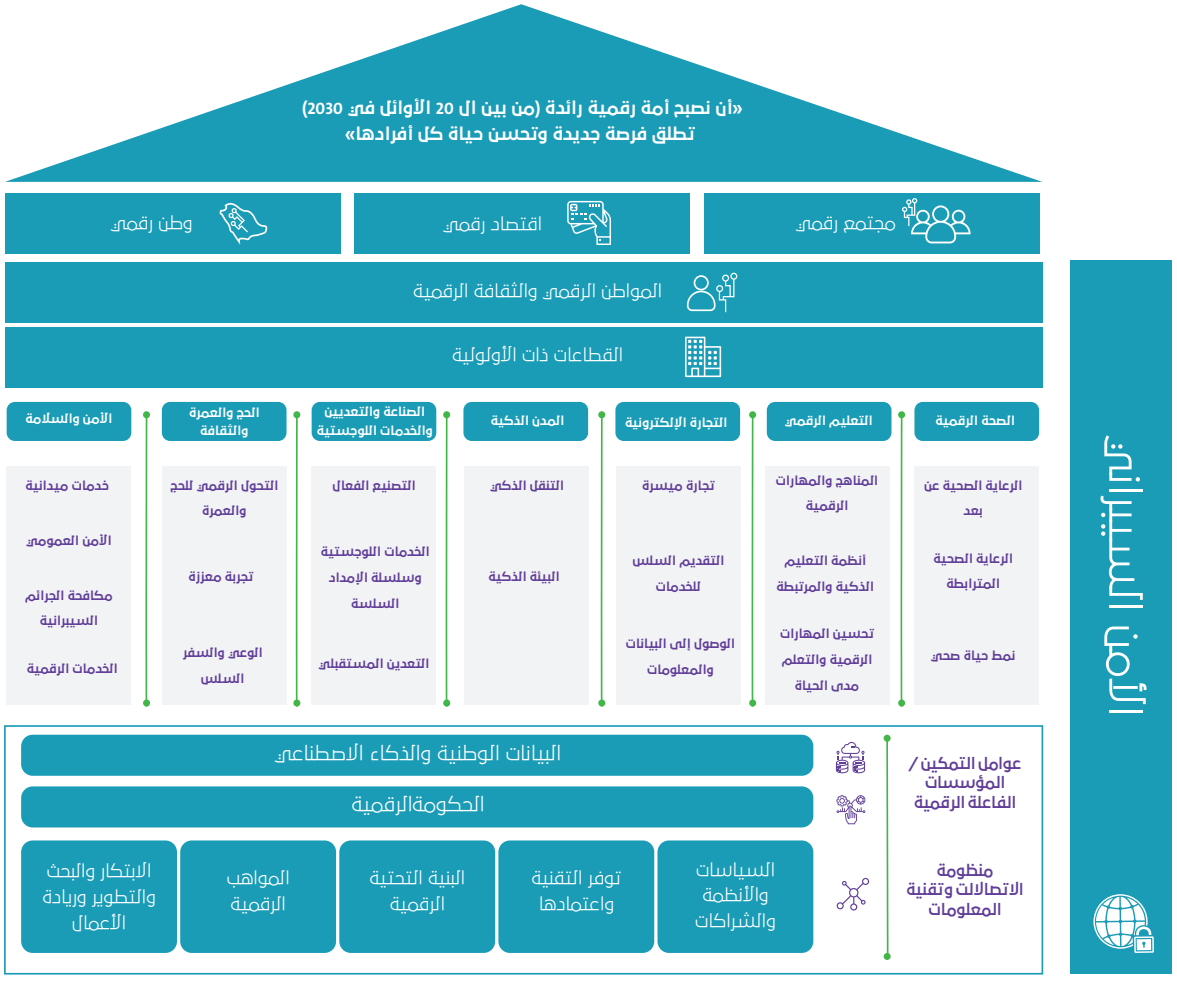

الشكل (2): إطار التحول الرقمي

* الهيئة الوطنية للأمن السيبراني هي الجهة المختصة بالأمن السيبراني في المملكة، بموجب الأمر الملكي رقم (6801) وتاريخ (1439/2/11هـ). وتهدف الهيئة إلى تعزيزه حمايةً المصالح الحيوية للدولة وأمنها الوطني فيما يتعلق بالأمن السيبراني، وحماية البنى التحتية الحساسة والخدمات والأنشطة الحكومية. كما تهدف إلى تعزيز حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات، وما تقدمه من خدمات، وما تحويه من بيانات، من أي اختراق أو تعطيل أو تعديل أو دخول أو استخدام أو استغلال غير مشروع.

الهيئة الوطنية للأمن السيبراني
National Cybersecurity Authority

دور منظـومـة الاتصـالات وتقنيـة المعلومات في التحول الرقمي

إن لمنظومة الاتصالات وتقنية المعلومات بمختلف جهاتها دوراً أساسياً في تحقيق التحول الرقمي، حيث أن لكل جهة ضمن المنظومة دور محوري في إطار التحول الرقمي.

حيث تشكّل اللجنة الوطني للتحول الرقمي الإطار التنظيمي الذي ينظّم أعمال التحول الرقمي، وللمنظومة دور فاعل في اللجنة، إضافة إلى دور وحدة التحول الرقمي في دعم وتمكين التحول الرقمي في كافة القطاعات، وجهودها المستمرة في العمل والتنسيق مع الجهات المعنية بمختلف القطاعات لتسريع أعمال التحول فيها.

وفي نطاق القطاعات الحكومية، فإن لبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) دور في تنظيم ومساندة أعمال التحول الرقمي فيها، وذلك من خلال التنسيق والمتابعة وتقديم الدعم لكافة الجهات الحكومية فيما يخص التحول الرقمي للتعاملات الإلكترونية الحكومية بما يحقق رفع مستوى نضج التعاملات الإلكترونية الحكومية. إضافة إلى دور البرنامج في رفع كفاءة الإنفاق في مشاريع تقنية المعلومات الحكومية بما يحقق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة. كما يعمل البرنامج على تعزيز الترابط والتكامل بين الجهات الحكومية والخدمات والتعاملات التي تقدمها تلك الجهات، وربطها بالمنصات الحكومية الموحّدة.

وتعمل منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات على توفير البنية التحتية الرقمية التي تشكّل الممكّن الرئيسي لأعمال التحول الرقمي، حيث أن البنية التحتية الرقمية هي حجر الأساس الذي تبنى عليه كافة أعمال التحول الرقمي. وتقوم المنظومة بالإشراف والدعم لنشر خدمات النطاق العريض عالي السرعة من خلال شبكات الاتصالات الثابتة والمتنقلة، إضافة إلى تهيئة البيئة التنظيمية والتشريعية التي تحكم المجالات المختلفة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال وضع السياسات والأنظمة وبناء الشراكات. كما أن للمنظومة دور تشجيعي وتحفيزي في تنمية أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات والتقنيات الناشئة، وتعزيز تبني التقنيات الحديثة كالحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والروبوتات، والمدن الذكية، وغيرها من التقنيات الحديثة والناشئة، مما يحقق توافر التقنية واعتمادها محلياً .

وتعمل المنظومة على تهيئة البيئة المناسبة لتنمية المواهب الرقمية، وتحفيز الابتكار والبحث والتطوير ورياد الأعمال. وتسعى المنظومة من خلال جهودها على كافة المستويات إلى دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي بما يواكب الطموحات والتطلعات في هذا الجانب.

دور منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات في التحول الرقمي.

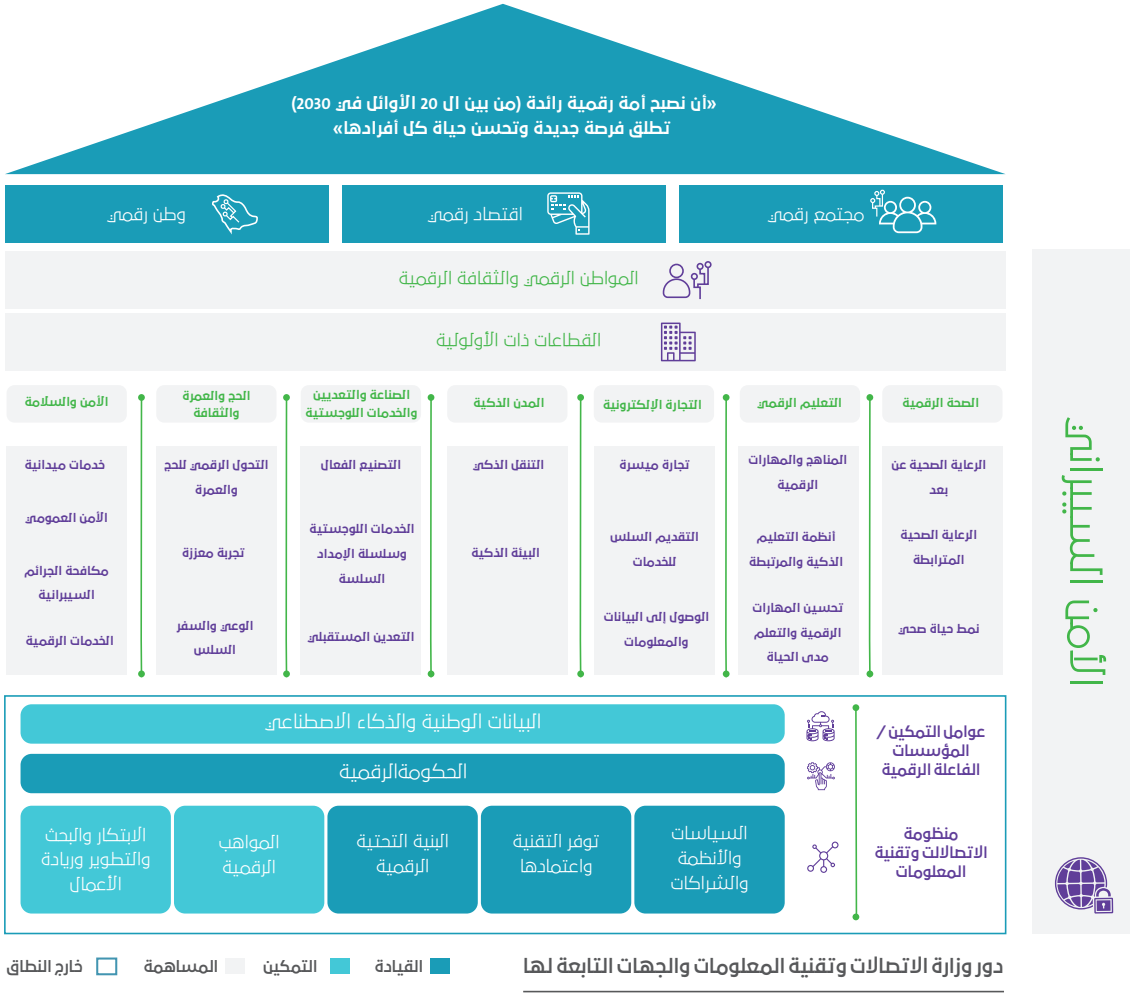

الشكل (3): دور منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات في التحول الرقمي

* الهيئة الوطنية للأمن السيبراني هي الجهة المختصة بالأمن السيبراني في المملكة، بموجب الأمر الملكي رقم (6801) وتاريخ (1439/2/11هـ). وتهدف الهيئة إلى تعزيزه حمايةً المصالح الحيوية للدولة وأمنها الوطني فيما يتعلق بالأمن السيبراني، وحماية البنى التحتية الحساسة والخدمات والأنشطة الحكومية. كما تهدف إلى تعزيز حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات، وما تقدمه من خدمات، وما تحويه من بيانات، من أي اختراق أو تعطيل أو تعديل أو دخول أو استخدام أو استغلال غير مشروع.

الهيئة الوطنية للأمن السيبراني
National Cybersecurity Authority

04

استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

سعياً من الوزارة إلى تعزيز دور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لبناء مجتمع رقمي، وحكومة رقمية، واقتصاد رقمي مزدهر، ومستقبل مبتكر للمملكة، ولتحقيق مستهدفات وتوجهات رؤية المملكة 2030، عملت الوزارة على إعداد استراتيجية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تهدف إلى تطوير قدرات المملكة الرقمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، واستثمارها بطريقة مُثلى في نمو مشاريعها المستقبلية، وخدمة الأفراد والمجتمعات، ومواكبة المتطلبات الوطنية والتطورات العالمية، إضافةً إلى استقطاب وجذب المزيد من الاستثمارات التقنية الأجنبية. كما ستسهم الاستراتيجية في تحسين وتطوير الأنشطة التنموية المختلفة، ورفع فاعلية وأداء القطاعين العام والخاص عن طريق تمكين التحول الرقمي، لتصبح المملكة من الدول الرائدة في العالم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

انطلقت أعمال إعداد استراتيجية القطاع بوضع منهجية شاملة تشتمل على أربعة مراحل رئيسية هي دراسة الوضع الراهن، وتحديد الوضع المستهدف، وإعداد معالم الاستراتيجية، وتفصيل نموذج التنفيذ. وقد تم من خلال مرحلة دراسة الوضع الراهن تحديد معالم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتصنيف التقنيات ضمن ثلاث مجموعات رئيسية، الاتصالات، وتقنية المعلومات التقليدية، والتقنيات الناشئة كما هو موضّح بالشكل رقم (4)، كما جرى تحديد القطاعات المستفيدة الرئيسية من تطوّر قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وممكّنات القطاع التي سيكون لها أثر على القطاعات المستفيدة كما يوضّح الشكل (5). كما تضمنت دراسة الوضع الراهن تحليلاً شاملاً للمعالم الرئيسية للقطاع وجمع البيانات عن مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي وحصة كل من سوق الاتصالات وسوق تقنية المعلومات والأسواق الأخرى ضمن القطاع في تلك المساهمة. وأجريت دراسات معيارية لتحليل حالة القطاع في المملكة مقارنة بالدول الأخرى والمتوسطات العالمية، وذلك لدراسة ووضع المستهدفات التي ينبغي تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة. ومن ثم أجريت أعمال تحديد الفجوة من الوضع الحالي والوضع المستهدف لتحليل الفجوة وتحديد متطلبات تطوير القطاع.

وقد تكلّلت جهود الوزارة في إعداد استراتيجية القطاع بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (704) وتاريخ 1440/12/26هـ بالموافقة على استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

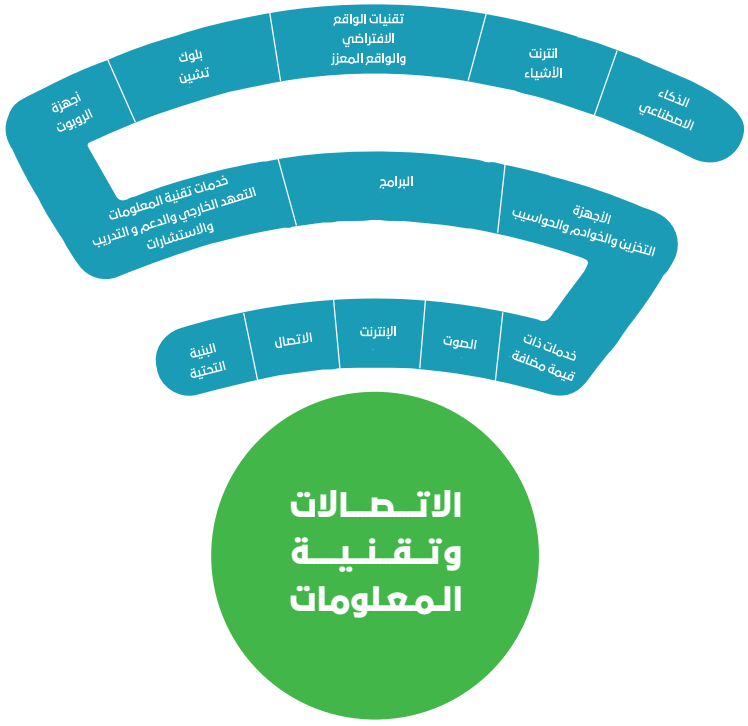

الشكل (4):
التقنيات ضمن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

القطاعات المستفيدة

التجارة الرقمية	التعليم الرقمي	الصحة الرقمية	الثورة الصناعية الرابعة	المدن الذكية	البيانات الوطنية	الحكومة الالكترونية

ممكنات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

سوق الاتصالات	سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة	البنية التحتية	السياسات والتنظيمات	التمويل واستثمار القطاع الخاص	رأس المال البشري	البحث وتطوير الربتكار

الشكل (5):
القطاعات المستفيدة وممكنات القطاع.

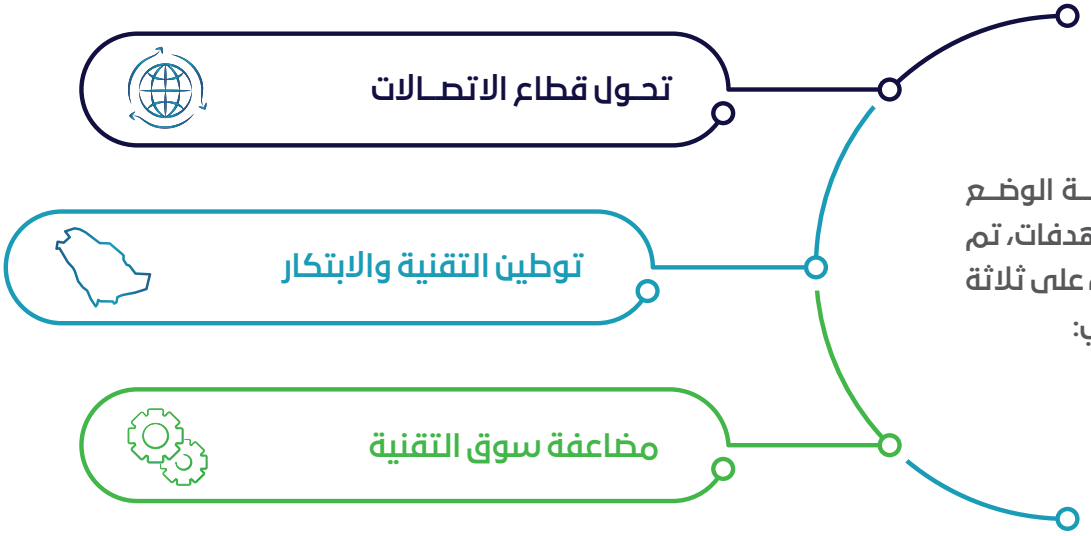

وبناءً على نتائج دراسة الوضع الراهن ووضع المستهدفات، تم إعداد الاستراتيجية بناء على ثلاثة محاور استراتيجية هي:

وقد تم تفصيل هذه المحاور إلى (13) أولوية للقطاع ينبغي العمل على تحقيقها. وتم العمل على مواءمة هذه الأولويات مع أهداف رؤية المملكة 2030، حيث ترتبط الاستراتيجية بثمانية من برامج تحقيق الرؤية بشكلٍ مباشر.

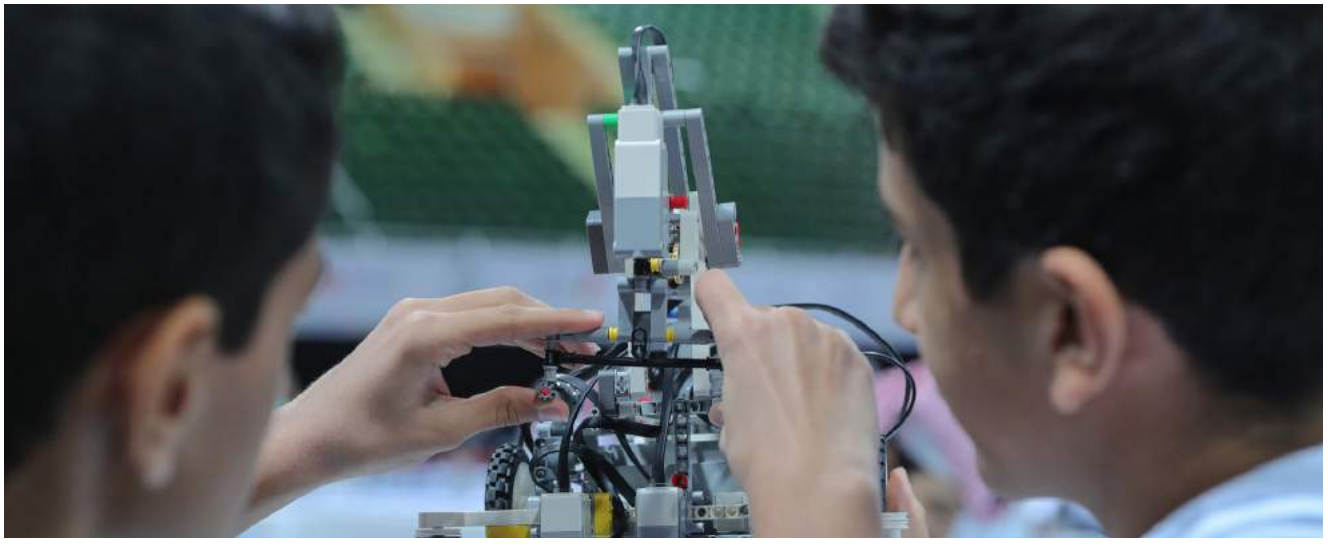

13 أولوية
لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

1. تعزيز مستوى المنافسة
2. تعزيز أسواق الاتصالات الثابتة والمتنقلة
3. ضمان جاهزية البنية التحتية
4. تنمية القطاعات الفرعية لتقنية المعلومات الناشئة
5. تحسين مشاركة المرأة
6. تحفيز الطلب على منتجات وخدمات المنشآت السعودية
7. استقطاب الشركات الدولية
8. تحسين المهارات التقنية المحلية
9. زيادة حصة المحتوى المحلي
10. دفع عجلة الابتكار التقني
11. تعزيز المعرفة والوعي الرقمي
12. تمكين تطوير المشاريع الضخمة
13. ضمان التنسيق في القطاعين الحكومي والخاص

وتتلخص أبرز مستهدفات استراتيجية
القطـــاع لعـــام 2023م بالتـــالـــي:

رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي بواقع (50) مليار ريال

زيادة حجم سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة بـ(50 %)

زيادة مستوى التوطين في وظائف القطاع لتصل إلى (50 %)

خلق ما يزيد عن (25) ألف وظيفة نوعية في القطاع

رفـــع مشاركة المرأة بـ(50 %)

يمكنكم الاطلاع على الفيديو المرافق من خلال مسح الـ (QR code)

الشكل (6):
مبادرات استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

05

استراتيجية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

2030

استراتيجية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

ضمن مساعي الوزارة في تعزيز دور منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات في تحقيق أهداف وبرامج رؤية المملكة 2030، والمساهمة في تطوير القطاع وتحقيق التنمية المستدامة فيه، وضمان تكاتف جهود الوزارة بكوادرها ووكالاتها وإداراتها لتحقيق أفضل النتائج المرجوة من أعمال الوزارة ومجهوداتها، عملت الوزارة على إعداد خطة استراتيجية متكاملة تم استقاؤها من استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، مع الحرص على مواءمتها مع برامج تحقيق الرؤية ذات العلاقة. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز دور الوزارة في قيادة القطاع ووضع التشريعات اللازمة، وتنفيذ المبادرات التطويرية للقطاع التي ستساهم في تعزيز دور القطاع وتحسين خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوفير بنية تحتية قوية تمكّن الوصول إلى تلك الخدمات بسهولة ويسر، وذلك بالاستفادة من أحدث التقنيات الحديثة والناشئة، وتأهيل كوادر وطنية مميّزة تساهم في تنفيذ هذه الأعمال، حتى يتمكّن القطاع في المملكة من الارتقاء بمستوى الخدمات والمنتجات المقدّمة ليصبح القطاع رائداً على المستوى الإقليمي والعالمي.

ولتحقيق تلك التطلعات، حرصت الوزارة على أن تشتمل استراتيجيتها على جميع المجالات ذات الأهمية الحيوية لتطوير القطاع، لذا فقد تم إعداد استراتيجية الوزارة لتتمحور حول (5) محاور رئيسية هي:

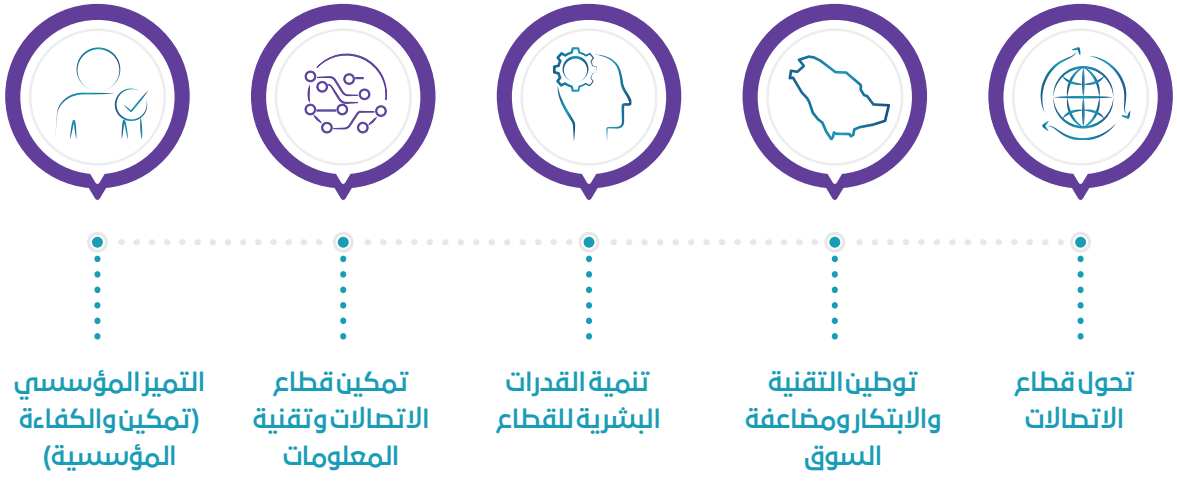

ICT sector encompasses several key technologies...
EMERGING TECH
TRADITIONAL IT
TELECOMMUNICATIONS
ICT
Information Communication Technology

ولـكل محور من هـذه المحـاور أهداف اسـتراتيجية تسـعى الوزارة إلـى تحقيقها.

تحـول قـطـاع الاتصـــــالات

يركـز هـذا المحـور علـى تطويـر البنية التحتيـة للاتصالات وتقنيـة المعلومات ومـا يلـزم عملـه لتعزيـز هذا السـوق وزيـادة تنوعه.

تنمية القدرات البشرية للقطاع

يركـز هـذا المحـور علـى بنـاء القـدرات البشـرية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومـات للعامليـن فـي القطاع.

توطين التقنية والابتكار ومضاعفة السوق

يركز هـذا المحـور علـى تعزيـز التقنية والابتـكار مـن خـلال دعـم التقنيـات الناشـئة وتوطينهـا.

تمكين قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

يركـز هـذا المحور علـى تمكيـن قطاع الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات مـن خلال التشـريعات وضمـان أمنه الرقمي وإدارة المخاطـر.

التميز المؤسسي
(التمكين والكفاءة المؤسسية)

يركز هـذا المحور على ضمان دعـم الوكالات الأساسـية فـي الـوزارة وتوفيـر مـا يلـزم لتمكينهـا مـن تحقيـق أهـداف الـوزارة الرئيسـية.

ولا شـك بـأن المحـاور الاسـتراتيجية الخمس لابـد أن يدعمها ويمكن تحقيق أهدافهـا محـور التميـز المؤسسـي، حيـث سـتركز الـوزارة مـن خلالـه علـى تمكيـن ودعم تحقيـق أهـداف الأربعة محاور السـابقة مـن خـلال تمكين رأس المـال البشـري فـي الـوزارة، وتعزيـز الحوكمـة والتميز المؤسسـي، وتعزيز العلاقـات والتواصل محليـاً ودولياً ومع كافة أصحـاب العلاقة، عـلاوة على خلق بيئـة جاذبـة تدفـع الموظفيـن لزيـادة الإنتاجيـة فـي الـوزارة وترفـع الـولاء الوظيفـي لمنسـوبيها.

ولـكل مـن هـذه المحـاور أهـداف اسـتراتيجية معرفة، ومؤشـرات قياس لمتابعـة مـدى تحقيقهـا، ومبـادرات ومشـاريع تسـاهم فـي تحقيـق مسـتهدفاتها. ولضمـان تحقيق هذه الأهـداف الاسـتراتيجية بشـكل فاعـل ومؤثـر، تضمنـت الاسـتراتيجية نموذج حوكمة لمتابعة التنفيـذ عن طريق لجنة اسـتراتيجية عليـا، وهيـكل تنظيمـي جديد للوزارة منسـجم مع هذه الأهداف ويدعـم تنفيذهـا، إضافـة إلـى خطـة تواصـل لإدارة التغيير (داخليـاً وخارجياً)، وإدارة لـلأداء والمتابعـة عـن طريـق مكتب إدارة الاسـتراتيجية ومكتب إدارة المشـاريع وإدارة التميـز المؤسسـي. وأخيـراً – وليس آخراً – توفيـر الميزانيات اللازمـة لدعـم المبـادرات مـن خـلال برامـج تحقيـق الرؤيـة ووزارة الماليـة، لتفعيـل إسـهام الـوزارة فـي برامـج الرؤيـة المختلفـة إضافـةً إلـى دورهـا الحالـي فـي برنامـج التحـوّل الوطنـي. ومن البرامج ذات الارتباط المباشـر التي سـيتم التركيـز عليهـا: برنامـج تطويـر الصناعة والخدمات اللوجسـتية، وبرنامج تنميـة القدرات البشـرية، وبرنامج خدمة ضيـوف الرحمـن، وبرنامج جـودة الحياة، وبرنامـج صنـدوق الاسـتثمارات العامة، وبرنامـج تعزيـز الشـخصية الوطنية.

ويـندرج تحـت هـذه المحـاور (17) هدفاً اسـتراتيجياً تمـت مواءمتهـا مـع اسـتراتيجية قطـاع الاتصـالات وتقنية المعلومـات، والتـي بدورهـا تمـت

مواءمتها مع أهداف رؤية المملكة 2030، حيث تساهم الاستراتيجية بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق (21) هدفاً من أهداف رؤية المملكة على المستوى الثالث، وتشارك في تنفيذ ثمانية برامج من برامج تحقيق الرؤية، ويوضّح الشكل رقم (7) ارتباط استراتيجية الوزارة المباشر ببرامج تحقيق الرؤية. وسيسهم تنفيذ الاستراتيجية، بحول الله تعالى، في رفع نسبة مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة إلى ما يزيد عن (4.6%)، ورفع نسبة العاملين في القطاع إلى (2%) من إجمالي القوى العاملة في المملكة. إضافة إلى أن الاستراتيجية تهدف إلى رفع نسبة مساهمة القطاع في المحتوى المحلي وزيادة الاستثمار الأجنبي في القطاع إلى (3) مليار ريال سنوياً.

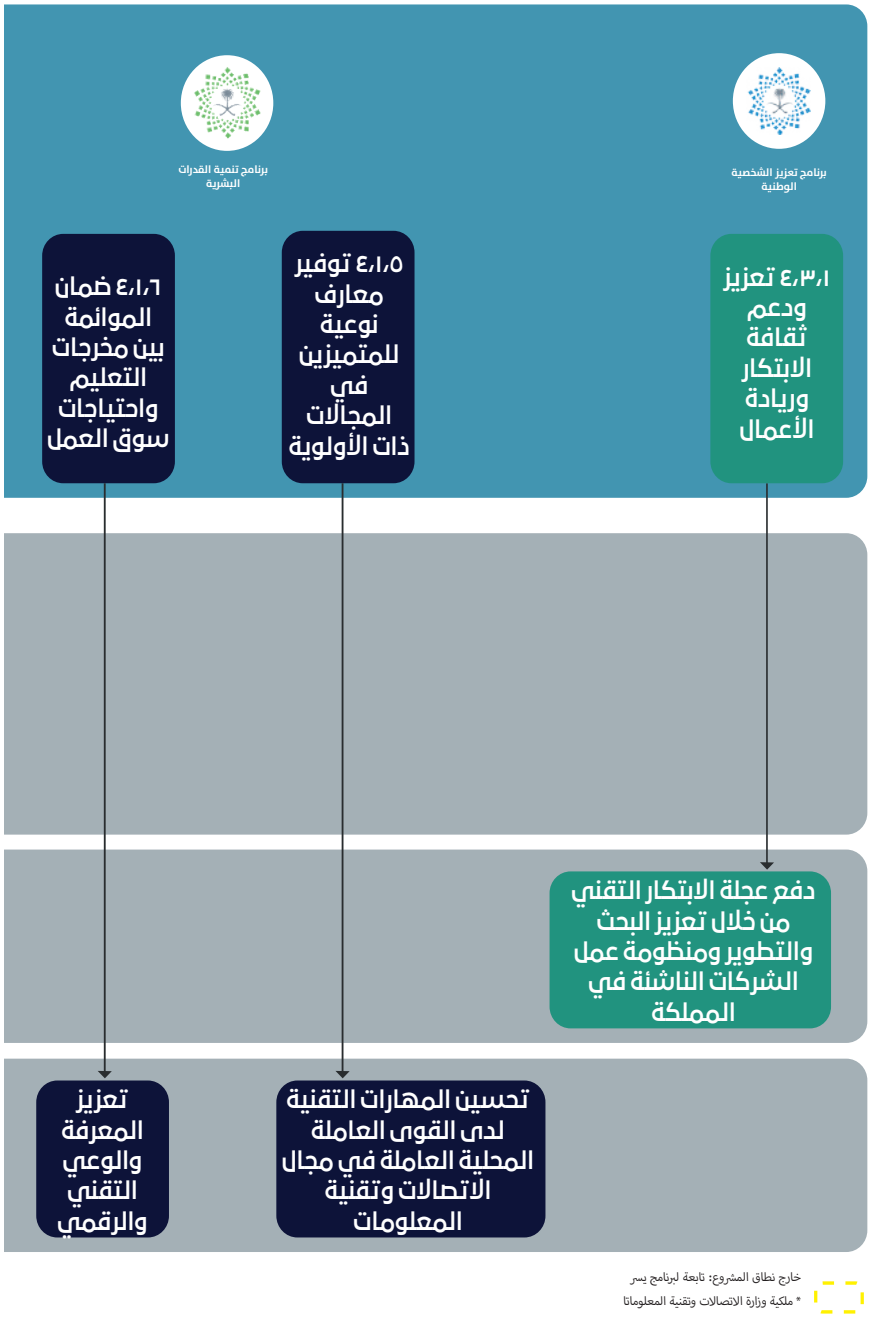

الشكل (7):
ارتباط استراتيجية الوزارة
المباشر ببرامج تحقيق الرؤية.

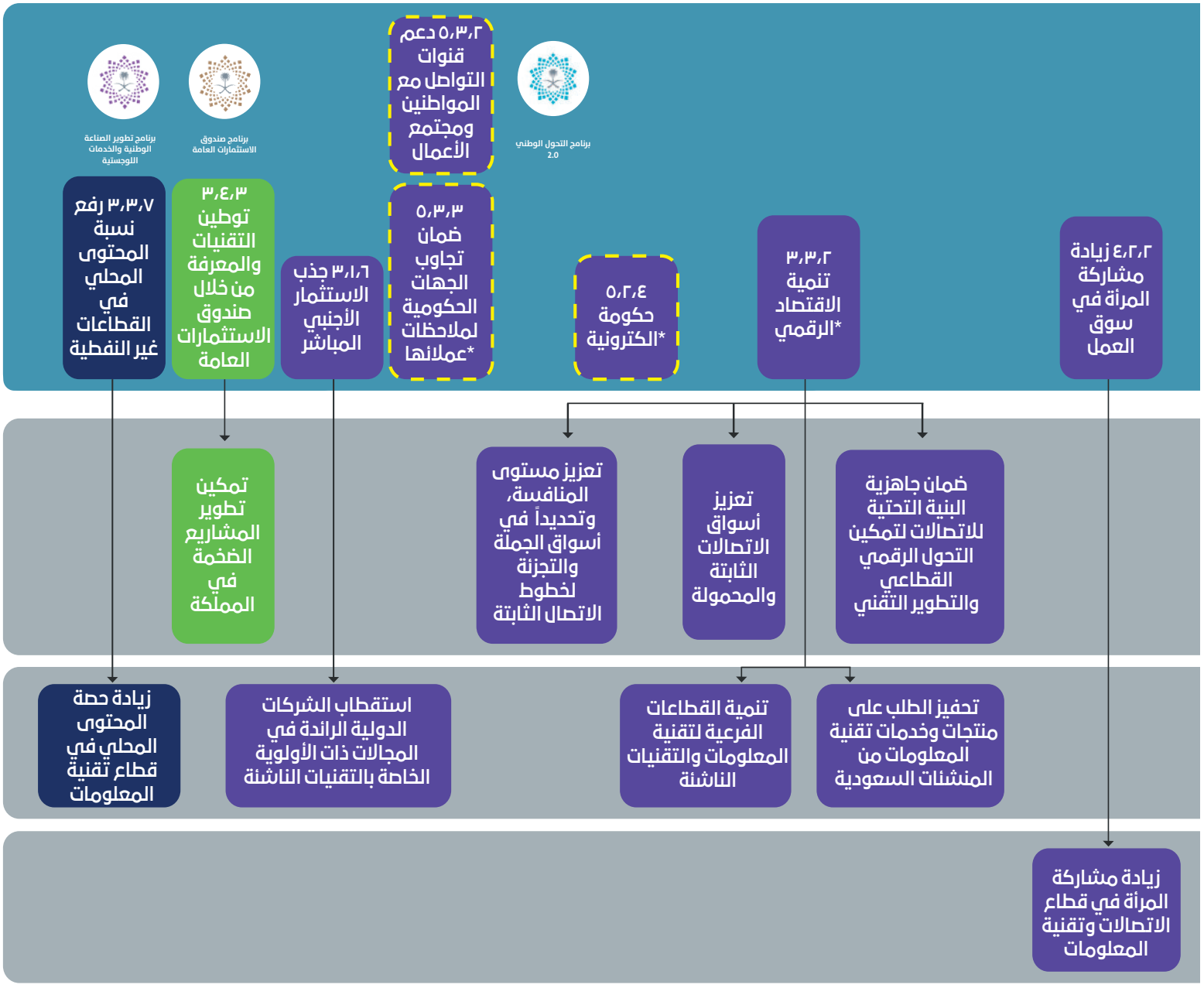
برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
برنامج صندوق الاستثمارات العامة
برنامج التحول الوطني 2.0
٣،٣،٧ رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية
٣،٤،٣ توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
٣،١،٦ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
٥،٣،٣ ضمان تجاوب الجهات الحكومية لملاحظات عملائها*
٥،٣،٢ دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال
٥،٢،٤ حكومة الكترونية*
٣،٣،٢ تنمية الاقتصاد الرقمي*
٤،٢،٢ زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل
تمكين تطوير المشاريع الضخمة في المملكة
تعزيز مستوى المنافسة، وتحديداً في أسواق الجملة والتجزئة لخطوط الاتصال الثابتة
تعزيز أسواق الاتصالات الثابتة والمحمولة
ضمان جاهزية البنية التحتية للاتصالات لتمكين التحول الرقمي القطاعي والتطوير التقني
زيادة حصة المحتوى المحلي في قطاع تقنية المعلومات
استقطاب الشركات الدولية الرائدة في المجالات ذات الأولوية الخاصة بالتقنيات الناشئة
تنمية القطاعات الفرعية لتقنية المعلومات والتقنيات الناشئة
تحفيز الطلب على منتجات وخدمات تقنية المعلومات من المنشئات السعودية
زيادة مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

06 الإنـجـازات

تكامل المنظومة الرقمية

التحول الرقمي للجهات والقطاعات الحكومية
المرحلة الأولى

تهدف هذه المبادرة إلى جمع ودراسة أبرز المعوقات، والأولويات، والفرص، والمنجزات، ومشاريع التحول الرقمي بالجهات الحكومية لعام 2019م، وإصدار تقرير بحالة خطط التحول الرقمي بالجهة، ويشمل التقرير: مرئيات وحدة التحول الرقمي، والدعم المرتقب من اللجنة الوطنية للتحول الرقمي، وبحث سبل التعاون. وقد تم تحديد الجهات المستهدفة في المرحلة الأولى من المشروع بناء على الجهات ذات الأولوية (وما يتبعها) في الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، مع الأخذ بعين الاعتبار الجهات ذات التأثير الأشمل مقارنة بالجهات الأخرى.

يتم نشر التقارير المنجزة على (3) دفعات بواقع (5) تقارير في كل دفعة. وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من خلال مشاركة تقارير لخمس جهات حكومية كما هو موضّح أدناه. ويجري حاليا الإعداد لإطلاق المرحلة الثانية من التقارير.

5

تقارير منشورة للتحول الرقمي

تطوير تقرير تحليل فجوات البيئة التنظيمية للتحول الرقمي

انطلاقـاً من تكليف وحـدة التحول الرقمي باقتراح مشـروعات الأنظمـة المتعلقة بالتحول الرقمـي، قامت الوحدة بتحليـل البيئة التنظيمية للتحـول الرقمي من خلال (3) مراحل رئيسـة:

تحديد المجالات الرئيسة ذات الارتباط بالتحول الرقمي بما يوائم التوجهات الاستراتيجية والممارسات الدولية.

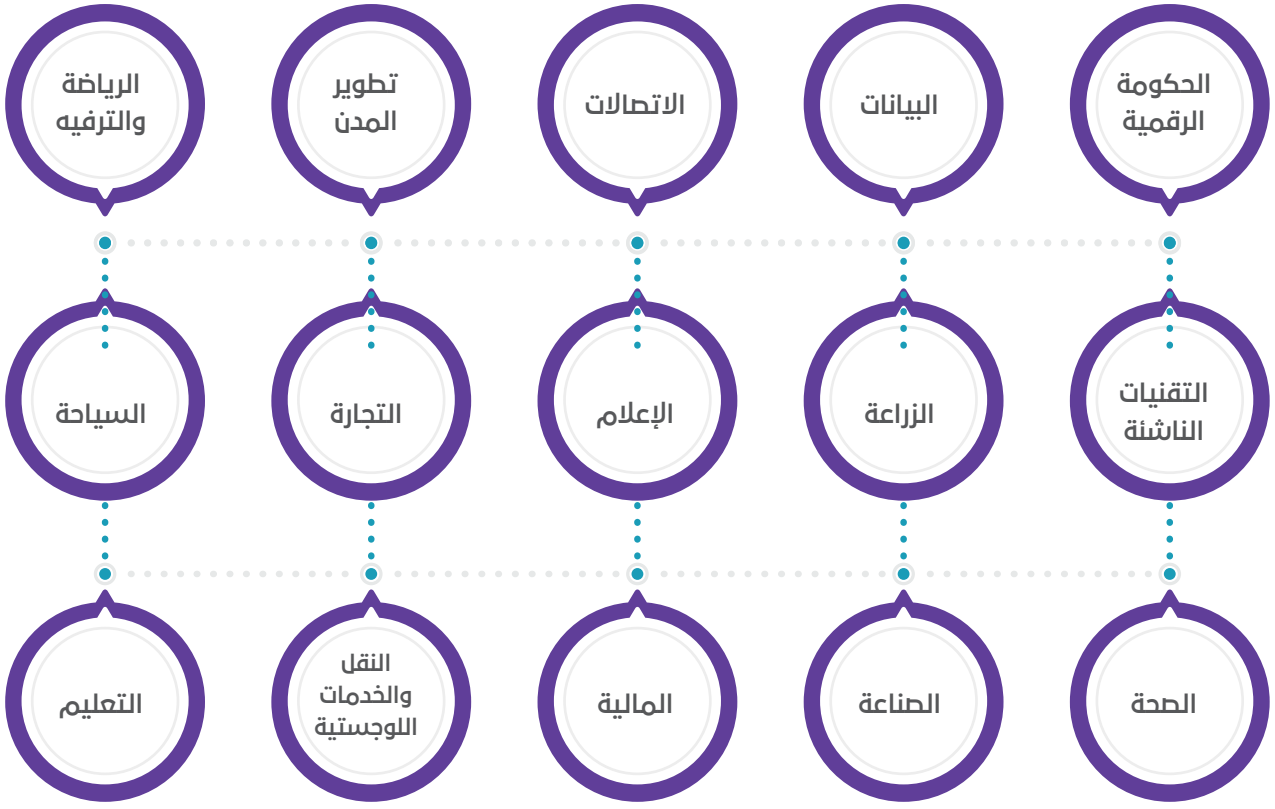

حصـر قرابة (100) وثيقـة تنظيمية متعلقـة بالمجالات التي تـم تحديدها في بعـض الدول الرائـدة رقمياً.

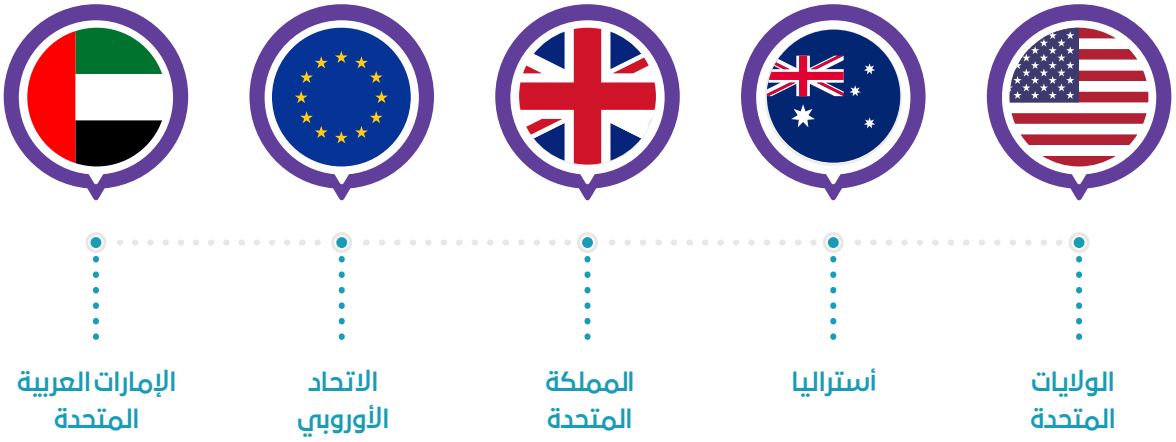

اقتـراح (22) وثيقـة تنظيميـة لسـد فجـوات الوضـع الحالـي فـي المملكـة مقارنـة بأفضـل الممارسـات العالميـة فيمـا يخـص السياسـات والوثائـق التنظيميـة بناءً على الأثر المتوقـع وتطلعات الجهات الحكوميـة والقطـاع الخـاص ويجـري العمـل مـع الجهـات الحكوميـة ذات العلاقة لتبني هـذه الوثائق وتطويرهـا.

المساهمة في تطوير تطبيقين للتحول الرقمي للقطاع الصحي

يعتبر القطاع الصحي من أولويات التحول الرقمي، حيث أنه يعنى بجميع شرائح المجتمع، إضافة إلى كون الرعاية الصحية ضرورة أساسية. وسيكون للتحول الرقمي للخدمات والرعاية الصحية الأثر الكبير في رفع مستوى جودة الخدمات المقدّمة، إضافة إلى تمكين الوصول إلى تلك الخدمات في أي وقت ومن أي مكان، مما سيمكّن القائمين على القطاع الصحي تقديم الخدمات والرعاية اللازمة لجميع أفراد المجتمع. وحرصاً من الوزارة لأن تكون داعماً لكل القطاعات في التحول الرقمي، وخصوصاً القطاعات ذات الأهمية كقطاع الصحة، فقد ساهمت الوزارة ممثلة بوحدة التحول الرقمي وبالتعاون مع شركاء التحول الرقمي على تطوير تطبيقين يختصان بالقطاع الصحي على النحو التالي:

تطبيق «طمني»:

يوفر تطبيق «طمني» معلومات ثرية عن العديد من الأدوية والمنتجات الغذائية والمعدات الطبية التي تؤثر بشكل مباشر على صحة المستهلك، فعند البحث باسم المنتج أو مسح الباركود الخاص به، يقدم التطبيق جميع المعلومات التي تهم المستهلك، كما يقوم التطبيق أيضا بتوفير البيانات الغذائية بشكل يسهل قراءته وفهمه.

تطبيق «سارة»:

تعمل المساعدة الذكية «سارة» على مدار اليوم وخلال جميع أيام السنة لتقديم الوعي الصحي اللازم للمستهلكين بجميع فئاتهم السنية. وذلك من خلال الرد الآلي المباشر من خلال تطبيق المحادثة «واتساب». كما تمكّن المساعدة الذكية سارة من تيسير الوصول لمعلومات الأدوية الصحية، كأسعارها ومواصفاتها وبدائلها، وتحديد المعلومة التي يسأل عنها المستخدم وتوفيرها بطريقة تفاعلية.

الدليل الاسترشادي للمدن الذكية

يرتبط مفهوم المدن الذكية بالعديد من التقنيات المختلفة، كإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والحساسات الذكية وغيرها من التقنيات. ومع تعدد واختلاف التقنيات المستخدمة، فإن من أكبر التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق مفهوم المدن الذكية، هو تحقيق التناسق فيما بين التقنيات والأدوات المستخدمة. لذا فمن الضروري الوصول إلى معايير ومفاهيم رئيسية تضمن تحقيق درجات عالية من الترابط والتناسق بين التقنيات المختلفة، مما يضمن مستويات أعلى من الأداء لتطبيق مفهوم المدن الذكية والوصول إلى أفضل النتائج في هذا السياق.

ولذلك، سعت الوزارة ممثلة بوحدة التحول الرقمي وبالتعاون مع شركاء التحول الرقمي إلى إعداد دليل استرشادي للمدن الذكية. الغرض من هذا الدليل دعم أعمال وجهود تبني مفاهيم وتقنيات المدن الذكية من خلال توفير المعلومات والمفاهيم الأساسية التي يمكن استخدامها كمحفز لإطلاق مبادرات المدن الذكية. كما يقدم رؤى حول ماهية المدينة الذكية وأبعادها وفوائدها وتحدياتها. والأهم من ذلك، أنه يوفر إرشادات حول الأنشطة الرئيسة التي تمكن من صياغة وتنفيذ استراتيجيات ومبادرات المدينة الذكية الناجحة بالإضافة إلى تقديم المشورة بشأن الاعتبارات الرئيسية من منظور الأعمال التجارية والتقنية.

المشاريع الاستكشافية للمدن الذكية

امتداداً للمشروع الاستكشافي للمدن الذكية في عام 2018م في مدينة الرياض، تم بالتعاون مع شركاء التحول الرقمي ومع الهيئة العامة لحي السفارات، العمل على تطبيق بعض الحلول الذكية المرتبطة بالمدن الذكية في حي السفارات، وذلك على النحو التالي:

الأعمدة الذكية:

تم تركيب عدد (2) أعمدة ذكية تحتوي على مجموعة من الخدمات من أهمها (شاشات إعلانية، حساسات بيئية، كاميرات مراقبة، مخارج طاقة)

الكراسي الذكية:

تم تركيب كراسي ذكية تعمل على الطاقة الشمسية تهدف الى رفع مستوى الخدمات المقدمة لزوار المنطقة.

نشر خدمة النفاذ الموحد

تتيح خدمة النفاذ الموحّد للأفراد إمكانية الاستفادة من الخدمات الحكومية الإلكترونية التي تقدّمها جهات حكومية مختلفة من خلال هويّة رقمية موحّدة بدلاً من الحاجة إلى إنشاء هوية رقمية مستقلة لكل جهة حكومية، مما يدعم انتشار استخدام الخدمات الحكومية ويزيد من مستوى موثوقيتها ويعزز سهولة استخدامها. وتستند خدمة النفاذ الموحّدة على الهوية الرقمية، وهي خدمة وطنية مقدمة من مركز المعلومات الوطني لتعريف هويات الأفراد إلكترونياً أمام مقدمي الخدمات الحيوية الحكومية والخاصة. وتشمل آليات ومقاييس أمنية عالية وبأفضل الممارسات العالمية. ويتم التحقق من الهوية الرقمية عبر بوابة توثيق واحدة بأفضل معايير وبروتوكولات تقديم الخدمة. وقد تم العمل مع مركز المعلومات الوطني لربط الجهات الحكومية بخدمة النفاذ الموحد، حيث وصل عدد الجهات الحكومية المرتبطة بخدمة النفاذ الموحّد إلى (101) جهة حكومية مقارنة بـ(42) جهة في عام 2018م.

101

جهة حكومية مرتبطة بخدمة النفاذ الموحد

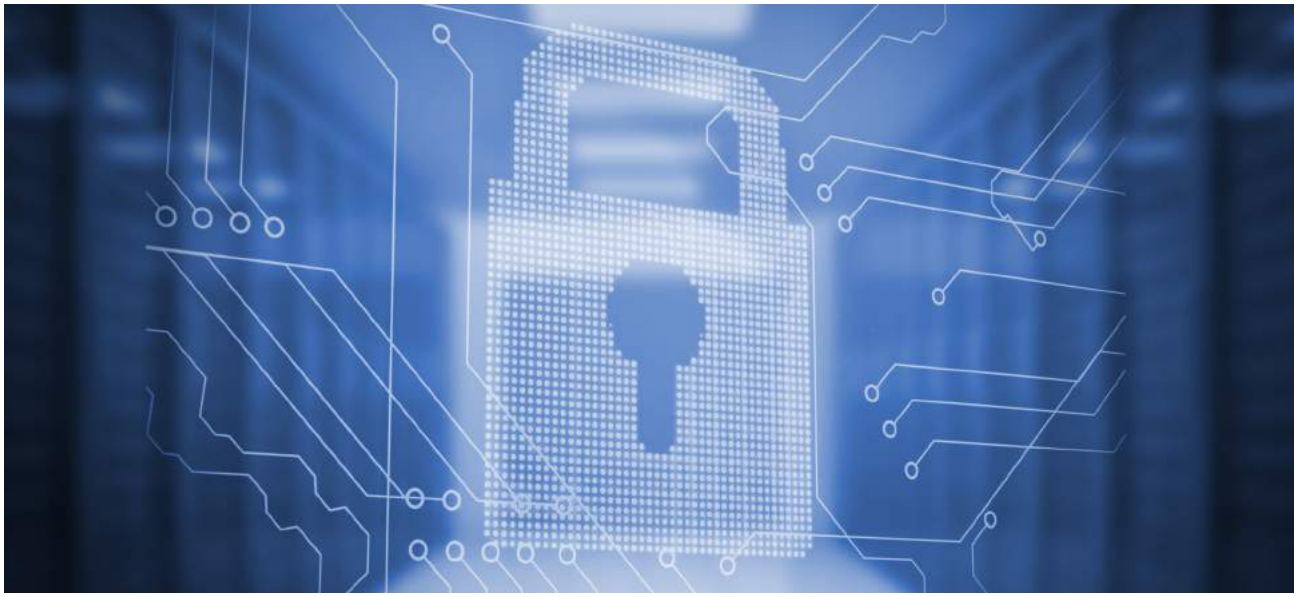

حوكمة انتقال الشبكة الحكومية الآمنة (GSN) واستضافة قناة التكامل الحكومية (GSB)

يعد هذا المسار أحد توصيات اللجنة الوطنية للتحول الرقمي المقرة، والمبنية على مخرجات مشروع الحكومة الرقمية 2020. وذلك لإعادة توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجهات ذات العلاقة في منظومة الحكومة الرقمية، ودفع الجهات ذات العلاقة بمنظومة الحكومة الرقمية لتكون أكثر فاعلية ومرونة، حيث تم العمل على حوكمة انتقال استضافة قناة التكامل الحكومية (GSB) ونقل الاستضافة والتشغيل والإدارة للشبكة الحكومية الآمنة (GSN) لمركز المعلومات الوطني. وذلك تنفيذاً لما نصت عليه التوصية رقم (1) في الاجتماع السادس بتاريخ 27/8/1439هـ الموافق 13/5/2018م، وغيرها من التوصيات ذات العلاقة. وقد تم اعتماد وثيقة الحوكمة لانتقال الشبكة الحكومية الآمنة وقناة التكامل الحكومية وتوقيعها من قبل برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) ومركز المعلومات الوطني.

مشروع دراسة استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في رقمنة الصكوك ونسبة دقة مخرجاتها

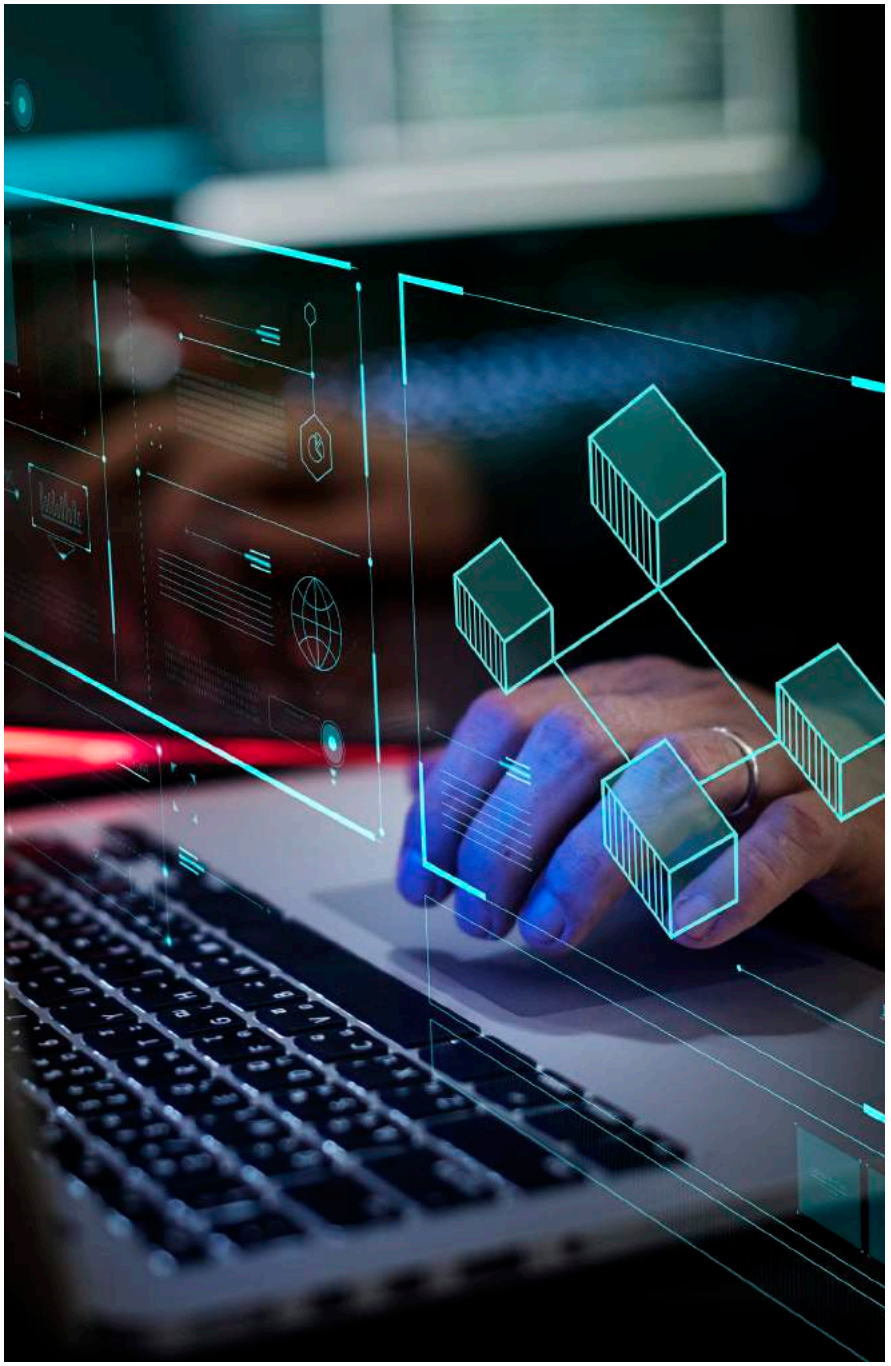

يعتبر التعرف على الخطوط اليدوية وتحويلها إلى نصوص أو وثائق رقمية أحد الاستخدامات المفيدة للذكاء الاصطناعي، حيث يتم التعرف على الطرق المختلفة في الكتابة وتحليلها للتمكّن من التعرف على الكلمات المكتوبة وتحويلها إلى صيغة رقمية. ولهذا الاستخدام فوائد كبيرة في رقمنة الوثائق بمختلف أنواعها، مما يوفّر الكثير من الوقت والجهد في جمعها وتخزينها وتنسيقها والبحث فيها. وقد تم العمل مع شركات التحوّل الرقمي لإطلاق مشروع لدراسة استخدام الذكاء الاصطناعي في التعرف على الخط اليدوي العربي لتسريع عملية رقمنة الصكوك. ونتج عن تجربة هذه المشروع تقرير مفصل عن مدى نجاح خوارزمية الذكاء الاصطناعي في التعرف على الخط العربي اليدوي والتعرف على أنواع الوثائق بنسبه تصل إلى (90%)، مما سيساعد بشكل كبير في تحويل الصكوك من صيغتها الورقية إلى صيغة رقمية.

ورش عمل
التحول الرقمي

تهـدف هـذه المبـادرة إلى نشـر الوعي حـول التحـول الرقمـي وإثـراء المجتمع الرقمـي فيما يخص التحـول الرقمي والمواءمـة مع الجهات الحكومية لتسـليط الضـوء حول المنجـزات الخاصة بالتحـول الرقمي. وتمت المشـاركة فـي (9) ورش خلال عـام 2019م:

1. ورشـة مبـادرات وحـدة التحـول الرقمـي لعـام 2019م.
2. ورشـة المواءمـة مـع القطـاع الخـاص فـي مشـروع تحديـث الاسـتراتيجية الوطنيـة للتحـول الرقمـي.
3. ورشـة المواءمـة لقطـاع المـدن الذكيـة فـي مشـروع تحديـث الاسـتراتيجية الوطنيـة للتحـول الرقمـي.
4. ورشـة المواءمـة لقطـاع التعليم والتطويـر فـي مشـروع تحديـث الاسـتراتيجية الوطنيـة للتحـول الرقمـي.
5. ورشـة المواءمـة لقطـاع التجارة الالكترونيـة فـي مشـروع تحديث الاسـتراتيجية الوطنيـة للتحـول الرقمـي.
6. ورشـة المواءمـة لقطـاع الثـورة الصناعيـة الرابعـة فـي مشـروع تحديـث الاسـتراتيجية الوطنيـة للتحـول الرقمـي.
7. ورشـة المواءمة لقطاع السـياحة والثقافـة والترفيـه في مشـروع تحديـث الاسـتراتيجية الوطنيـة للتحـول الرقمي.
8. ورشـة المواءمـة لقطـاع الصحـة والحيـاة فـي مشـروع تحديـث الاسـتراتيجية الوطنيـة للتحـول الرقمـي.
9. ورشـة عمـل الابتـكار التشـاركي لمنسـوبي وزارة الشـؤون البلدية والقرويـة والأمانـات وشـركة أوراكل لتطويـر منصـة الشـكاوى 940.

أعمال تطوير منصة موحّدة للتوظيف الحكومي

ضمـن المسـاعي القائمة علـى تحقيق التكامـل الرقمي بين الجهات الحكومية، وتوحيـد المنصـات الحكوميـة ذات النطـاق المشـترك، وبهـدف تنظيـم أعمـال التوظيـف الحكومي بمـا يضمن سلاسـة الإجراءات واستقطاب الكفاءات وتوظيفهـا في المكان المناسـب، يتم العمل مع شـركاء التحـول الرقمي على دمـج جميع منصات التوظيـف الحكومية فـي منصـة وطنيـة موحـدة، سـيتم إطلاقهـا وتدشـينها في النصـف الأول مـن عـام 2020م.

توسيع نطاق خدمات منصة "أبشر" وإطلاق مبادرة "فرجت" لمساعدة الموقوفين في القضايا المالية

تـم إطـلاق مبـادرة "فرجت" علـى منصة "أبشـر" بالشـراكة مـع وزارة الداخليـة لمسـاعدة الموقوفيـن فـي القضايـا الماليـة علـى سـداد ديونهـم. وتهـدف المبـادرة إلى إشـراك المجتمـع في مد يـد العون للموقوفيـن في قضايـا مالية. وبلغ عـدد المفرج عنهـم (871) بمبالغ ماليـة بلغـت أكثر مـن (75) مليـون ريال.

وتـم إضافة (17) خدمة جديدة على منصة "أبشـر" ليصبـح عدد الخدمات المتاحـة (180) خدمة سـاهمت فـي تحقيق وفر مالي علـى الحكومة يقـدر بـ (15) مليـار ريـال، إضافـة إلـى تقليل الوقـت المسـتغرق في تقديـم الخدمات حيث بلغ متوسـط الوقت لتنفيذ أي خدمـة (3) دقائق فقط. ويسـتفيد من المنصـة (14) مليون مواطـن ومقيم.

تطوير المنصات الرقمية (مراس، فسح، اعتماد، بلدي، إيجار) بالتعاون مع شركاء التحول الرقمي

منصة «مراس»:

وهي منصة إلكترونية لتسهيل الوصول إلى الخدمات للمستثمرين ورجال الأعمال وتوفر أكثر من (152) خدمة عن طريق منصة وطنية موحدة للمستثمرين، بالتكامل مع أكثر من (26) جهة حكومية، وأكثر من (50) ترخيص تجاري لتسهيل الخدمات للمستثمرين. وتمكن المنصة المستثمرين من البدء بالأعمال التجارية خلال يوم واحد فقط.

منصة «فسح»:

وتمثل نافذة إلكترونية موحّدة؛ تعيد هندسة جميع تعاملات وإجراءات الاستيراد والتصدير، لتقديم العديد من الخدمات الميسرة للتجارة الدولية؛ بالربط مع الجهات المعنية، وتتبع الشحنات وحجز المواعيد، والدفع الإلكتروني، عبر نافذة إلكترونية موحدة. وتتيح المنصة الاستفادة من (135) خدمة، وقد تم إصدار (6,000) بيان جمركي، ويتم فسح حوالي (9,880) حاوية يومياً.

منصة «إيجار»:

وهي شبكة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تنظيم قطاع الإيجار العقاري في المملكة وحفظ حقوق أطراف العملية الإيجارية (المستأجر، المؤجر، الوسيط العقاري)، مما يسهم في تطوير قطاع الإيجار العقاري وتنظيمه وتيسير أعماله، بما يحقق التوازن في القطاع وتعزيز الثقة به، ويسهم في تحفيز الاستثمار فيه.

منصة «اعتماد»:

تهدف المنصة لتوحيد وتسهيل إجراءات المنافسات والمشتريات الحكومية، حيث بلغ عدد أوامر الدفع أكثر من (1) مليون أمر لأكثر من (200) ألف منافسة بقيمة إجمالية بلغت أكثر من (900) مليار ريال. وسجل في المنصة أكثر من (82) ألف مستخدم و (50) ألف مورد.

منصة «بلدي»:

وتهدف إلى تسهيل الحصول على الخدمات البلدية بدمج الخدمات المقدمة من البلديات والمراكز عبر منصة وطنية موحدة، وتحسين جودة مستوى الخدمات البلدية وتفعيل دور المستفيدين كشركاء فاعلين، وتحسين مستوى رضاهم وتعزيز مستوى الشفافية بين جهات القطاع البلدي.

إعداد تقرير عن قطاع التجزئة في التجارة الإلكترونية

يشـهد قطـاع التجزئـة فـي التجـارة الإلكترونية فـي المملكـة نمواً ملحوظـاً في السـنوات الماضية، حيـث اتجه العديد من المسـتهلكين المحلييـن إلـى طلـب المنتجات عبـر شـبكة الإنترنـت، وقابل ذلـك تزايد فـي عدد المتاجر الإلكترونيـة المحلية والإقليمية، حيـث أصبحت المتاجر الإلكترونيـة تنافـس المتاجـر التقليديـة وتضاهيهـا. ومع هـذا النمو المتزايـد، أصبـح مـن الضـروري العمـل علـى جمـع بيانـات ومعلومات وافيـة عـن هذا القطـاع لتحليـل أدائـه ودعم نمـوه بالشـكل الصحيح. لذلـك عملت الـوزارة ممثلة بوحدة التحـول الرقمي مع شـركاء التحول الرقمـي علـى إعـداد تقريـر متخصـص بقطـاع التجزئـة فـي التجـارة الإلكترونيـة، ويهدف التقرير إلى إنشـاء مصدر واحـد للأرقام الحقيقية للتجـارة الإلكترونيـة، مبني علـى تعاريـف واضحة وطرق بحثيـة علمية ومعتمـدة، ومشـاركته مع القطـاع الخـاص والعام للمسـاعدة في اتخاذ قـرارات فعالـة لتطوير سـوق التجـارة الإلكترونية.
وسيسـاهم هـذا التقريـر فـي وضـع مفاهيـم وتعاريـف موحّـدة للمؤشـرات والمصطلحـات في قطـاع التجزئة في التجـارة الإلكترونية، مما ينظّم ويسـهل أعمـال جمع بيانـات القطاع ودراسـتها. كما يضع هذا التقرير الأسـس لوضـع الخطط والتوجهات الاسـتراتيجية المعنية بدعم القطـاع واسـتمرارية نموّه.

إصدار تقارير التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي

تهدف هـذه المبـادرة إلى حصـر إنجازات التحـول الرقمـي وإصـدار تقارير شـاملة لأبرز منجـزات التحـول الرقمـي الوطني، كما تهـدف إلى إصـدار تقاريـر الاقتصاد الرقمـي والتقاريـر التـي تتنـاول أبـرز منجـزات الحـج الذكي.

وقـد تـم إطـلاق تقريريـن عـن التحول الرقمـي علـى النحـو التالي:

1. التقرير النصف سنوي لمنجزات التحول الرقمي الوطني لعام 2019م باللغتين العربية والإنجليزية.
2. تقرير الحج الذكي لإنجازات التحول الرقمي في حج 1440هـ باللغتين العربية والإنجليزية.

كمـا تم إطلاق (41) حملـة رقمية تهدف إلـى نشـر الوعـي فيمـا يخـص التحول الرقمـي مـن خلال تسـليط الضـوء على جهود الجهات الشـريكة، ومساهمتها فـي تحسـين جـودة حيـاة المواطـن، مـن خلال نشـرها علـى مواقـع التواصل الاجتماعـي لوحـدة التحـول الرقمي.

إطلاق منصة "استشراف" لتمكين صناعة القرار المبني على الأدلة والبيانات

وهي منصة وطنية تعزز وفرة البيانات وقدرات الاستشراف وكفاءة الإنفاق على البنية التحتية الرقمية وتساهم في تمكين صانع القرار في اتخاذ القرارات المبنية على أدلة. وتسهم المنصة في معالجة عدة تحديات وطنية مثل البطالة والفقر وتعزيز الإمكانات الوطنية في التنبؤات والاستشراف حول الأولويات الوطنية.

وكشفت المنصة عن رؤى جوهرية للمجالات ذات الأولوية لقيادة المملكة باستخدام بيانات العديد من الجهات (وزارة المالية، وزارة التجارة، مركز المعلومات الوطني، وزارة التعليم، وزارة العدل، وزارة الصحة، وزارة الإسكان، شركات الاتصالات، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات) وغيرها من الجهات.

دراسة بناء إطار عمل وحوكمة الهوية الوطنية الرقمية

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة المبادرات والتشريعات والمعرفات للهوية الوطنية الرقمية القائمة حاليًا، والعمل على إصدار حوكمة وإطار عمل للهويات في المملكة لكافة القطاعات. وذلك لمنع الازدواجية والتكرار بين الهويات بالقطاعات المختلفة، وتقليل الوقت المستغرق بتعريف وإنشاء وإصدار الهويات الجديدة، وسهولة ربط الهويات المختلفة لدى الجهات، مما يرفع الكفاءة ويساهم في الارتقاء بالخدمات.

فعالية الحكومة الإلكترونية

رفع مستوى نضج الخدمات الحكومية

تبنـت الـوزارة وضع مؤشـر لمسـتوى نضـج الخدمـات الالكترونيـة، ويحلـل المؤشـر مسـتوى الرقمنـة فـي الخدمـات الحكوميـة التـي يقدمهـا القطاع العـام للمواطنين/المقيمين/ الـزوار وقطـاع الأعمـال والجهـات الحكوميـة الأخـرى. ويصنـف المؤشـر الجهـات الحكوميـة إلـى ثـلاث فئـات حسـب أدائهـا فـي تقديـم الخدمـات الإلكترونيـة:

الفئة الخضراء:
ونسبتها من (85%) إلى (100%) - أدائها ممتاز

الفئة الصفراء:
مـن (60%) إلـى (84%) - أدائهـا متوسـط

الفئة الحمراء:
من صفر إلى (59%) - أدائها ضعيف

وينقسم مستوى نضج الخدمات إلى (5) مستويات:

- **خدمة تقليدية:**
  هي الخدمة التي تقدم بشكل ورقي، ولا يوجد لها أي تفاصيل من خلال القنوات الإلكترونية للجهة. وتتطلب حضور المستفيد لمقر الجهة لمعرفة متطلباتها والحصول على النماذج الخاصة بها.

- **خدمة معلوماتية:**
  تتمثل في تقديم معلومات عن الخدمة الحكومية من خلال القنوات الإلكترونية؛ كالبوابة الإلكترونية للجهة، بحيث تحتوي على وصف للخدمة، ومتطلبات الحصول عليها، بالإضافة إلى طباعة نموذج طلب الخدمة (إن وجد) دون تفاعل من جانب المستفيد أو الجهة.

- **خدمة تفاعلية:**
  يكون التفاعل باتجاه واحد من المستفيد إلى الجهة الحكومية، بحيث تتيح الجهة للمستفيد تعبئة النموذج الإلكتروني عن طريق القنوات الإلكترونية، ومن ثم إرساله بشكل الكرتوني، مع إتاحة خاصية الاستعلام ومتابعة الطلب، ولكن يتطلب مراجعة المستفيد للجهة لإتمام الخدمة.

- **خدمة إجرائية:**
  يكون التفاعل باتجاهين من المستفيد إلى الجهة الحكومية والعكس، بحيث تتيح الجهة للمستفيد تعبئة النموذج الإلكتروني عن طريق القنوات الإلكترونية، ومن ثم إرساله، مع إتاحة خاصية الاستعلام ومتابعة الطلب، وتقوم الجهة بتنفيذ الخدمة بكامل إجراءاتها داخل الجهة حتى انتهاء تقديم الخدمة دون الحاجة لمراجعة المستفيد لمقر الجهة.

- **خدمة تكاملية:**
  يكون التفاعل باتجاهين من المستفيد إلى الجهة الحكومية والعكس، بحيث تتيح الجهة للمستفيد تعبئة النموذج الإلكتروني عن طريق القنوات الإلكترونية، ومن ثم إرساله، مع إتاحة خاصية الاستعلام ومتابعة الطلب، وتقوم الجهة بتنفيذ الخدمة بكامل إجراءاتها داخل الجهة وخارجها، عن طريق التكامل مع الجهات الخارجية الأخرى حتى انتهاء تقديم الخدمة دون الحاجة لمراجعة المستفيد لمقر الجهة.

وتنيجة للعمل المستمر مع الجهات لتدقيق خدماتها وضمان توافقها مع معايير مؤشر نضج الخدمات الحكومية وصل مستوى النضج العام للجهات في خدماتها الرئيسية إلى (81%) في عام 2019م. وذلك بنسبة نمو (12.5%) عن عام 2018م، حيث كان مستوى النضج للخدمات هو (72%).

81%

مستوى نضج الخدمات
الحكومية الرئيسية رقمياً

تحقيق وفورات مشاريع تقنية المعلومات الحكومية بلغت (800) مليون ريال سعودي

حرصت الوزارة على تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي على مشاريع تقنية المعلومات الحكومية، حيث عملت الوزارة ممثلة في برنامج "يسر" على مراجعة مشاريع تقنية المعلومات الحكومية المحالة لها، وتقديم الخدمات الارشادية التقنية.

والعمل على دعم الاتفاقيات الإطارية والشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الخدمات الإلكترونية الحكومية، وتطبيق معايير البنية المؤسسية الحكومية. ونتيجة لذلك وصل إجمالي الوفورات المتحققة في مشاريع تقنية المعلومات الحكومية إلى (800) مليون ريال سعودي.

إطلاق المنصة الوطنية الموحّدة (My.Gov.sa) بهويتها الجديدة

تشكّل المنصة الوطنية الموحّدة مبادرة طموحة تسعى إلى بناء منظومة متكاملة تقدم كافة الخدمات الحكومية بجودة وكفاءة عالية، عبر تجربة موحدة من خلال قنوات متعددة. حيث تقدّم المنصة الخدمات الحكومية لجميع فئات المجتمع من مواطنين ومقيمين ورجال أعمال وزوار للمملكة. وتتميز المنصّة بتقديم خدمات مخصصة حسب احتياجات المستخدم، كما تقدّم معلومات موثوقة عن الخدمات الحكومية المختلفة، وتتيح المنصة الوصول إلى جميع الخدمات الحكومية الإلكترونية بسرعة وسهولة تامة في أي مكان وفي أي وقت.

وحرصاً من الوزارة ممثلة ببرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) على تعزيز المنصّة وتفعيل دورها في تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية، تم العمل على تصميم هويّة جديدة للمنصة تتوافق مع أفضل التجارب في مجال المواقع الإلكترونية وتقديم الخدمات، وذلك لتقديم تجربة استخدام مميزة وسلسة تسهّل على المستخدمين بكافة فئاتهم الوصول إلى الخدمات المقدّمة بسرعة. كما تحتوي المنصة بهويتها الجديدة على ميزة الدعم الفني من خلال المحادثة المباشرة، وذلك لمساعدة المستخدمين للاستفادة من المنصة بما يستوفي متطلباتهم واحتياجاتهم.

ويجدر بالذكر بأن المنصّة الوطنية الموحّدة قد حققت تغطيةً وانتشاراً واسعين على مستوى الخدمات المقدّمة، حيث وصل عدد الخدمات المرتبطة بالمنصة إلى (3,300) خدمة، ووصل عدد زوار المنصة إلى (890) ألف زائر، بينما بلغ عدد الأنظمة واللوائح المنشورة عبر المنصة إلى (385) نظام ولائحة.

800 مليون ريال سعودي
إجمالي الوفورات المتحققة في مشاريع تقنية المعلومات الحكومية

3,300 خدمة
عدد الخدمات المرتبطة بالمنصة

890 ألف زائر
عدد زوار المنصة

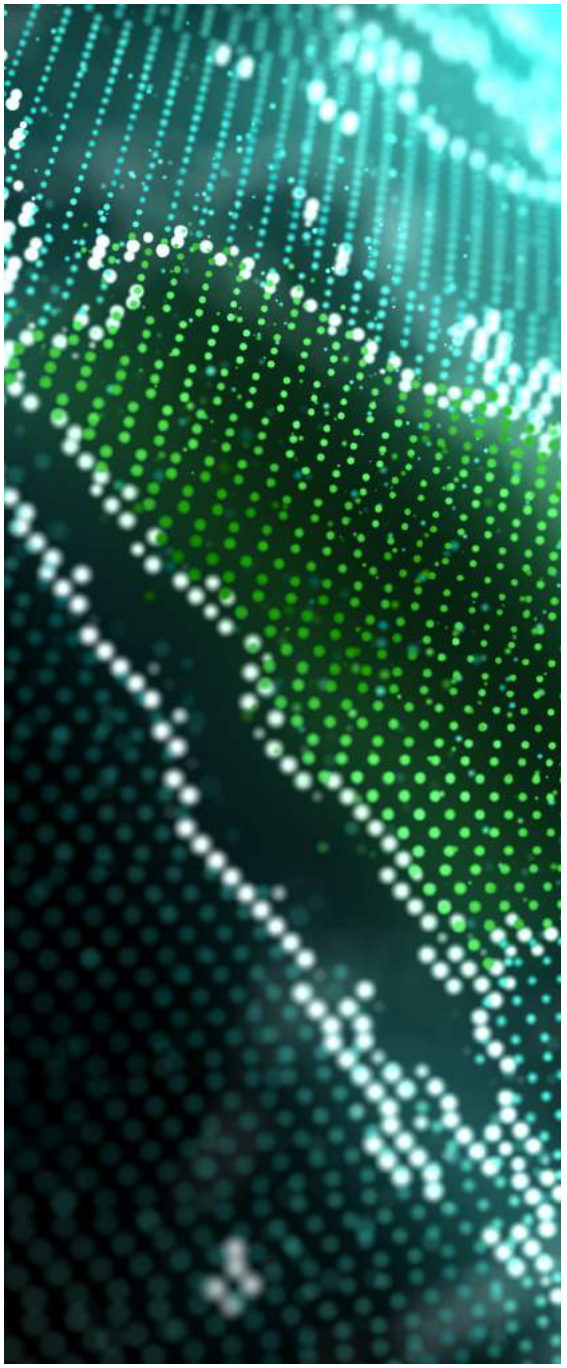

مركز تطوير الحكومة الذكية

مع ارتفاع مستوى الطموح والتطلعات المأمولة من الأداء الحكومية على جميع المستويات، وخصوصاً في مجال الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي للأعمال الحكومية، عملت الوزارة ممثلة ببرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) على دعم وتعزيز أعمال أكاديمية الحكومة الرقمية، والتي تهدف إلى تطوير رأس المال البشري الحكومي في قطاع الاتصالات وقيادة الأعمال في الجهات الحكومية، بالتركيز على تطوير مهارات المدراء التقنيين والتنفيذيين في عدد من المسارات هي:

1. مسار القطاع التقني.
2. مسار الابتكار وتصميم الخدمات الحكومية.
3. مسار إدارة الأعمال.
4. مسار الاستشارات الرقمية.

وقد ركّزت الأكاديمية في هذا العام على إطلاق عدد من الدورات التدريبية التي تستهدف القياديين في الجهات الحكومية، حيث تم إطلاق عدد من الدورات التدريبية المخصصة على النحو التالي:

1. دورة تدريبية للقادة التقنيين في جامعة إمبريال في لندن.
2. دورة تدريبية للقادة التنفيذيين في جامعة أكسفورد.
3. (40) دورة تدريبية معتمدة في إدارة التغيير.
4. ورشتي عمل للمدراء الحكوميين.

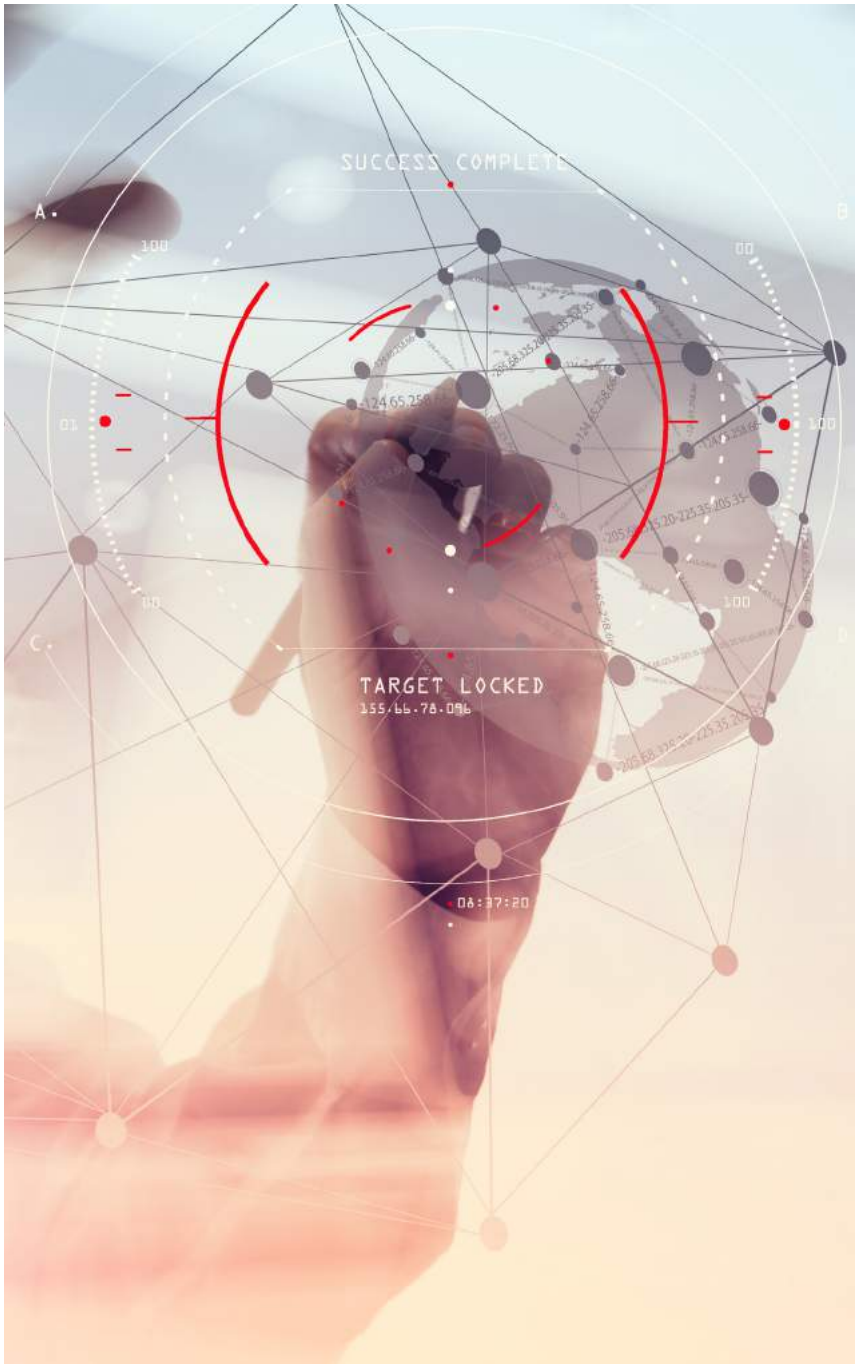

ربط الجهات بالمنصات الحكومية

من خلال عمل الوزارة المستمر، ممثلة ببرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) إلى تعزيز الترابط بين الجهات الحكومية، وربط الجهات الحكومية بالمنصات التي يشرف على تشغيلها البرنامج.

بما يحقق للجهات الحكومية المرتبطة ترابط أكبر للبيانات والتعاملات والخدمات فيما بينها، مما يؤدي إلى تحسّن جودة الخدمات المقدّمة ودقّتها. وفيما يلي سرد لما تم على صعيد المنصات الحكومية في عام 2019م.

الشبكة الحكومية الآمنة:

تقوم الشبكة الحكومية الآمنة بربط الجهات الحكومية بمركز بيانات برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية «يسّر»، والذي تم تأسيسه على أعلى المواصفات الفنية والأمنية، وتمكن هذه الشبكة مركز التعاملات الإلكترونية الحكومية من أن يكون حلقة وصل بين الجهات الحكومية بحيث يتم توحيد آلية الارتباط بين الجهات وتُختصر تكلفتها. ويعمل البرنامج على توسعة هذه الشبكة نظراً للتوسع الكبير في استخدامها، حيث تم انجاز ما نسبته (40%) من مشروع توسعة الشبكة الحكومية الآمنة، وربط (40) جهة حكومية خلال عام 2019م، ليصل إجمالي عدد الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية الآمنة إلى (227) جهة حكومية.

227 جهة حكومية

مرتبطة بالشبكة الحكومية الآمنة

مرصد الخدمات الحكومية:

يتم من خلال نظام «مرصد الخدمات الحكومية» حصر الخدمات التي تقدّمها الجهات المختلفة بهدف تطويرها من خلال إعداد خطط لتحويل تلك الخدمات من الأسلوب التقليدي في تقديمها ليتم تقديمها إلكترونياً. وقد وصل عدد الخدمات الحكومية التي تم حصرها في المرصد لعام 2019م إلى (5,059) خدمة حكومية، منها (3,435) خدمة رئيسية و(1,624) خدمة فرعية. ووصل عدد الجهات التي تم رصد خدماتها إلى (167) جهة حكومية

5,059 خدمة حكومية

تم حصرها في مرصد الخدمات الحكومية منها 3,435 خدمة رئيسية و 1,624 خدمة فرعية

167 جهة

تم رصد خدماتها في مرصد الخدمات الحكومية

نظام المراسلات:

يهدف نظام المراسلات الموحد للمراسلات الحكومية إلى تسهيل وأتمتة المراسلات بين الجهات الحكومية، مع تحقيق أعلى مستويات الأمان والموثوقية، من خلال إعداد المراسلات والوثائق وتبادلها وتتبعها واسترجاعها إلكترونياً. وقد بلغ إجمالي عدد الجهات الحكومية المرتبطة بنظام المراسلات مع نهاية عام 2019م (34) جهة.

قناة التكامل الحكومية (تكامل):

تشـكّل قناة التكامل الحكومية (GSB) أحد أبـرز المنصـات التي تدعـم الجهات الحكوميـة لتقديـم خدمـات متكاملـة فيما بينها، وتسـهم فـي تمكين تلك الجهـات مـن تقديـم خدماتها بشـكل سـهل وميسّـر، حيث تتطلـب الخدمات الحكوميـة مسـتوى عـال مـن تبـادل البيانـات والمعلومـات الحكومية.

حيـث تقـدّم قنـاة التكامـل الحكومية منصّـة مركزية تتيح للجهـات الحكومية التكامـل والترابـط فيما يخـص البيانات المعلومـات والبيانات المطلوبة لتقديم الخدمـات إلكترونياً.

وضمـن جهـود البرنامـج لربط أكبـر عدد من الجهات بقنـاة التكامـل الحكومية، وصـل عـدد الجهـات المـزودة للبيانـات بقنـاة التكامـل الحكوميـة إلـى (75) جهة حكومية، كما تـم أتمتة الخدمات إلكترونيـاً لـ(28) جهة، بينمـا وصل عدد الجهـات المسـتفيدة إلـى (132) جهة.

وجرى مـن خلال قناة التكامل الحكومية تنفيـذ (1,071,606,248) مليون عملية تبادل بيانـات خلال عـام 2019م. وبذلك يصـل إجمالي عـدد العمليات منـذ بداية الخدمة إلـى (2,370,583,705) عملية.

وقـد تـم وضـع خطـة طموحـة لإتاحـة البيانات الحكوميـة الإلكترونية عبر قناة التكامـل الحكوميـة، وقـد تـم تحقيق نسـبة (71%) مـن هـذه الخطـة خـلال عـام 2019م.

75 جهة

مزودة للبيانات بقناة التكامل الحكومية

132 جهة

مستفيدة من قناة التكامل الحكومية لتبادل البيانات

1.07 مليار

عدد عمليات تبادل البيانات التي تم تنفيذها من خلال قناة التكامل الحكومية خلال عام 2019م

مركز الإتصال الوطني
National Contact Center

مركز الاتصال الوطني (أمر):

مركز الاتصال الوطني (أمر) هو مركز اتصال موحّد يقدم خدمة الرد على استفسارات المستفيدين من التعاملات الإلكترونية الحكومية، وتقديم الدعم الفني لمستخدمي الخدمات الحكومية، وتوفير المعلومات اللازمة لهم. ويقدّم المركز خدمات عن طريق قنوات متعددة منها الهاتف، والبريد الإلكتروني، والموقع الإلكتروني، والمحادثة المباشرة، والرسائل النصية، وشبكات التواصل الاجتماعي، والفاكس، وغيرها من وسائل التواصل.

واستمر مركز الاتصال الوطني (أمر) في تقديم خدمات الاتصال والدعم الموحّد للجهات الحكومية، حيث وصل عدد الجهات الحكومية إلى (37) جهة. ووصل عدد الخدمات المقدّمة من خلال المركز إلى (477) خدمة. بينما بلغ عدد العمليات التي تم تنفيذها من خلال مركز الاتصال الوطني (أمر) خلال عام 2019م إلى (3,357,713) عملية

37 جهة حكومية

مرتبطة بمركز (أمر)

3.4 مليون عملية

تم تنفيذها من خلال مركز الاتصال الوطني (أمر) ليصبح الإجمالي 6.7 مليون عملية

336 خدمة

مقدّمة من خلال مركز الاتصال الوطني (أمر)

تقديم خدمات الاستشارات التقنية لـ(17) جهة حكومية وتسهيل عمليات ربطها بقناة التكامل الحكومية

كجـزء من جهـود الوزارة ممثلـة ببرنامج "يسّـر" لدعـم تحـوّل الجهـات إلـى التعامـلات الإلكترونيـة الحكوميـة، فـإن أحـد الخدمـات المقدّمـة للجهات الحكوميـة هي خدمـات الاستشـارات التقنية، حيث يمكـن للجهات الحكومية الاسـتفادة من خبرات برنامج "يسّر" في مجـال التحـوّل للتعامـلات الحكوميـة، والمتطلبـات التنظيميـة والتقنيـة لتحقيـق ذلـك. وقـد تـم خـلال عـام 2019م تقديـم خدمـات الاستشـارات التقنيـة لـ(17) جهة حكوميـة، كما تم العمـل معها لتسـهيل عمليات ربطها بقنـاة التكامـل الحكوميـة.

17 جهة حكومية

تم تقديم خدمات الاستشارات التقنية لها

الانتهاء من تفعيل خدمة الختم الرقمي للجهات الحكومية وتطوير خدمة التوقيع الرقمي لأوامر الدفع بوزارة المالية وبالشؤون الصحية بالحرس الوطني

ضمن أعمال الوزارة ممثلة ببرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسّر" والمركز الوطني للتصديق الرقمي لتمكين التحول الرقمي في الجهات الحكومية، يتم العمل على تفعيل ونشر خدمة الختم الرقمي للجهات الحكومية، وذلك بهدف الاستغناء عن الختم التقليدي في التعاملات الورقية واستبداله بختم إلكتروني مرتبط بهوية المنشأة وبصورة قانونية ومستوى عالٍ من الأمان. بالإضافة إلى تفعيل التوقيع الرقمي لإنجاز أوامر الدفع بشكل إلكتروني بالكامل، مما يساهم في الاستغناء عن المعاملات الورقية وتقليل مدة إنجاز المعاملات من (3) أيام إلى (3) ساعات. كما أصبحت الخدمة أكثر مرونة وأسهل استخداماً، وذلك من خلال ربطها ضمن الشبكة الحكومية الآمنة (GSN).

وقد تم تفعيل الخدمة لما يقارب من (44) ألف موظف، و(15) ألف مورّد، و (85) حساب بنكي، عبر (11) موقع بين مدن طيبة ومراكز وجامعات في أكثر من مدينة.

من 3 أيام إلى 3 ساعات

تقليل مدة إنجاز المعاملات

إنشاء وتطوير منصة بوابة متخصصة بالقيادات الحكومية (cio.gov.sa)

سعياً إلى تمكين كافة الجهات الحكومية في المملكة من الحصول على مختلف الخدمات التي يقدمها برنامج (يسّر)، ودعم تلك الجهات للمضي في مسيرة التحول الرقمي.
أطلقت الوزارة ممثلة ببرنامج "يسّر" البوابة الإلكترونية لمدراء تقنية المعلومات، والتي تعتبر منصة تفاعلية تقدم معلومات محدثة عن الخدمات التي تستفيد منها الجهة، بحيث تتيح لمدراء تقنية المعلومات والقائمين بأعمالهم الاطلاع على خدمات البرنامج، فضلاً عن توفير واجهة مستخدم تمكن الجهة من مراجعة الاستخدام الخاص بها.

أعمال تحسين ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية

يعتبر مؤشـر الأمم المتحـدة لتطوّر الحكومـة الإلكترونية من أبـرز الأدوات لقياس التقدّم فـي مجال الحكومـة الإلكترونية من خـلال المقارنة الدوليـة، حيث يقيس المؤشـر الذي يصدر كل عامين كلاً من مؤشـرات الخدمات الإلكترونية، ومؤشـرات البنية التحتية للاتصالات، ومؤشـرات رأس المال البشـري، ويقيس المؤشـر تطور الحكومـة الإلكترونيـة (193) دولـة مـن خلال فريـق عمل يضـم (206) عضـواً من (89) دولة.

وحرصـاً مـن الـوزارة علـى التقـدّم فـي تحقيـق أعلـى المراكـز في المؤشـرات الدوليـة، ونظـراً لأهميـة مؤشـر الأمـم المتحـدة لتطـور الحكومـة الإلكترونية، عملـت الوزارة علـى تحديد الجهات ذات العلاقة بالمؤشـرات الفرعيـة، وتم تكوين لجنة توجيهية برئاسـة معالـي نائب وزير الاتصـالات وتقنية المعلومات حسـب ما هو موضّح بالشـكل رقـم (5):

الشكل (5): اللجنة التوجيهية لمؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية

كما تمت إضافة جهات أخرى لعضوية اللجنة نظراً لأهمية تواجدها في اللجنة، حيث ضمت الجهات التالية:

- وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- وزارة الشئون البلدية والقروية.
- الهيئة العامة للإحصاء.
- مركز المعلومات الوطني.
- هيئة تطوير مدينة الرياض.
- هيئة الأمن السيبراني.
- أمانة مدينة الرياض.

كما تم الاتفاق على تكوين لجنة تنفيذية برئاسة سعادة مدير عام برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية وبعضوية الفرق التنفيذية من الجهات ذات العلاقة. وتم العمل على تحليل ودراسة جميع المؤشرات الفرعية مع الجهات المعنية بكل مؤشر، وأعدّت خطة عمل لتطبيق الأعمال التي ستؤثر بشكل إيجابي على نتائج المؤشر.

كما تم وضع إطار زمني للاستعداد لتقييم الأمم المتحدة بخصوص المؤشر تضمنت إجراء تقييم للبوابات الحكومية المستهدفة والعمل على رفع جاهزيتها وفقاً لمعايير تقييم الأمم المتحدة، حيث تم تقييم تلك البوابات بناء على معايير ومنهجية الأمم المتحدة. لذلك من المتوقع تحقيق تقدّم ملحوظ في النسخة القادمة من المؤشر.

التصديق الرقمي

إطلاق وتدشين الختم الرقمي لدى جامعة الملك سعود للبيئة الفعلية

دشـنت الـوزارة ممثلة في المركـز الوطني للتصديـق الرقمي، ختـم جامعـة الملـك سـعود الرقمـي، وتعـد بذلـك أول جهة وجامعـة تحصل على الختـم الرقمي في المملكـة، الأمر الذي سـيمكن الجامعـة مـن التثبت مـن صحـة الوثائـق الإلكترونية الرسـمية الصادرة لمنسـوبيها.

وتأتـي هذه الخطوة ضمن سـعي الـوزارة والمركـز إلى ضمان نجـاح تطبيق التصديـق الرقمـي، الذي يعتبـر أحد أبـرز مبادرات منظومة الاتصـالات وتقنيـة المعلومات الاسـتراتيجية، وذلك من خـلال التعاون والتنسـيق مع الجهـات الحكوميـة لتفعيل ونشـر خدمـات التصديـق الرقمـي، ودعـم مقدمـي خدمـات التصديق المعتمديـن لتقديم خدمات موثوقـة. وتأتي أهمية هـذه المبادرة نظـراً لأنهـا تدعم التحـول الرقمي، وتسـاهم في الاسـتغناء عن المعامـلات الورقية بطريقـة مبتكرة، وذات موثوقية عاليـة. وقد أدى تفعيل الختـم الرقمي لدى جامعة الملك سـعود علـى البيئة الفعلية إلى الاسـتغناء عـن أكثر من (180) ألـف تعريف ورقـي يومياً.

وضمـن جهـود البرنامـج لربـط أكبـر عـدد مـن الجهـات بقنـاة التكامـل الحكوميـة،

180 ألف

تعريف ورقي تم الاستغناء عنه بعد تفعيل الختم الرقمي

تطبيق الختم الرقمي للبيئة التجريبية لـ(6) جهات حكومية

تقوم منصة خدمة الختم الرقمي للمنشآت الحكومية بتوفير خاصية الختم الرقمي الموثق للمستخدم وهو المنشأة الحكومية، حيث أنه يمكن لأي جهة حكومية ختم المستندات رقمياً فيما يشبه عملية التوقيع الرقمي، ويتم الختم الرقمي باستخدام المفتاح الخاص المخزن في أجهزة تشفير عالية الأمان لدى مركز بيانات المركز الوطني بعد أن يتم التحقق من المستخدم باستخدام وسائل التحقق عالية الأمان مثل المصادقة الثنائية، ويضمن الختم الرقمي للمستندات سلامة البيانات وحجية الختم وعدم التعديل على المستند بعد ختمه. وفي هذا السياق، تم تطبيق ودعم (6) جهات لتفعيل خدمة الختم الرقمي لديهم على البيئة التجريبية للمركز، وهم:

- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
- الشؤون الصحية بالحرس الوطني
- مؤسسة محمد بن سلمان بن عبد العزيز الخيرية (مسك)
- الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)
- أمانة جدة
- وزارة التجارة والاستثمار.

حصول المركز الوطني للتصديق الرقمي على الأيزو (ISO 22301) في إدارة استمرارية الأعمال:

حصل المركز الوطني للتصديق الرقمي على شهادة الأيزو (ISO 22301) وفقاً للمعيار الدولي لإدارة نظام استمرارية الأعمال (BCMS) الذي تم تطويره لتوفير الحماية للمنشآت من الكوارث المحتملة وتوفير المتطلبات اللازمة لضمان استمرارية العمل والفاعلية في أوقات الأزمات.

ويعكس هذا الإنجاز حرص المركز الوطني للتصديق الرقمي على تبني منهج وقائي لتقليل احتمال توقف الخدمات التقنية وتحسين أساليب إدارة الازمات وسرعة الاستجابة للتعامل مع حالات الطوارئ أو الكوارث.

يذكر أن شهادة الأيزو (ISO 22301) تعد إثبات لمدى الجاهزية لمواجهة التحديات الناتجة عن الحوادث الإلكترونية والمادية، كما تؤكد الشهادة قدرة المركز الوطني للتصديق الرقمي على تحديد وفهم التهديدات والمخاطر وكيفية تأثيرها على سير العمل ووضع الضوابط المناسبة لإدارتها والتصدي لها قبل حدوثها أو الحد من آثارها السلبية عند حدوثها.

الحصول على شهادات واعترافات عالمية في مجال التصديق الرقمي

اعتماد شركة أدوبي (Adobe) المركز الوطني للتصديق الرقمي ضمن قائمتها للجهات الموثوق بها في إصدار الهويات الرقمية المعتمدة:

اعتمدت شركة أدوبي المركز الوطني للتصديق الرقمي ضمن قائمتها للجهات الموثوق بها في إصدار الهويات المعتمدة على الشهادات الرقمية، وبذلك تكون المملكة أول دولة عربية تحصل على هذا الاعتماد. وسوف يمكّن هذا الاعتماد ملايين الأشخاص حول العالم من التحقق من صحة التوقيع الإلكتروني المعتمد من المركز بكل سهولة عبر برمجيات أدوبي لقراءة الملفات.

المحافظة على حصول المركز على شهادة معيار التصديق الرقمي العالمي «ويبترست» للعام السابع على التوالي:

يعتبر المركز الوطني للتصديق الرقمي الجهة الأولى على مستوى الوطن العربي التي حصلت على هذه الشهادة والتي تعتبر متطلباً للاعتراف الدولي من قبل مصنعي ومزودي حلول البرامج وأنظمة التشغيل في العالم.

محافظة على اعتراف شركة مايكروسوفت العالمية للعام السادس على التوالي

تم إدراج المركز الوطني للتصديق الرقمي ضمن قائمة مراكز التصديق المعتمدة لدى شركة مايكروسوفت العالمية، وذلك للعام السادس على التوالي.

تدشين خدمات التصديق الرقمي التجارية لشركة (بُعد) للاتصالات السلكية واللاسلكية (إمضاء) كأول مقدم لخدمات التصديق الرقمي التجارية في المملكة

اعتمدت الوزارة ممثلة بالمركز الوطني للتصديق الرقمي تدشين خدمات شركة (بعد) للاتصالات السلكية واللاسلكية كأول مقدم لخدمات التصديق الرقمي وخدمات الثقة الرقمية التجارية في المملكة تحت العلامة التجارية (إمضاء)، وذلك بعد اجتياز الشركة لمعايير ومواصفات تقديم الخدمة حسب الرخصة الممنوحة لها.

وتساهم هذه الخطوة في فتح المجال للقطاع الخاص لتقديم حزمة من الخدمات التي تدعم الثقة في التعاملات الإلكترونية الحكومية والتجارية، حيث تمكن هذه الخدمات العديد من المستفيدين من اجراء عمليات التوقيع الرقمي والختم الزمني وغيرها من خدمات الثقة الرقمية، مما يدعم توثيق العقود وإجراء التعاملات بموثوقية عالية من خلال المنصات الإلكترونية المختلفة.

ويمثّل هذا الاعتماد شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص بالمملكة لتحقيق مستهدفات رؤية 2030، حيث سيساهم القطاع الخاص في توفير الممكنات اللازمة لدعم التحول الرقمي ورفع مستوى الثقة في التعاملات الإلكترونية وذلك للوصول إلى مجتمع رقمي تعاملاته آمنة.

إطلاق الإصدار الجديد من برنامج التوقيع الرقمي والتحقق منه

يعطي التوقيع الرقمي موثوقية لصحة الرسالة أو الوثيقة من خلال تشفير الرسالة أو الوثيقة بمفتاح خاص بالمرسل مع إمكانية الاطلاع على محتوياتها من خلال مفتاح عام. وتحقق عملية التشفير عبر التوقيع الرقمي ضماناً للسرية والمصداقية للرسائل والوثائق التي يتم تداولها من خلال برنامج التوقيع الرقمي التي يقوم عليه المركز الوطني للتصديق الرقمي.

ويتم العمل بشكل مستمر على تطوير برنامج التوقيع الرقمي لتحقيق أعلى مستويات السرية والموثوقية لما يتم تداوله من خلال التوقيع الرقمي. وضمن تلك الأعمال فقد تم إطلاق الإصدار الجديد من برنامج التوقيع الرقمي والتحقق منه كأحد المنتجات ذات قيمة المضافة التي يقوم المركز بتطويرها لتفعيل الحكومة الشاملة لرفع موثوقية التعاملات الإلكترونية.

منصة خدمة التوقيع الرقمي عن بعد للموظف الحكومي

أطلقت الـوزارة ممثلة بالمركـز الوطني للتصديـق الرقمـي خدمـة التوقيـع الرقمـي عـن بعـد للموظـف الحكومي والتـي توفّر خاصية اسـتخدام التوقيع الرقمـي الموثـق للمسـتخدم مـن موظفـي الـوزارة.

حيـث أنـه يمكـن لأي مسـتخدم مـن استيراد أي مستند بصيغة (PDF) أو أي صيغة مـن برامـج (Microsoft Office)، وذلـك من خـلال منصة لمعالجـة توقيع الملفـات، حيث يتـم تحويـل الملف إلى صيغـة (PDF)، ثـم توفـر المنصة جميع أنواع التواقيع الرقمية للملف وإرسـاله إلـى اشـخاص أخريـن للتوقيـع عليـه بالتـوازي أو بالتتابع. حيـث يتم توقيعه حسـب المعايير العالميـة المعترف بها مـن قبل شـركة أدوبـي (Adobe).

ويتـم التوقيـع عـن بعـد باسـتخدام المفتـاح الخـاص المخـزن فـي أجهـزة تشـفير عالية الأمـان لدى مركـز بيانات المركـز الوطني بعد أن يتـم التحقق من المستخدم باسـتخدام وسائل الرسائل النصيـة أو تطبيقـات الموبايـل كعامـل توثيـق ثانـوي. حيـث يضمـن التوقيـع الرقمـي للمسـتندات سـلامة البيانات وحجيـة التوقيـع وعـدم التعديـل على المسـتند بعـد توقيعه.

منصة خدمة التوقيع الرقمي عن بعد للبريد الإلكتروني

أطلقت الـوزارة ممثلـة بالمركز الوطني للتصديـق الرقمـي خدمـة التوقيـع الرقمـي عـن بعـد للبريـد الالكترونـي، والتـي توفّر خاصيـة التوقيـع الرقمي الموثـق للمسـتخدم مـن موظفـي الـوزارة. حيث أنـه يمكن لأي مسـتخدم التوقيـع رقميـاً للبريـد الالكترونـي بصيغـة (Outlook) أو وثائـق الكترونية بـأي صيغـة مـن برامـج (Microsoft Office)، ويتـم التوقيـع عـن بعـد باسـتخدام المفتاح الخـاص المخزن في أجهـزة تشـفير عالية الأمان لـدى مركز بيانـات المركـز الوطنـي، بعـد أن يتـم التحقـق مـن المسـتخدم باسـتخدام وسـائل الرسـائل النصيـة أو تطبيقـات الموبايـل كعامـل توثيق ثانـوي، حيث يضمـن التوقيـع الرقمـي للمسـتندات سـلامة البيانات وحجيـة التوقيع وعدم التعديـل على المسـتند بعـد توقيعه.

التطوير المستمر لخدمات التصديق الرقمي والشهادات الرقمية

يعمل المركز الوطني للتصديق الرقمي بشكل مستمر على تطوير وتحسين وحوكمة خدمات التصديق الرقمي وما يرتبط بها من شهادات رقمية. حيث قام المركز بتطوير سياسات ومعايير وطنية جديدة لتبني خدمات التصديق الرقمي، مثل سياسة التوقيع الرقمي السحابية، والتي تحكم وتنظم التعاملات بالتوقيع الرقمي المرتبطة بخدمات ومنصات الحوسبة السحابية.

إضافة إلى معايير مستويات الثقة التي تحدد المواصفات والممارسات التي تحقق مستويات موثوقية مرتفعة. كما عمل المركز على تأمين ارتباط كافة الخدمات الإلكترونية على قناة التكامل الحكومية باستخدام الشهادات الرقمية المصدرة من المركز، وبذلك تصبح الخدمات الإلكترونية المرتبطة بقناة التكامل الحكومية أكثر موثوقية وأماناً.

التوعية والتدريب في مجال التصديق الرقمي

يتطلب تفعيل استخدام تقنيات التصديق الرقمي في الجهات الحكومية المختلفة وجود كوادر مهيّأة بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع أدوات وتطبيقات التصديق الرقمي، حيث ينبغي تحقيق أعلى مستويات الدقة حتى يحقق التصديق الرقمي الموثوقية المطلوبة التي تضمن سلامة الوثائق والتعاملات التي يتم التعامل معها. وعلى ذلك، عملت الوزارة ممثلة بالمركز الوطني للتصديق الرقمي على تنفيذ عدد من المبادرات للتوعية والتدريب في مجال التصديق الرقمي، وذلك على النحو التالي:

- عقد (10) برامج تدريبية للجهات الحكومية لإصدار وإدارة الشهادات الرقمية في مراكز التصديق الرقمي لديهم.
- المشاركة في استقطاب الخريجين والخريجات السعوديين من برنامج (تمهير) التابع لصندوق تنمية الموارد البشرية لتمكينهم من اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لإعدادهم وتهيئتهم للمشاركة في سوق العمل.
- المشاركة في التدريب التعاوني لطلاب وطالبات الجامعات لتمكينهم من اكتساب مهارات جديدة وتعويدهم على التفكير الابتكاري وتمكينهم من ممارسة مهارات حل المشاكل واتخاذ القرار.
- المشاركة في ورشة عمل ضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بحضور الجهات الحكومية لشرح خدمات المركز وكيفية الاستفادة منها.

تحول
قطاع الاتصالات

نشر شبكات الألياف الضوئية في المناطق الحضرية

أثمـرت جهـود الـوزارة الحثيثـة فـي نشـر شـبكات الألياف البصريـة ضمـن برنامـج التحـول الوطنـي إلـى وصـول عـدد المنـازل المغطـاة بشـبكات الألياف البصرية فـي المناطق الحضرية إلـى (3) ملاييـن منـزل، بزيـادة وصلـت إلـى حوالـي مليـون منـزل عـن نهايـة عـام 2018م. وبذلـك تصـل نسـبة انتشـار الألياف البصريـة إلـى (53%) مقارنـة بـ(37.4%) في عـام 2018م. وتسـتهدف الوزارة الوصول إلى نسبة تغطيـة تبلـغ (60%) مـن إجمالـي المنـازل فـي جميـع مناطـق المملكة مـع نهايـة عـام 2020م. ويأتـي هذا الإنجـاز بالشـراكة مـع القطـاع الخاص مـن خـلال تحفيـز الاسـتثمار في نشـر شـبكات الألياف الضوئيـة عاليـة السـرعة فـي المناطـق الحضريـة.

وتأتـي أهميـة نشـر شـبكات الألياف البصريـة باعتبارهـا مكوّنا حيويـاً للبنية التحتيـة للاتصـالات ودورهـا الحيـوي في تسـريع التحـوّل الرقمـي لمواكبة الطمـوح المأمـول إنجـازه فـي رؤيـة المملكـة 2030 السـاعية إلـى تعزيـز دور قطـاع الاتصـالات في بنـاء مجتمع رقمـي، وحكومـة رقميـة، واقتصـاد رقمي.

3 مليون

منزل مغطاة بشبكات الألياف الضوئية في المناطق الحضرية

53%

نسبة تغطية المنازل بخدمات الألياف الضوئية في جميع مناطق المملكة

نسبة تغطية الألياف الضوئية للمنازل في المملكة

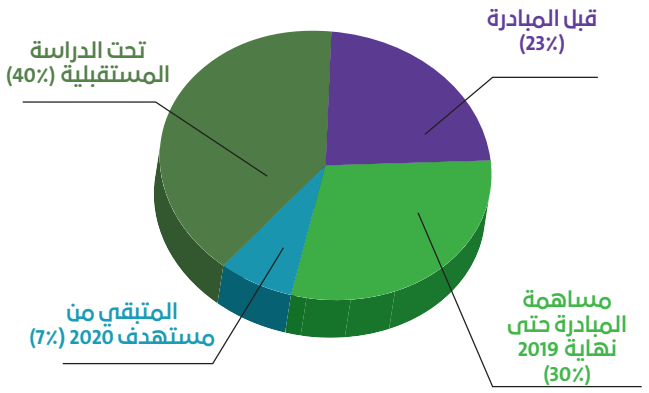

نشر شبكات النطاق العريض اللاسلكي في القرى والهجر

حرصاً من الوزارة على تحقيق مسعاها في نشر خدمات الاتصالات في جميع أنحاء المملكة لتصل إلى كافة شرائح المجتمع، تمكنت الوزارة بالشراكة مع القطاع الخاص، وبفضل الله من إيصال خدمة النطاق العريض اللاسلكي عالي السرعة - بسرعات تتجاوز(10ميجابت/الثانية) - إلى (374) ألف منزل في القرى والهجر بنهاية عام 2019م مقارنة بـ(128) ألف بنهاية عام 2018م. وبذلك وصلت نسبة تغطية خدمة النطاق العريض اللاسلكي للمنازل في القرى والهجر إلى (48%) بنهاية عام 2019م، مرتفعةً من (17%) في عام 2018م. علمًا بأن الوزارة تستهدف الوصول إلى تغطية (70%) من المنازل في القرى والهجر بالنطاق العريض اللاسلكي عالي السرعة قبل نهاية العام 2020م، وذلك ضمن مبادرتها في نشر خدمات الاتصالات وخدمات النطاق العريض اللاسلكية في القرى والهجر.

374 ألف

منزل مغطاة بشبكات النطاق العريض اللاسلكي عالي السرعة في القرى والهجر

48%

نسبة تغطية المنازل بالنطاق العريض اللاسلكي عالي السرعة في القرى والهجر

تحفيز الطلب على الاشتراكات بخدمة الألياف الضوئية

مع التزايد المطّرد للخدمات والتطبيقات المقدّمة عبر شبكة الإنترنت في جميع المجالات، وحاجة العديد من تلك الخدمات إلى توافر اتصال عالي السرعة بشبكة الإنترنت للاستفادة منها بالشكل الأمثل، مما يحقق المزيد من الانتشار والفعالية لتلك الخدمات، ويحقق لمستخدمي تلك الخدمات الحصول على خدمات بجودة أعلى، عملت الوزارة على تحفيز الاشتراك في خدمة الألياف الضوئية، وذلك من خلال متابعة أداء شركات الاتصالات، ومتابعة جهود الشركات في رفع الوعي والتوعية باستخدامات الألياف الضوئية.

وفي هذا السياق، عملت الوزارة على إطلاق حملة إعلامية للتوعية بالألياف الضوئية في التجارة الالكترونية والصحة والتعليم، لرفع الوعي عن استخداماتها ورفع نسبة الاشتراكات في خدمة الألياف الضوئية، وقد حققت الحملة الإعلامية انتشاراً بلغ أكثر من (14.5) مليون وصول على وسائل التواصل الاجتماعي.

ونتج عن تلك الجهود زيادة نسبة المشتركين بخدمة الألياف الضوئية إلى عدد المنازل الموصلة لها الخدمة، لتصل النسبة إلى (35%) بنهاية عام 2019م.

35%

نسبة المشتركين بخدمة الألياف الضوئية إلى عدد المنازل الموصلة لها الخدمة

14.5 مليون

وصول لنشرات الحملة الإعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي

توفير البنية التحتية للاتصالات في المدن الصناعية

تعتبر البنية التحتية للاتصالات أحد الممكنات الحيوية للقطاع الصناعي، حيث أنها تعزز قدرة المنشآت الصناعية على تنظيم وإدارة عملياتها بكفاءة وفعالية أكبر، مما يمكّن تلك المنشآت من رفع مستويات أدائها وإنتاجيتها. ونظراً لذلك، تقوم الوزارة ضمن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بتحفيز الاستثمار في توفير البنية التحتية للاتصالات في (35) مدينة صناعية ضمن مبادرة البنية التحتية للثورة الصناعية الرابعة، حيث تم إطلاق وتنفيذ المرحلة الأولى في عام 2019م والتي تم من خلالها ربط حوالي (1,300) مصنع بالألياف الضوئية في (5) مدن صناعية.

1,300 مصنع تم ربطها بشبكات الألياف الضوئية

5 مدن صناعية تمت خدمتها

إخلاء وتخصيص (690) ميجاهرتز من الترددات لتعزيز البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات

احتلت المملكة المرتبة الثانية في قائمة دول مجموعة العشرين لمجموع تخصيص النطاقات الترددية المحددة عالميًا لتقديم خدمات الاتصالات المتنقلة، وذلك وفقًا لتقارير وإحصاءات تخصيص دول المجموعة للنطاقات الترددية. وحلت المملكة ثانيةً بعد اليابان متقدمةً على المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا وكندا، وبقية دول العشرين. ومن خلال الشراكة والتنسيق مع وزارتي الدفاع والداخلية، تم إخلاء (690) ميجاهرتز من الترددات وتخصيصها لمقدمي خدمات الاتصالات ليصل حجم الترددات الإضافية التي تم إخلاؤها وتخصيصها إلى (1,110) ميجاهرتز. ويأتي هذا المنجز ضمن جهود هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في تحقيق أحد مستهدفات برنامج التحول الوطني وهو "نسبة الطيف الترددي الذي تم توفيره لتقديم خدمات الاتصالات العامة" حيث تم تحقيق نسبة (114%) من إجمالي المستهدف للعام 2020م.

55.58 ميجابت/الثانية

سرعة الإنترنت عبر شبكات الاتصالات المتنقلة

52.93 ميجابت/الثانية

سرعة الإنترنت عبر شبكات الاتصالات الثابتة

تحسين متوسط سرعات الإنترنت في المملكة

تعمل فـرق العمـل في الـوزارة وهيئة الاتصالات وتقنيـة المعلومات المعنية بشكل حثيث على رفع سـرعات الإنترنت المقدّمة عبر شـبكات الاتصالات الثابتة والمتنقلـة، وذلـك مـن خـلال نشـر خدمـات الإنترنـت عالـي السـرعة عبـر شـبكات الألياف الضوئيـة في المناطق الحضريـة، والنطاق العريض اللاسـلكي عالـي السـرعة فـي المناطـق النائية. كمـا شـكّلت الـوزارة لجنـة مـن الهيئة والشـركات المشـغّلة بهـدف متابعـة تقييـم الوضـع الراهـن، وتحديـد المسـببات والعقبـات، ووضـع الخطـط اللازمـة لتحسـين سـرعات الانترنـت المقدمـة مـن قبـل شـركات الاتصالات فـي المملكة. وقـد أوكلت إلـى اللجنة عـدد مـن المهـام هي:

1. معالجة ومنع بيع الأجهزة اللاسلكية والتي تؤثر على أداء الشبكة وسرعة الانترنت للمستخدم النهائي.
2. عقد ورش عمل مع فريق خاص من كل المشغّلين للاطلاع على وضع الشبكات والسرعات وكيفية تحسين جودة الإنترنت. حيث تم توضيح وضع سرعات الإنترنت للثابت والمتنقل، وتقييم الأجهزة الجيدة والسيئة، وجودة الخدمة في المناطق والمدن، وأيضاً نسب التغطية وقوة الإشارة.
3. مشاركة الأبراج ذات الأداء السيء مع شركات الاتصالات للمعالجة.
4. تم وضع قواعد إجرائية للفسوحات تلزم أن تكون الأجهزة تدعم الجيل الرابع كحد أدنى.

وقـد أثمـرت الجهـود المبذولـة فـي تحسـين متوسـط سـرعات الإنترنـت الثابـت والمتنقـل فـي المملكـة. حيـث وصـل معـدّل سـرعة الإنترنت من خـلال شـبكات الاتصـالات الثابتـة إلـى (52.93) ميجابت/الثانية، بنسـبة ارتفاع (90.8%) عن عـام 2018م. بينما وصل معدّل سـرعة الإنترنت من خلال شـبكات الاتصـالات المتنقلـة إلـى (55.58) ميجابت/الثانيـة، وبذلك تكون السـرعة ارتفعـت بنسـبة (89.6%) عـن عـام 2018م. وتمضي الـوزارة بالتعاون مع الهيئـة قدمـاً فـي جهودها لتحسـين مسـتوى الخدمـات ورفـع سـرعات الإنترنـت، مما يعزز التحـوّل الرقمي في كافـة القطاعـات.

الإطلاق التجاري لخدمة الجيل الخامس من الاتصالات المتنقلة والذي يعد ثالث أكبر إطلاق على مستوى العالم

استكمالاً للجهود التي أطلقتها الوزارة والهيئة في عام 2018م لتمكين نشر خدمة الجيل الخامس في المملكة، تم الإطلاق التجاري للخدمة بالشراكة مع شركة الاتصالات السعودية وموبايلي وزين، في الربع الثاني من عام 2019م كإحدى الدول السباقة في العالم في تمكين الجيل الخامس، بالإضافة إلى نشر الجيل الخامس في الحرمين والمشاعر المقدسة وفي مطار نيوم، حيث يمكن لمستخدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات الاشتراك واستخدام تلك التقنية في الوقت الحالي. وقد تم تجهيز أكثر من (5,400) برج تدعم تقنية الجيل الخامس با لمملكة .

ومن المتوقع أن تسهم شبكة الجيل الخامس في توفير البنية التحتية الرقمية لمراكز الخدمات الحرجة وتمكين الثورة الصناعية الرابعة والمدن الذكية. كما يتوقع أن تسهم في زيادة الوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بأكثر من (20) ألف وظيفة بحلول 2030م، إضافة إلى زيادة الناتج المحلي بأكثر من (67.5) مليار ريال بحلول عام 2030م.

تم تجهيز أكثر من

5,400

برج تدعم تقنية الجيل الخامس بالمملكة

مقسم الإنترنت السعودي

تم إطلاق مقسم الإنترنت السعودي في مدينة الرياض، وتحقق ارتباط جميع مشغلي البنية التحتية بمقسم الإنترنت السعودي بواقع (6) أعضاء.

ووصلت الحركة المتبادلة عن طريق المقسم إلى (22) جيجابت/الثانية خلال سنة 2019م. كما بدأ العمل على المرحلة الثانية لمقسم الإنترنت السعودي لرفع الكفاءة التشغيلية وتوسعة النطاق لتفعيل مقسم الإنترنت في مناطق أخرى، وتمكين ربط مزيد من الأعضاء.

وتجدر الإشارة بأن مبادرة مقسم الإنترنت الوطني تهدف إلى إيجاد نقطة محايدة غير ربحية لتبادل حركة الإنترنت، ويساهم ذلك لتعزيز البنية التحتية التقنية للاتصالات، كما يمكّن من إيجاد منظومة فعالة للإنترنت في المملكة، وذلك لما لها من مساهمة في تنمية الاقتصاد الرقمي عن طريق تحسين كفاءة وأداء الإنترنت، وتوطين الحركة والخدمات، ورفع جودة التجربة للمستخدم وتمكين المملكة من أن تصبح مركزاً رقميا في المنطقة.

مشروع العدادات الذكية

تم تشكيل فريق عمل برئاسة وزارة الطاقة مع الجهات ذات العلاقة، والتي تشمل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وشركة الكهرباء، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، وهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، لبحث سبل التعاون والاستفادة من المبادرات الوطنية لقطاع الاتصالات لتسريع مشروع تركيب العدادات الذكية. حيث تم العمل على دراسة أفضل السبل لتنفيذ مشروع العدادات الذكية، مع الأخذ بالاعتبار أفضل التجارب والخبرات العالمية. وأجريت دراسة مفصلة للتقنيات المستخدمة في الشركات الرائدة عالميا وشملت تقنيات (PLC) والتي يتم استخدامها في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وتستخدمها شركات (EDF)، و(Iber-drola)، و(EDF)، (ENEL)، وكذلك تقنيات (RF) في أمريكا الشمالية، وكذلك تجارب شركة (DCC) في المملكة المتحدة وشركة (KEPCO) في كوريا وشركة (SGCC) في الصين و(TEPCO) في اليابان، وشبكات (NB-IoT). بعد ذلك قامت لجنة العدادات الذكية بتصميم مشروع لعمل اختبار للتقنيات في (12) مدينة في مختلف مناطق المملكة لتجربة التقنيات، وذلك بقرابة (1,000) عداد ذكي،

وشـاركت (7) شـركات فـي تجربـة جميـع التقنيـات ومنها شـبكة (NB-IoT) كالآتـي:

- شركة (SGCC) الصينية.
- شركة (EDF) الفرنسية.
- شركة (Enel) الإيطالية
- شركة الاتصالات السعودية
- شركة موبايلي
- شركة زين
- شركة ضوئيات

وقد أدى دخول شركات الاتصالات (شركة الاتصالات السعودية وزين وموبايلي) في تجربة العدادات الذكية إلى آثار إيجابية كبيرة على التجارب التي حققت معدلات عالية من النجاح، وإثبات قدرة شبكة (NB-IoT) والتي تقدَّم من قبل شركات الاتصالات المشغلة، والتي لها دور كبير أيضا في تمكين المدن الذكية من خلال تقنيات إنترنت الأشياء.

وتم ولله الحمد إدراج تقنية (NB-IoT) ضمن الحلول التقنية في مشروع العدادات الذكية، وترسية جزء كبير من المشروع على تحالف بقيادة شركة موبايلي مع شركة الفنار باستثمار تجاوز (5) مليار ريال.

تحديث عدد من اللوائح البلدية المرتبطة بشكل مباشر بقطاع الاتصالات

عملت الوزارة بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية على تحديث عدد من اللوائح البلدية التي ترتبط بشكل مباشر بقطاع الاتصالات، وذلك سعياً نحو تسهيل أعمال نشر البنية التحتية للاتصالات في كافة مناطق المملكة، وتوفير البيئة التنظيمية والتشريعية التي تتيح لمقدمي خدمات الاتصالات تنفيذ الأعمال المرتبطة بنشر البنية التحتية بسهولة و يسر .

حيث قامت الوزارة في هذا المجال بما يلي:

- تحديث واعتماد "اللائحة التنفيذية لإجراءات رخص الحفريات".
- إطلاق المواصفات الفنية للأعمال المدنية لقطاع الاتصالات ضمن لائحة "المواصفات العامة للأعمال المدنية لوزارة الشؤون البلدية والقروية".
- تعديل معايير مواصفات السلامة المرورية الخاصة بمشاريع قطاع الاتصالات ضمن لائحة "دليل متطلبات السلامة عند تنفيذ مشاريع شبكات المرافق العامة".
- المساهمة في إعداد اتفاقية مستوى الخدمة بين شركات الاتصالات ووزارة الشؤون البلدية والقروية لتسريع إجراءات إصدار رخص الحفر وإزالة العوائق الخاصة بتحديد حد أعلى للتصاريح مع ضمان رفع جودة الأعمال المدنية المصاحبة.
- تحديث لائحة الضوابط الفنية والبلدية لأبراج الاتصالات الهوائية الصادرة من وزارة الشؤون البلدية والقروية
- إضافة وتخصيص مسارات لشبكات الاتصالات ضمن مواصفات مقطع الطريق الصادر من وزارة الشؤون البلدية والقروية.

تطبيق تقنية الحفر بالغ الدقة micro-trench للمرة الأولى في قطاع الاتصالات بالمملكة

حرصاً من الوزارة على إجراء أعمال الحفر المعنية بنشر شبكات الألياف الضوئية للمناطق السكنية، عملت الوزارة على تطبيق تقنية الحفر بالغ الدقة (micro-trench) من خلال إضافتها ضمن الطرق المصرح باستخدامها للحفر، وذلك كمرحلة تجريبية ضمن أحد أحياء مبادرة إيصال الألياف الضوئية للمناطق السكنية.

وتأتي هذه الخطوة بالشراكة مع وزارة الشؤون البلدية والقروية، حيث تستخدم هذه التقنية لتمديد الأنابيب ذات الأقطار الصغيرة والكابلات بعمق منخفض تحت سطح الأرض. وسيسهم استخدام هذه التقنية في تسريع تنفيذ أعمال التمديد بشكل كبير، حيث كان متوسط المدة الزمنية المستغرقة في تنفيذ أعمال تمديد الخدمات للحي من شهر إلى شهر ونصف، وباستخدام هذه التقنية ستصبح المدة المستغرقة من أسبوع إلى أسبوعين. كما تسّهل هذه التقنية إجراء أعمال التمديد دون إعاقة الحركة واستخدام الحواجز الاسمنتية، ومن دون الحاجة إلى إجراء الكشف وإعادة سفلتة الطرق، إضافة إلى تخفيض تكاليف الحفر من (64) ريال للمتر إلى (45) ريال للمتر، مما يعني تحقيق توفير بنسبة (29,7%).

كما نظّمت الوزارة ورشة عمل بعنوان " تعريف بفوائد ومتطلبات تقنية الحفر بالغ الدقة" لشرح المتطلبات الفنية للأعمال المدنية لمد شبكات قطاع الاتصالات باستخدام تقنية الحفر بالغ الدقة، والتي تم حصرها بالتعاون مع المشغلين، إضافة إلى تعريف بفوائد ومتطلبات تقنية الحفر بالغ الدقة.

إصدار دليل لتنفيذ شبكات الاتصالات وإدراجه ضمن كود البناء السعودي

ضمن مساعي الوزارة لتعزيز نشر خدمات الاتصالات في جميع أنحاء المملكة بما يحقق ضمان جودة الخدمات في جميع المناطق، عملت الوزارة على إعداد دليل فني متكامل يحتوي على الحد الأدنى من متطلبات توفير خدمات الاتصالات داخل المباني بكافة أنواعها السكنية والتجارية والصناعية والتعليمية وغيرها من المباني.

وقد تم مشاركة الدليل وطلب المرئيات من كافة الجهات المرتبطة، مثل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وشركات الاتصالات، بالإضافة إلى المكاتب الاستشارية العالمية، وجهات الاعتماد للمعايير والقياسات (BICSI).

وبعد أخذ المرئيات بعين الاعتبار والعمل على توثيق الدليل بصيغته النهائية، تم اعتماد الدليل وإضافته بشكل رسمي ضمن كود البناء السعودي بالموقع الرسمي للجنة كود البناء السعودي. وجاري العمل حالياً على اعتماد كود للاتصالات عوضاً عن الدليل القائم وتشكيل لجنة للكود ضمن لجان كود البناء السعودي.

توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) لدعم التحول الرقمي في القطاع الصناعي

وقّعت الوزارة مذكرة تفاهم مع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن"، بهدف تمكين الثورة الصناعية الرابعة وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، والمشاركة بحلول رقمية تدعم مجالات الرقمنة وتقنية المعلومات اللازمة للتحوّل الرقمي في القطاع الصناعي، إضافةً إلى دعم البيئة التنظيمية والتشريعية المناسبة، وتأهيل القدرات الرقمية الوطنية، بما يسهم في إيجاد بيئة صناعية وتقنية ذكية وجاذبة للاستثمار، وتنمية الاقتصاد الوطني، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

تهدف مذكرة التفاهم إلى توحيد الجهود وإيجاد شراكة قوية ومتينة تسهم في معالجة التحديات التي تواجه نشر شبكة الاتصالات وتوفير البنية الرقمية المناسبة لنمو وتطور المدن الصناعية، إضافةً إلى الإسهام في إيجاد بيئة عمل إلكترونية متنوعة وآمنة.

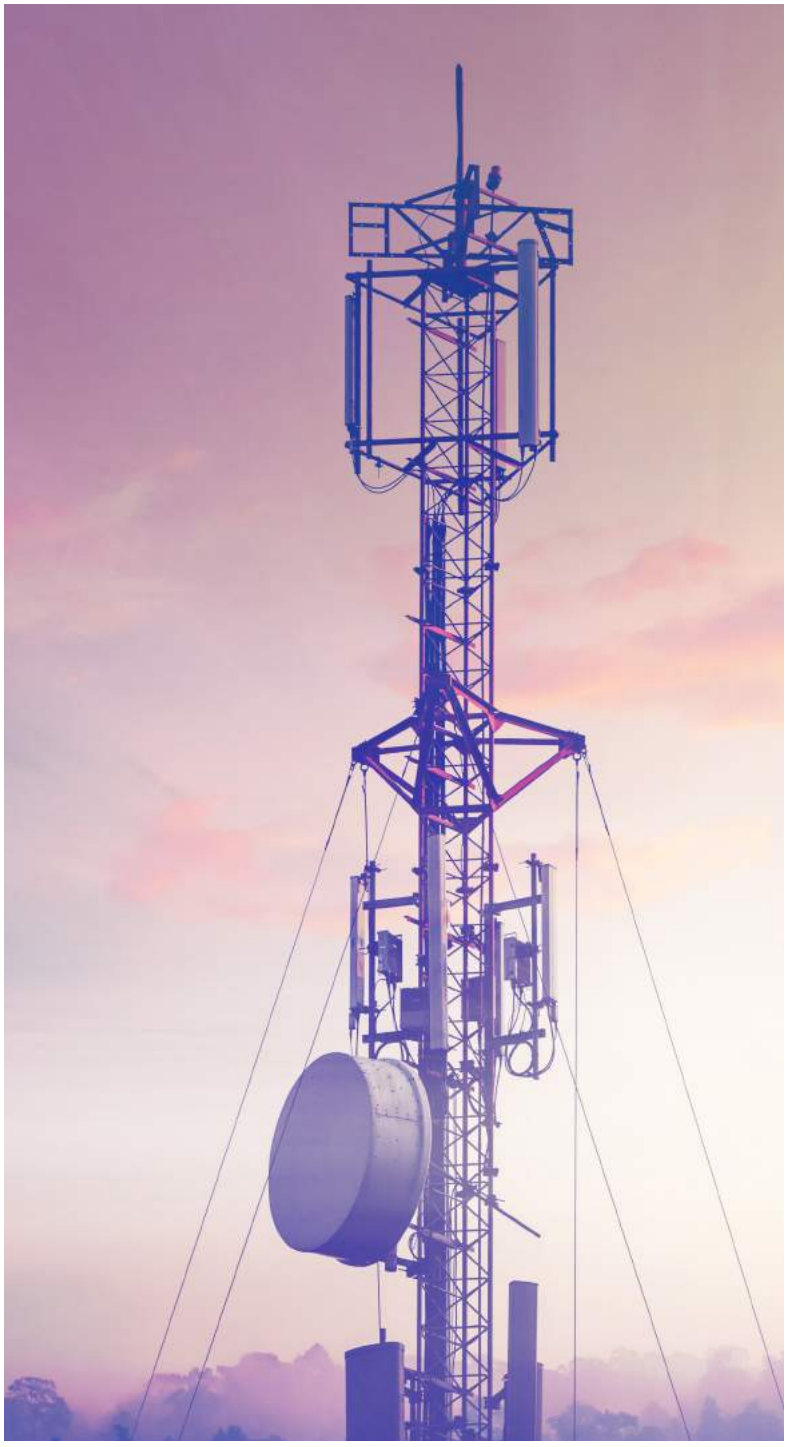

ارتفاع إيرادات قطاع الاتصالات

حققت شركات الاتصالات نمواً ملحوظاً في إجمالي الإيرادات لعام 2019م، إذ بلغت حوالي (76.2) مليار ريال بارتفاع نسبته (6.8%) مقارنة مع عام 2018م. كما لوحظ نمو في ارباح القطاع للعام 2019م بنسبة (2.5%) مقارنة بالعام 2018م. وقد بلغت ارباح الشركات (11.27) مليار ريال خلال عام 2019م، علماً ان جميع الشركات سجلت صافي أرباح للعام 2019م، وهو ما يعد حدثاً استثنائياً.

تنمية القدرات البشرية

إنجازات مبادرة (ThinkTech)

مبـادرة (ThinkTech) هـي مظلـة لمشـاريع توعويـة اسـتراتيجية علـى مسـتوى المملكـة أطلقتهـا الـوزارة لاستشراف مستجدات التقنية لتحقيق التنميـة المسـتدامة، وبنـاء نـشء واع مبـدع متكامـل يملـك المهـارات التي تؤهلـه للتعامـل مـع معطيـات العصر وتغطيـة الاحتيـاج المعرفـي التقنـي لجميـع المتحدثيـن باللغـة العربيـة. وتعتمـد هـذه المبـادرة علـى آليـات جديـدة تصـب أهدافها في استشـراف المسـتقبل ونشـر الوعي حول التقنيات الناشـئة لخلـق مجتمـع رقمي.

وتهدف المبادرة إلى:

- نشر الوعي في مجال التقنية الناشئة.
- استشراف المستقبل وخلق مجتمع رقمي.
- خلق بيئة جاذبة لأصحاب الأفكار المبدعة.
- بناء جيل منتج وباحث في مجال التصنيع.
- تسليط الضوء لجميع فئات المجتمع للتعريف بأهمية المبادرة.
- إشعال فتيل الإبداع العلمي ونشر ثقافة الابتكار والاختراع.

وقد تحققت من خلال هذه المبادرة عدد من المنجزات الهامة التي ستساهم في تنشئة جيل متمكّن من شتى وسائل التقنية المختلفة، وتمكينهم من الإبداع والابتكار في كافة مجالات التقنيات، مما يحقق للمملكة أفضلية لتكون من الدول الرائدة في الاستفادة من التقنيات الناشئة والابتكار فيها لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني. كما نجحت المبادرة في تحقيق انتشار كبير ضمن الفئات المستهدفة، حيث وصل عدد المستفيدين من المحتويات الرقمية إلى (2.26) مليون مستفيد، ووصل عدد المستفيدين من فعاليات المبادرة إلى (76) ألف مستفيد.

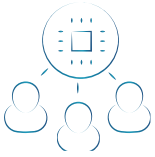

2.26 مليون

مستفيد من المحتويات الرقمية

76 ألف

مستفيد من الفعاليات

مبادرة
العطاء الرقمي

تهدف مبادرة العطاء الرقمي إلى نشر المعرفة الرقمية بين المجتمعات العربية حول العالم، وإثراء المحتوى التقني العربي على شبكة الإنترنت عبر عدد من الوسائل والأدوات الخلاقة والنوعية، من خلال المختصين والهواة التقنيين وإتاحة التدريب المباشر والتدريب عن بعد لتطوير المهارات التقنية، وكذلك دعم القطاع غير الربحي في مجال تطوير المهارات التقنية وتسريع التحول الرقمي في عمليات المؤسسات ونشاطاتها المتعددة.

ومن أهم إنجازات المبادرة ما يلي:

- إطلاق أكثر من (431) دورة تدريبية مباشرة بحضور (37,184) مستفيد ومستفيدة في مختلف مناطق المملكة.
- إطلاق (72) دورة إلكترونية و (234) درس إلكتروني حيث وصل عدد المجتازين للدورات (58,688) مستفيد ومستفيدة.
- تسجيل عدد (31,231) عضو في المبادرة والوصول إلى (6,988,370) مستفيد.
- نشر قرابة (800) محتوى تقني.
- إطلاق حملة ليالي العطاء الرقمي والتي تهدف إلى رفع الوعي التقني، وإثراء المحتوى العربي التقني. وحققت الحملة الوصول لأكثر من (11) مليون مستفيد، وتم نشر أكثر من ألف تغريده تقنية، كما وصل عدد المشاركين في ورش العمل وجلسات الحوار والمعرض التقني إلى أكثر من (550) مستفيد.
- إطلاق نادي العطاء الرقمي الذي يهدف لتمكين وتحفيز المجموعات التقنية.
- عقد (11) فعالية جماهيرية في مدينة الرياض، المنطقة الشرقية، أبها ومدينة جدة بالتعاون مع المؤثرين التقنيين.
- تم إقامة (12) فعالية خاصة بالأطفال بعنوان الأمن السيبراني للأطفال وتعلم محرك الألعاب (Unity Playground) بعدد حضور أكثر من (380) طفل.
- تكريم مجموعة (مايكروبيت) ومجموعة (دروبال) السعودية لجهودهم في ترجمة مواقع للغة العربية.
- المشاركة في عدد من المؤتمرات ذات العلاقة حيث تم إقامة ركن خاص بالعطاء الرقمي على النحو التالي:
  - اليوم العالمي للتطوع 2018 بمدينة عنيزة.
  - مؤتمر التعليم المستمر الأول بمدينة الرياض.
  - مؤتمر تقنية القطاع غير الربحي (حلول 2019) بمدينة الرياض.
  - الجنادرية بمدينة الرياض.
  - معرض التحول التقني التابع لمجلس وزراء العرب للاتصالات والمعلومات.
- المشاركة في الأيام العالمية، كاليوم العالمي للمرأة، اليوم العالمي للمبرمجين، اليوم العالمي للأعمال الخيرية، اليوم العالمي لمحو الامية ويوم مجتمع المعلومات.
- المشاركة في اليوم العالمي للـ(أردوينو) بإقامة ورش عمل في الرياض، وجازان، وجدة، وأبها، حيث وصل عدد المستفيدين إلى (200) مستفيد.
- رعاية هاكاثون (Devfest)، وهو فعالية عالمية برعاية شركة جوجل، يستهدف المطورين المبدعين. وقد وصل عدد المستفيدين إلى (158) مستفيد.

6,988,370

مستفيد من مبادرة
العطاء الرقمي

95,872

مستفيد من دورات
المبادرة

31,231

تسجيل في دورات
المبادرة

431

دورة مقدّمة

هل يعني هذا نهايتي
كتاجر تجزئة؟

مبادرة المعمل الافتراضي

أطلقت الوزارة مبادرة المعمل الافتراضي، وهي مبادرة تعليمية تتبنى إنشاء وتدشين معمل افتراضي أو ما يسمى (فاب لاب)، حيث يستهدف المعمل طلاب وطالبات مدارس التعليم العام والمهتمين من الجنسين في عالم التصنيع الرقمي. وتقدّم المبادرة من خلال منصة (ThinkTech) الإلكترونية مجموعة من الأدوات وبرامج تصميم حديثة التي تتيح للأفراد تحويل أفكارهم النظرية إلى نماذج أولية حقيقية، إبتداء من أفكار ألعاب الأطفال البسيطة، ووصولاً إلى الأفكار المرتبطة بالأجهزة الإلكترونية الحديثة. وتقدّم المبادرة لجميع سكان المملكة إمكانية تصميم أفكارهم ورفعها عبر المنصة الإلكترونية للمبادرة لتحويلها إلى نماذج أولية يتم إرسالها إليهم في أماكن تواجدهم بدون أي رسوم.

كما تعمل الوزارة على ترشيح (30) نموذج وتصميم من أصل (3,000) نموذج كمستهدف حتى عام 2020م، وذلك لتحفيز ذوي الأفكار المتميزة ومكافأتهم.

يمكنكم الاطلاع على الفيديو المرافق من خلال مسح الـ (QR code)

إطلاق إطار المهارات الرقمية في المملكة

أطلقت الوزارة إطار المهارات الرقمية المبني على إطار (SFIA) العالمي. والمستخدم في (26) ألف شركة ووجهة حكومية في مختلف أنحاء العالم، وذلك بهدف تسهيل عملية تطوير المهارات الرقمية وتوظيفها من خلال تبني لغة واحدة.

يهدف الإطار الذي تم إطلاقه بالشراكة مع كل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة التعليم، وهيئة تقويم التعليم إلى خدمة عدد من الجهات، أبرزها الشركات والجهات الحكومية، والجهات التدريبية والتعليمية، إلى جانب الأفراد.

وذلك من خلال تنمية القدرات وتطوير رأس المال البشري، وتوجيه الشركات والهيئات والجهات الحكومية نحو المهارات المستقبلية المعتمدة على الاتصالات وتقنية المعلومات ليتمكنوا جميعاً من التكيّف مع المتغيرات المتوقعة في سوق العمل.

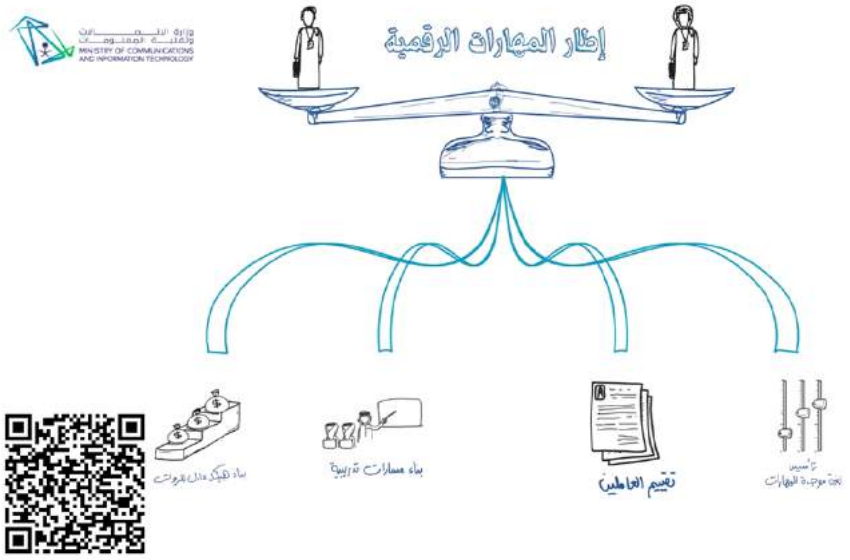

يمكنكم الاطلاع على الفيديو المرافق من خلال مسح الـ (QR code)

إطلاق النسخة الثالثة من مسابقة هواوي

استمراراً للنجاح الذي حققته مسابقة هواوي في نسختيها السابقتين، رعت الوزارة النسخة الثالثة من مسابقة للاتصالات وتقنية المعلومات التي تنظمها شركة هواوي العالمية. حيث يتم من خلال هذه المسابقة اختبار معلومات المتسابقين في مجالات تشمل الحوسبة السحابية، وأنظمة التبديل والتوجيه، وأمن الشبكات. كما يطّلِع الطلاب المشاركون في المسابقة على أحدث التقنيات الرقمية مثل إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وتقنية الجيل الخامس المستقبلية.

وتهدف المسابقة إلى اكتشاف ورعاية المواهب المميزة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، والعمل مع الجهات المختصة والمعنية لصقل مهاراتهم وإعدادهم لقيادة مستقبل التقنية بالتماشي مع خطط واستراتيجيات الوزارة في تأهيل رأس المال البشري.

تتألف المسابقة من (3) مراحل تشمل المرحلة التمهيدية، ومرحلة التصفيات المحلية، ومرحلة التصفيات النهائية العالمية، حيث صعدت الفرق المتفوقة إلى مرحلة التصفيات المحلية، التي جرت في نوفمبر 2019م، وعلاوةً على ما حصده الفائزون في التصفيات المحلية من شهادات وجوائز عينية ومادية، تأهل (6) من الطلبة والطالبات للسفر إلى الصين، واستكشاف العالم الداخلي لإحدى أبرز الشركات العالمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. وقد حصل الفريق السعودي على المركز الثالث على مستوى الشرق الأوسط.

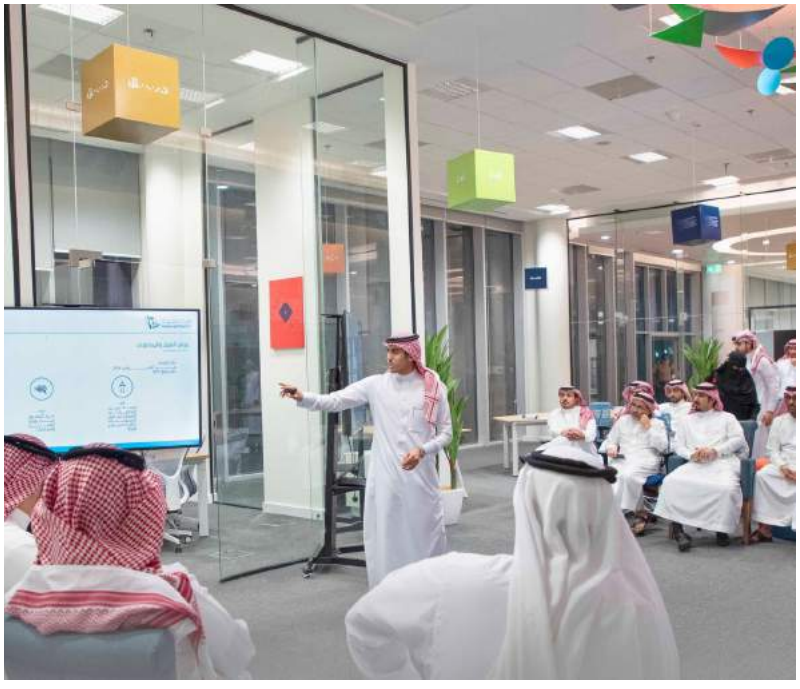

تدشين نادي العطاء الرقمي

إن للمجموعات التقنية دور مهم في تنمية الاقتصاد الرقمي من خلال تبادل المعرفة والخبرات في مختلف مجالات التقنية، وإثراء المحتوى الرقمي التقني المتخصص، ونشر المعرفة حول مفاهيم التحول الرقمي. لذا دشّنت الوزارة نادي العطاء الرقمي ليكون مظلة تجمع المجموعات التقنية وتوفّر لها الدعم والمساندة لاستمرار نشاطاتها وتشجيع أعضاء تلك المجموعات على مواصلة جهودهم في نشر المعرفة وإثراء المحتوى.

وقد شهد نادي العطاء الرقمي إقبالاً واسعاً من المجموعات التقنية السعودية، حيث استفادت العديد من المجموعات من الخدمات التي يقدمها نادي العطاء الرقمي. وتسعى الوزارة لأن يصبح نادي العطاء الرقمي هو المنصة الرئيسية للمجموعات التقنية في المملكة التي تمكّنهم من النمو والتطوّر لتصبح تلك المجموعات مصدراً رئيسياً للمعرفة والمحتوى في شتى المجالات التقنية.

إقامة محاضرات وورش عمل لنشر المعرفة التقنية وجلسات مجلس العطاء الرقمي

سعياً من الوزارة إلى نشر المعرفة التقنية بين أفراد المجتمع لتعزيز تبني تلك التقنيات بين كافة أطياف المجتمع، أقامت الوزارة عدداً من الجلسات الحوارية تحت مظلة "مجلس العطاء الرقمي". وقد ناقش المختصون التقنيون من خلال مجالس للعطاء الرقمي عدد من المواضيع ذات الأهمية في المجال التقني، مثل الابتكار في التقنية، والأمن الرقمي في الثورة الصناعية الرابعة، والتحول الرقمي، وغيرها من المواضيع. وقد وصل عدد الحضور لتلك المجالس (170) مستفيداً من ذوي الاختصاص والاهتمام بمجالات القطاع.

كما أقامت الوزارة عدد من الدورات والمحاضرات التعريفية والتثقيفية بالمجالات التقنية المختلفة، مثل البرمجة، والطباعة ثلاثية الابعاد، والذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، والحوسبة السحابية وغيرها من المجالات التقنية. حيث أقيمت (45) دورة وورشة عمل بالشراكة مع المجموعات التقنية بإجمالي حضور (2,211) مستفيد.

45
دورة وورشة عمل بالشراكة مع المجموعات التقنية

2,211
مستفيد من الدورات وورش العمل

3
مجالس للعطاء الرقمي

170
مستفيد من مجالس العطاء الرقمي

تطوير برنامج شامل لرفع الوعي الرقمي لجيل الناشئين

تحقيقاً لمساعي الوزارة إلى تنمية قدرات الشباب الرقمية، واستثمار قدراتهم لدفع عملية التحول الرقمي، وتطوير مهارات الجيل الناشئ وتهيئته للوظائف المستحدثة في عصر الثورة الصناعية الرابعة، وتحقيق مشاركة أكثر بروزاً وتميزاً للمملكة في المحافل الدولية التقنية، أطلقت الوزارة برنامجاً شاملاً لرفع الوعي الرقمي وتطوير مهارات الناشئين، وتضمن البرنامج عدد من المبادرات الفريدة والمبتكرة التي حققت انتشاراً كبيراً وواسعاً في شريحة جيل الناشئين المستهدفة. حيث وصل عدد زوار المركبات التعليمية ضمن إطار قوافل المستقبل إلى (31,842) زائر، واستفاد من ورش العمل التدريبية التحضيرية للأولمبياد العالمي للروبوت إلى (2,200) مستفيد، ووصل عدد المستفيدين من مبادرة العطاء الرقمي من الناشئين إلى (385)، وسجّل (17,000) طالب وطالبة في مسابقة "المبرمج الواعد وبمشاركة (4,185) طالب وطالبة، وشارك (70) من الموهوبين الناشئين في الملتقى العالمي لتطوير الألعاب، والتحق بمعسكر طويق لتنمية مهارات تطوير تطبيقات الألعاب للناشئين (34) من النشء من ذوي المهارات. ليصل العدد الإجمالي للمستفيدين من برنامج رفع الوعي الرقمي لجيل الناشئين إلى (51,531). وفيما يلي وصف لتلك المبادرات.

34
مشارك في معسكر طويق لتطبيقات الألعاب للناشئين

51,531
إجمالي عدد المستفيدين من برنامج رفع الوعي الرقمي لجيل الناشئين

2,200
مستفيد من ورش عمل الأولمبياد العالمي للروبوت

385
مستفيدين من مبادرة العطاء الرقمي من جيل الناشئين

31,842
عدد الطلاب والطالبات الزائرين لقوافل المستقبل

17,000
طالب وطالبة مسجّلين في مسابقة المبرمج الواعد

70
مشارك ومشاركة من النشء الموهوبين في الملتقى العالمي لتطوير الألعاب

مبادرة قوافل المستقبل

تأتي مبادرة قوافل المستقبل ضمن خطط الوزارة وتوجهاتها الاستراتيجية لتنمية رأس المال البشري، وتعزيز تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة ومهارات القرن الواحد والعشرين. وتعتبر القوافل أحد وسائل مبادرة (ThinkTech) التي تهتم باستشراف المستقبل، وهي مركبات تعليمية مزودة بأجهزة وأدوات تقنيات الثورة الصناعية الرابعة ومواد علمية متطورة تدعم المهارات الرقمية، وتعزز ثقافة الابتكار والريادة الرقمية. حيث يستطيع الفرد من خلالها تحويل أفكاره النظرية إلى نماذج أولية حقيقية. وقد زارت القوافل في نسختها الأولى (3) مناطق في المملكة وهي الرياض وجدة والمنطقة الشرقية، ووصل عدد المستفيدين إلى (31,842) زائراً. وقد استهدفت القوافل فئة طلاب وطالبات مدارس التعليم العام والمهتمين من الجنسين في عالم التصنيع الرقمي وأولياء الأمور للتعريف بمنهجية STEAM.

31,842

عدد الطلاب والطالبات الزائرين لقوافل المستقبل

يمكنكم الاطلاع على الفيديو المرافق من خلال مسح الـ (QR code)

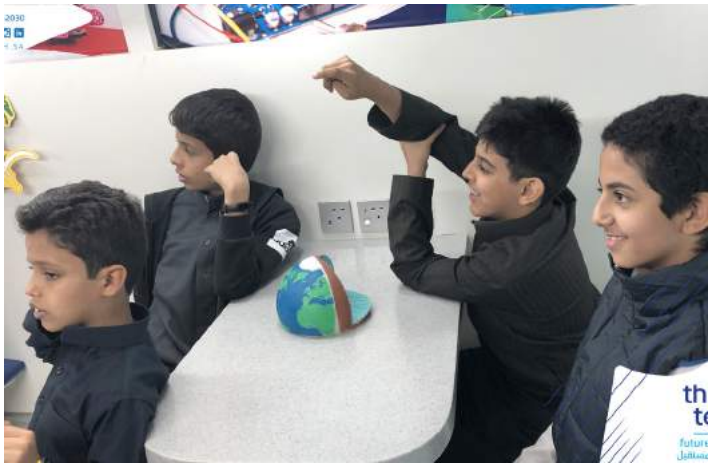

think
tech
future trucks
قوافل المستقبل

الأولمبياد العالمي للروبوت (WRO)

الأولمبياد العالمي للروبوت (WRO) هـي مسـابقة عالمية تهدف لإظهار إبـداعات الشـباب ومهاراتهـم في حل المشـكلات والتحديات، انطلاقا مـن منهجية (STEAM) في التكامل بين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات من خلال مشاريع الروبوت والذكاء الاصطناعي. وقد تبنت مبادرةThinktech مسابقة الأولمبياد العالمي للروبوت على مستوى المملكة العربية السعودية لعام 2019م من خلال إقامة العديد من الدورات التدريبية في مختلف مناطق المملكة.

وانطلقت المسابقة لأول مرة بالمملكة لتساهم في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وتنمية مهارات القرن العشرين وتأهيل الشباب مستقبلاً للوظائف المستحدثة للثورة الصناعية الرابعة بالشراكة مع وزارة التعليم ووزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز ووحدة التحول الرقمي واتحاد الرياضات اللاسلكية وجمعية إنسان. وجرى تأهيل (500) مدرب ومدربة في مختلف مناطق المملكة لتجهيز أكثر من (800) فريق، وعقد (29) ورشة عمل تدريبية، والتي وصل عدد المستفيدين منها إلى أكثر من (2,200) مستفيد بالإضافة إلى إطلاق منصة BE-STEAM للتعليم الإلكتروني والتأهيل على المشاركة في التصفيات النهائية لـ(100) ألف مشترك.

وتكللت المجهودات المبذولة في تحقيق الفريق السعودي للمركز السابع في الفئة المتقدمة على مستوى العالم بمشاركة (74) دولة وتنافس (423) فريق.

500
مدرب ومدربة تم تأهيلهم لتجهيز فرق المسابقة

800
فريق مشارك في المسابقة

29
ورشة عمل تدريبية

2,200
مستفيد من ورش العمل

100 ألف
مشترك في التصفيات النهائية

7
المركز المتحقق للفريق السعودي في الأولمبياد العالمي للروبوت

يمكنكم الاطلاع على الفيديو المرافق من خلال مسح الـ (QR code)

ملتقى تطوير الألعاب العالمي
Global Game Jam (GGJ)

يجمـع ملتقى تطوير الألعـاب العالمي (Global Game Jam (GGJ العديـد من الناشـئين من حول العالم لتشـجيعهم لصناعـة الألعاب الرقميـة وغير الرقمية، حيث يقوم المشـاركون فـي الملتقى بتصميم نمـاذج الألعاب وابتـكار الأفكار الجديـدة خلال وقـت قصير، ويكـون هذا الملتقـى فرصة لتوليد الأفـكار الجديدة والمبتكـرة في مجال صناعـة الألعاب. كمـا تتضمن الفعاليـة العديد من ورش العمل والمسـاحات الإبداعية التي تحفز الناشـئين علـى التعلـم والاسـتمتاع بجميـع مراحل صناعـة الألعاب.

ولأول مـرة فـي السـعودية أقيمـت فعالية (GGJ Next) هذا العام بتنظيم من الـوزارة، وبالتزامن مـع أكثر من (29) موقـع حـول العالم فـي أكثر مـن (14) دولـة. وقد وصـل عدد المشـاركين إلى (70) مـن النشء الموهوبيـن في مجال التطوير.

70

مشارك ومشاركة من
النشء الموهوبين

معسكر طويق للناشئين

سعياً إلى تطوير المهارات التقنية لدى الجيل الناشئ، أقامت الوزارة معسكراً يشتمل على أربعة أيام من التدريب المكثّف بمجموع (28) ساعة تدريبية، والتي شارك فيها (34) من ذوي الجيل الناشئ. وجرى من خلال المعسكر تعليم المشاركين أساسات البرمجة باستخدام لغات برمجة مستخدمة على نطاق واسع مثل (Java) و (Python)، بدءاً من مبادئ البرمجة باستخدام أدوات ومنصّات بسيطة مثل (Scratch) و(Alice) التي لا تتطلّب أي خبرة برمجية، بالإضافة إلى مقدّمات في تطوير المواقع والأمن السيبراني. كما أتاح المعسكر فرصة للمشاركين لتطبيق ما تعلموه من خلال عدد من التمارين والأنشطة، مما مكّنهم من تطوير مهاراتهم العامة ومهاراتهم التقنية. وقد استهدفت الوزارة تحقيق التالي من خلال هذا المعسكر:

- زيادة الوعي بأمان الإنترنت.
- فهم أساسيات البرمجة، وتلقّي مقدّمات عن تطوير المواقع والأمن السيبراني.
- المقدرة على إنشاء الألعاب والقصص باستخدام منصّات برمجية مختلفة.
- اكتساب مهارات التواصل، والتحليل، والتعاون، وحل المشكلات.

70

مشارك ومشاركة من النشء الموهوبين

إطلاق المسابقة الوطنية للبرمجة "المبرمج الواعد"

اختتمت الوزارة بالتعاون مع وزارة التعليم وبالشراكة مع شركة تطوير لتقنيات التعليم النسخة الأولى من المسابقة الوطنية للبرمجة «المبرمج الواعد» ضمن برنامج المهارات الرقمية. وذلك بهدف تعزيز مهارات القرن الواحد والعشرين والبرمجة لطلاب المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وتكوين اتجاه إيجابي لديهم نحو تعلم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وعلومها والتي تشمل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، الروبوتات، والواقع الافتراضي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والحوسبة السحابية.

تألفت المسابقة من (3) مراحل تشمل (3) جولات ومرحلة التصفيات النهائية، وقد تم اختيار أفضل (16) طالباً و(16) طالبة من كل فئة عمرية من أصل عدد الطلاب والطالبات المشاركين، والذين بلغ عددهم (4,185) طالب وطالبة، للصعود إلى الجولة النهائية. وحصد الفائزون في المسابقة العديد من الشهادات والجوائز المادية والعينية.

تأتي هذه المسابقة ضمن الجهود الحثيثة لتأهيل وصقل مهارات النشء والشباب السعودي في مجال البرمجة ومهارات القرن الواحد والعشرين، وتمكينهم من إثراء معرفتهم وتطوير قدراتهم ليكونوا صناع الغد وبناة المستقبل الأفضل.

4,185

طالب وطالبة مشاركين في المسابقة

إطلاق الأكاديمية السعودية الرقمية

الأكاديمية السعودية الرقمية
SAUDI DIGITAL ACADEMY

أسست الوزارة أكاديمية مختصة في بناء وتطوير القدرات الرقمية الوطنية لوظائف المستقبل المرتبطة بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة بمسمى الأكاديمية السعودية الرقمية. وتشكل الأكاديمية إحدى أهم المبادرات النوعية الوطنية التي تعنى بتطوير القدرات الرقمية لأبناء وبنات الوطن في مجال التقنيات الحديثة والمتقدمة بالشراكة مع القطاع الخاص وتطبيق أفضل التجارب الدولية. وقد تبنّت الأكاديمية (4) مسارات هي: الأعمال الرقمية، والصناعة الرقمية، والاتصالات الرقمية، والبرامج التنفيذية.

وتتميز الأكاديمية في التركيز على الأدوار الوظيفية للوظائف النوعية، مثل وظائف علماء البيانات، ومختصي الذكاء الاصطناعي، وخبراء لغة الآلة، ومهندسي الحوسبة السحابية، ومطوري تطبيقات الويب الشاملة، وخبراء البلوك تشين، ومطوري ألعاب الفيديو الإلكترونية، ومطوري تطبيقات الواقع المعزز والواقع الافتراضي. ويعتمد نموذج عمل الأكاديمية على التمهين في هذه الوظائف من خلال تطوير وتنفيذ برامج نوعية مكثفة مباشرة على نمط المعسكرات والشهادات القصيرة (Micro Degrees)، كما تعتمد على الكفايات المهنية والتدريب العملي للأدوار الوظيفية، وربط مخرجات البرامج بالوظيفة قبل بدء البرنامج، وإتاحة الفرصة لجهات التوظيف لاستقطاب خريجي الأكاديمية.

يمكنكم الاطلاع على الفيديو المرافق من خلال مسح الـ (QR code)

وقد دشّنت الأكاديمية برامجاً للتمهين تستهدف التأهيل للوظائف النوعية المرتبطة بالتقنيات الحديثة، ومن أهم تلك البرامج الآتي:

برنامج علم البيانات:

أول برنامج للأكاديمية الرقمية في علم البيانات، ويهدف لتأهيل (100) كادر من حديثي التخرج في وظائف نوعية مرتبطة بعلم البيانات من خلال معسكر «علم البيانات» الذي يضم أكثر من (14) برنامجا في مجالات مهنية وتقنية مختلفة، تتضمن الاحتمالات والإحصاء، وتعلم الآلة، والنماذج الإحصائية، وتصور البيانات، ولغة البرمجة (Python)، ولغات البرمجة الإحصائية، إلى جانب عديد من البرامج التي تعمل على إكساب المشاركين عديدا من المهارات الشخصية، مثل حل المشكلات، واتخاذ القرارات، والتواصل الفعال.

وقد بلغ عدد المتقدمين للبرنامج (3,802) متقدم ومتقدمة، ونتج عن البرنامج خلق أكثر من (100) وظيفة في شركات، مؤسسات، وجهات من القطاع الحكومي والخاص تجاوز عددهم (21) جهة.

100

وظيفة جديدة في مجال علم البيانات

3,802

متقدّم ومتقدّمة للبرنامج

برنامج رواد أمن الاتصالات:

هو برنامج يهدف إلى تمهين (32) مختص في وظائف أمن الاتصالات وحجز الوظائف مع (7) من الجهات المستفيدة في قطاع الاتصالات. يحتوي البرنامج المبتدئ بالتوظيف على مجموعة من الدورات العملية المكثفة في أمن شبكات الجيل الخامس، وحماية شبكات انترنت الأشياء، واختبار الثغرات الرقمية، وحوكمة أمن البيانات في شركات الاتصالات. بالإضافة إلى توجيه مهني وتأهيل لشهادات مهنية في مجال أمن المعلومات

32

كوادر وطنية مؤهلة
لشغل الوظائف النوعية
المرتبطة بأمن الاتصالات

يمكنكم الاطلاع على الفيديو المرافق من خلال مسح الـ (QR code)

إدخال المهارات الرقمية والبرمجة في الصفوف الأولية بالتعليم العام

بالتعاون مع وزارة التعليم، أطلقت الوزارة مبادرة تهدف إلى تطوير المهارات الرقمية لدى طلاب الصفوف الأولية، وذلك من خلال تمكينهم من اكتساب مهارات التفكير الحاسوبي، والبرمجة المرئية، وتطبيقات الحوسبة المادية. لبناء جيل تقني واع ومفكر مبني على أسس رقمية قوية، مُعترِف بمبادئ المواطنة الرقمية التي تساعده على الإنتاج والإبداع والابتكار. وقد أثمرت الجهود الحثيثة بالتعاون مع وزارة التعليم إلى تحقيق ما يلي:

- تدريب (50) معلّم ومعلّمة على مبادئ التقنيات الرقمية وتدريس المهارات الرقمية.
- تـــجهيز منصة إلكترونية تفاعلية للطلاب والطالبات لاستخدامها في المادة التعليمية.
- تجهيز البيئة التعليمية الرقمية المناسبة وذلك من خلال تجهيز (50) معملاً للمهارات الرقمية يحتوي على الأدوات والمعدّات التي تتيح للطلاب والطالبات تطوير مهاراتهم الرقمية، بواقع (25) معملاً للطلاب و(25) معملاً للطالبات.
- تدريس (10) من المشرفين والمشرفات في المناطق التعليمية على المهارات الرقمية.
- تدريس المهارات الرقمية والبرمجة لـ(8,552) طالباً وطالبة في المدارس المشاركة في المبادرة ضمن صفوف التعليم العالم.

50

معلّم ومعلّمة تم تدريبهم على مبادئ التقنيات الرقمية وتدريس المهارات الرقمية

8,552

طالب وطالبة مستفيدين من تدريس المهارات الرقمية والبرمجة

50

معمل للمهارات الرقمية تم إنشاؤه لتطوير مهارات الطلاب والطالبات

10

مشرفين ومشرفات تم تدريسهم المهارات الرقمية

إقامة مسابقة "قلوبنا تسمعكم"

نظمت الوزارة مسابقة "قلوبنا تسمعكم" بهدف دعم وتمكين فئة الصم وضعاف السمع، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لكافة المجتمع بمشاركة حلول تقنية تخدم هذه الفئة في المجالات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية والثقافية.

وقد حققت المسابقة نجاحاً في جذب الاهتمام نحو دعم وتمكين فئة الصم وضعاف السمع، إذ بلغ عدد المشاركين في المسابقة (270) مشاركاً ومشاركة، واختتمت المسابقة فوز ثلاثة مشاريع رقمية بجوائز بلغت نصف مليون ريال. كما وأطلقت من خلال المسابقة (10) نماذج أعمال رقمية.

وتسعى الوزارة من خلال إقامة هذه المسابقة إلى نشر الوعي الرقمي والريادي بين جميع أفراد المجتمع، وتحفيز رياديي الأعمال وذوي الخبرات التقنية لتطوير حلول رقمية مبتكرة تخدم فئة الصم وضعاف السمع من خلال تسخير مختلف التقنيات الحديثة لممارسة حياتهم بشكل طبيعي والقيام بمهامهم على أكمل وجه وتعزيز دورهم في المجتمع، وتذليل الصعوبات التي تواجههم في مجالات متعددة، وتنمية مهاراتهم وصقل مواهبهم المختلفة لخدمة مجتمعهم بالاستخدام الأمثل للتقنية، بالإضافة إلى التعرف عن كثب على التحديات التي تواجههم وآلية تذليلها.

270

مشارك ومشاركة في المسابقة

10

نماذج أعمال تم إطلاقها من خلال المسابقة

إطلاق خطة توطين وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات بالشراكة مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، ومجلس الغرف السعودية

ضمن مبادرات الوزارة بالشراكة مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والجهود المشتركة لتوطين وظائف قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ومن خلال مذكرة التفاهم الموقّعة بين الوزارتين، أطلقت الوزارة خطة لتوطين وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات، بالشراكة مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، ومجلس الغرف السعودية.

تسعى خطة التوطين إلى تمكين الكوادر الوطنية من الحصول على فرص عمل نوعية وتوظيف قدراتهم في دعم مسيرة التحول الرقمي في جميع القطاعات، وتستهدف توطين أكثر من (15) ألف وظيفة بنهاية عام 2020م.

وسيتم من خلال الخطة إطلاق مجموعة من البرامج التدريبية والتأهيلية لدعم الكوادر الوطني للدخول في سوق العمل، وتتضمن البرامج التدريبية برامج لتأهيل وإعداد القيادات في القطاع، وبرامج دعم تمكين المرأة مثل برامج تأهيل القياديات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وقياديات التقنية ومعسكرات التدريب المكثف، وبرامج تدريب متخصصة في التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وعلم البيانات، وأمن البيانات، والروبوت، والبلوك تشين، بالإضافة إلى موضوعات تقنية مختلفة.

تدشين برنامج دعم توطين وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات بالشراكة مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)

بالشراكة مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، دشّنت الوزارة برنامجاً مشتركاً لتوطين (14) ألف فرصة وظيفية في منشآت قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. يهدف البرنامج إلى استقطاب وتأهيل الكوادر الوطنية بهدف توظيفها في منشآت القطاع. وذلك من خلال تقديم برامج تدريب احترافية ومعسكرات تدريبية مكثفة وبرامج للتأهيل والإرشاد المهني، وبرامج الدعم المالي للتوظيف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

ويتم العمل على البرنامج وفق أربعة مراحل، حيث يتم في المرحلة الأولى التركيز على وظائف الدعم الفني، وفي المرحلة الثانية وظائف تحليل البيانات، بينما تستهدف المرحلتين الثالثة والرابعة وظائف مدراء المشاريع ووظائف مراكز الاتصال.

تدريب الكوادر السعودية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

ضمن جهود الوزارة في توطين قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتمكين الكوادر المحلية من اكتساب المهارات اللازمة لشغل الوظائف في القطاع بمختلف المستويات والمجالات، عملت الوزارة بالتعاون مع كبرى الشركات على التدريب أكثر من (18,635) كادر وطني في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. وقد تميزت البرامج التدريبية بجودة ونوعية المواضيع، حيث اشتملت على تحليل وعلم البيانات، والذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، وأمن البيانات، وإنترنت الأشياء، وشبكات الجيل الخامس (5G).

18,635

كادر تم تدريبهم منذ بدء المبادرة

يمكنكم الاطلاع على الفيديو المرافق من خلال مسح الـ (QR code)

تصميم برنامج شامل يهدف لتمكين المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

تماشياً مع توجهات رؤية المملكة 2030 بتمكين المرأة ورفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، عملت الوزارة على تصميم برنامج شامل يسعى لتنمية القدرات الرقمية للمرأة السعودية، وبناء بيئة رقمية تحتضن وتنمي المواهب الرقمية لديها في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك من خلال تفعيل عدة برامج ومشاريع في عدة مسارات منها:

نماذج الأعمال لمراكز التعهيد:

تم العمل على نماذج متعددة لمراكز التعهيد النسائية، والتعاون مع عدة جهات بغرض تأسيس عدد من مراكز الخدمات المشتركة بهدف زيادة الفرص الوظيفية للمرأة في القطاع.

دعم رائدات الاعمال في القطاع:

تصميم برامج تهدف للتدريب وصناعة قيادات ورائدات أعمال في مجال تقنية المعلومات. وقد تم تحفيز (39) رائدة أعمال لتأسيس شركات ناشئة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

رفع المهارات القيادية للمرأة في القطاع:

تقديم مبادرات لتطوير المهارات القيادية للنساء، مثل مهارات الصف الأول في القيادة.

رفع المهارات الرقمية:

إقامة عدة برامج تدريبية لبناء المهارات الرقمية. وقد تم تدريب أكثر من (4,700) سيدة مع مختلف المجالات الرقمية ذات الأهمية.

نشر الوعي الرقمي:

المشاركة في عدة محافل لإثراء المعرفة الرقمية لزيادة الوعي عن أهمية مشاركة المرأة بالقطاع

وقـد شـهدت مشـاركة المـرأة فـي سـوق العمل ارتفاعـاً طفيفـاً عن عام 2018م، حيـث وصلـت نسـبة القـوى العاملـة النسـائية فـي القطـاع إلـى (14.48%) بنهايـة عـام 2019م مقارنـة بـ(13.2%) في عـام 2018م. ويبين الشـكل (8) نمو نسـبة التوظيف النسـائي في مجال الاتصـالات وتقنية المعلومـات مـن عـام 2016م حتـى 2019م.

شـكل (8) : نسـبة نمو التوظيف النسـائي في مجال الاتصالات وتقنيـة المعلومات من عـام 2016م حتى عام 2019م.

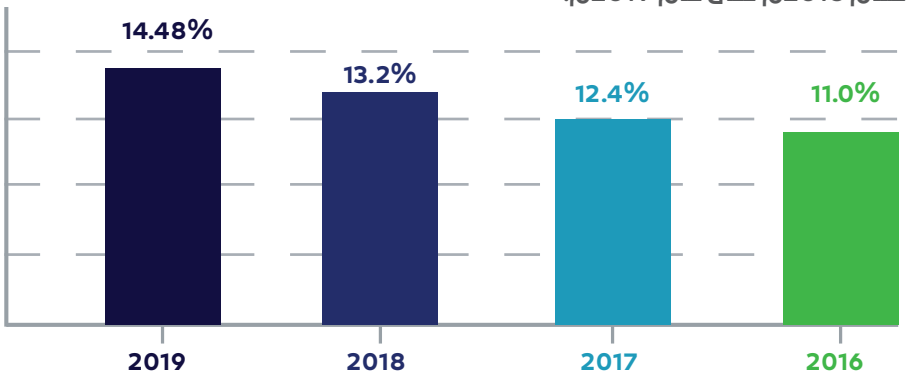

توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأكاديمية مسك ضمن برنامج شراكات مهارات المستقبل

بهدف تعزيز سبل التعاون وتحقيق التبادل المعرفي في مجال تطوير وتأهيل القدرات في القطاع، أبرمت الوزارة مذكرة تفاهم مع مؤسسة محمد بن سلمان بن عبد العزيز "مسك الخيرية" على هامش فعاليات منتدى مسك العالمي 2019، للعمل على دعم الشباب والشابات في القطاع على توفير برامج تدريبية للباحثين عن العمل في مجال التطبيقات والتقنيات الناشئة والمساهمة في توظيف الكوادر السعودية وجعل أكاديمية مسك أحد الشركاء الاستراتيجيين المعتمدين في برنامج شراكات مهارات المستقبل الذي تتبناه الوزارة. وتشتمل المذكرة أربعة محاور أساسية، يعنى الأول بتوفير برامج تدريبية تقنية متخصصة في عدد من المواضيع التي تعزز استعداد المتدربين للدخول في سوق العمل. وتشتمل المواضيع التدريبية على تطوير التطبيقات، وأساسيات البرمجة، وتحليل الأعمال، وإنترنت الأشياء، وتطوير الشبكة، والذكاء الصناعي، والأمن السيبراني، وإدارة المنتجات، وتصميم تجارب المستخدم، والحوسبة السحابية، والمهارات المهنية.

أما المحور الثاني فيعنى بإطلاق برامج الزمالة والتدريب الداخلي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بالتعاون مع رواد التقنية وعدد من الجامعات العالمية المتميزة. وبالنسبة للمحور الثالث فيتضمن العمل على إنشاء مركز ابتكار مشترك لدعم المطورين وأصحاب المشاريع التقنية على مختلف المستويات مثل مراحل التعليم الأولية، والتعليم العالي، والشباب المهنيين. ويعنى المحور الرابع بإقامة الفعاليات والمسابقات ذات العلاقة بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

تنمية التقنية ودعم وتحفيز الابتكار ومضاعفة السوق

نمو سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة في المملكة

بذلت الوزارة جهوداً حثيثة في الأعوام الماضية لتنمية سوق التقنية المحلي من خلال تطوير البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع، وإطلاق المبادرات والبرامج التحفيزية الداعمة لنمو سوق تقنية المعلومات المحلي، والتحفيز على تبني التقنيات الناشئة في المملكة، وقد أثمرت تلك الجهود بنمو سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة ليصل بقراءته الأولية لنهاية عام 2019م إلى (45.2) مليار ريال سعودي، بزيادة تصل إلى (15%) عن عام 2018م، كما ارتفعت نسبة تبني التقنيات الناشئة إلى ما يقارب (9%). كما بلغت حصة المحتوى المحلي في قطاع تقنية المعلومات من ناتج تقنية المعلومات إلى (21%). ووصل حجم سوق خدمات الحوسبة السحابية إلى (1.7) مليار ريال سعودي. وتسعى الوزارة إلى مواصلة أعمالها ومنجزاتها لتنمية سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة ليصبح من أبرز الأسواق على المستوى الإقليمي والعالمي.

45.2 مليار ريال سعودي

قيمة سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة في المملكة

15%

نمو قيمة سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة في المملكة عن العام الماضي

تدشين مركز ديلويت للحلول الرقمية

دشّنت الوزارة مركز ديلويت للحلول الرقمية، وذلك بهدف دعم تطوير الحلول الرقمية المبتكرة للقطاعين العام والخاص بمشاركة رواد الأعمال التقنيين، إضافة إلى خلق فرص العمل النوعية للكوادر الرقمية الوطنية. كما سيقدّم المركز الخدمات الاستشارية الرقمية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط. ويعتبر هذا الأول من نوعه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يهدف المركز في مرحلته القادمة تأهيل (200) مستشار تقني من الكوادر الرقمية الوطنية. كما يسعى المركز إلى تطوير وتنمية القدرات البشرية الوطنية عبر برامج خاصة تشمل الابتعاث والتدريب. وسيعمل المركز على الارتقاء بالخدمات الاستشارية في المجال الرقمي. وبذلك سيكون للمركز دور عام في دعم جهود المملكة في بناء الاقتصاد الرقمي، وتحفيز مجتمع رقمي ينبض بالحيوية والابتكار.

ويأتي تدشين مركز ديليوت الرقمي منسجماً مع استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات التي أطلقتها الوزارة مؤخراً، وداعما لأصحاب المشاريع الرقمية الناشئة ورواد الاعمال التقنيين، كما يقدم المركز برامج لدعم منظومة ريادة الأعمال الرقمية، بالإضافة إلى جذب مزيد من الاستثمارات التقنية في المملكة، الأمر الذي سيواكبه نمو في عدد الوظائف النوعية للملتحقين بالقطاع، إضافة إلى دعم جهود الوزارة في تنمية القدرات الرقمية للشباب السعودي.

وبذلك يكون عدد مراكز التميز المتخصصة في التقنية قد وصل إلى (7) مراكز، كما وصل عدد مكاتب شركات تقنية المعلومات الدولية في المملكة إلى (36) مكتب.

مركز ديلويت للحلول الرقمية
المجالات والخدمات الوظيفية

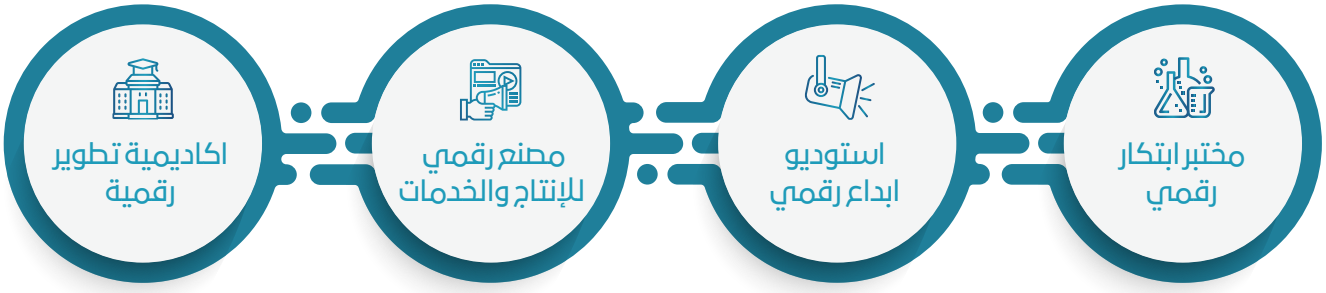

إعداد دراسة شاملة لبرنامج وطني لتنمية التقنية لتحقيق منظومة تقنية مستدامة

عملت الوزارة على إعداد دراسة لبرنامج وطني لتنمية تقنية المعلومات يهدف إلى تسريع وتعزيز المنظومة الاقتصادية في قطاع تقنية المعلومات التقليدية والناشئة في المملكة، وذلك من خلال تدخلات تمويلية وتنفيذية فاعلة في السوق. ويركز البرنامج على كافة مراحل منظومة العمل في قطاع التقنية بدءا بالبحوث والابتكار مروراً بالتوطين وتعزيز المحتوى المحلي ومن ثم تحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة على تبني واستخدام التقنية.

وتتضمن التدخلات المقترحة أدوات مالية وغير مالية لسد الفجوات وضمان الفعالية وتعزيز الاستدامة. كما يهدف البرنامج لتعزيز التعاون مع الجهات ذات العلاقة، مثل الهيئة السعودية للملكية الفكرية، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، والهيئة العامة للاستثمار، والصناديق التمويلية كالصندوق الصناعي، والشركة الوطنية للاستثمار الجزئي. وسيساعد البرنامج الشركات العاملة في القطاع لتعزيز مكانتها وإمكاناتها للانتقال من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي.

استقطاب شركات عالمية رائدة في مجال الخدمات السحابية

عملت الوزارة على استقطاب عدد من الشركات العالمية للاستثمار في المملكة في مجال الحوسبة السحابية، كان أحدثها الاستثمار المعلن من قبل شركة أوراكل واتفاق شراكة بين شركة زين وشركة علي بابا كلاود.

ORACLE

إعلان شركة أوراكل عبر رئيسها التنفيذي استثمارها في المملكة بمركزي بيانات واتخاذها من المملكة مركزاً إقليمياً للحوسبة السحابية مما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب بجاذبية السوق السعودي للاستثمار في مجال الحوسبة السحابية.

zain

إعلان شركة زين اتفاقيتها مع علي بابا لإنشاء خدمات سحابية محلية وذلك بشراكة فريدة تعزز سوق الخدمات المحلية للحوسبة السحابية وتزيد جودة العرض بالشراكة مع أحد أكبر شركات الحوسبة السحابية في العالم (شركة علي بابا).

إطلاق برنامج المصدر المفتوح

أطلقت الوزارة برنامجاً متكاملاً للمصدر المفتوح بمسمى "مصدر"، والذي يهدف للاستفادة من منظومة المصدر المفتوح بما يساهم في تنمية التقنية وتعزيز المحتوى المحلي، والعمل على بيئة مستدامة، مما يضمن الفعالية في رحلة التحول الرقمي وخفض التكاليف وتحفيز الابتكار الرقمي. ويطمح البرنامج إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي، وتنمية سوق تقنية المعلومات وزيادة المحتوى المحلي التقني، وخلق وظائف نوعية، وخفض التكاليف بشكل مجدي، بالإضافة إلى تحفيز الابتكار الرقمي.

كما ويسعى البرنامج إلى قيادة الابتكار من خلال تبني حلول المصدر المفتوح، وتمكين القطاعات المختلفة والأفراد المتطوعين من دخول منظومة المصدر المفتوح، والتعريف بقصص النجاح ودعمها وإزالة العوائق لتسهيل الوصول لها وتبنيها وتعزيز مفهوم العطاء والمشاركة لبناء مجتمع فعال في المملكة. وذلك بتعزيز سوق منتجات المصدر المفتوح وموردي الخدمات، وتعزيز قصص نجاح المصدر المفتوح الوطني والإقليمي، وتمهين وتمهير الكوادر الوطنية المتخصصة بالمصدر المفتوح، وتحفيز وتنمية استخدام المصدر المفتوح في القطاعات المختلفة، بالإضافة توطين التقنية وريادة الابتكار.

ويعمل برنامج المصدر المفتوح من خلال منظومة متكاملة ومتناغمة من المكونات الفاعلة لتعزيز توطين صناعة التقنية، وقيادة تبني خدمات تقنية المعلومات، ورقمنة القطاعات المختلفة كالقطاع الحكومي، والقطاع الغير ربحي والوقفي، والقطاع الصناعي، وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقطاع الدراسات والأبحاث؛ بالإضافة إلى تنمية المواهب والمبرمجين والمجتمعات التقنية المتخصصة بالمصدر المفتوح. وسيساعد البرنامج على تحفيز تبني استخدام المصدر المفتوح من خلال الجائزة الوطنية للمصدر المفتوح ويتطلع إلى قيادة مؤشر المصدر المفتوح محلياً.

وتوزعت أدوار البرنامج في سوق الاتصالات وتقنية والمعلومات، وسوق التقنيات الناشئة بين القيادة، والتمكين، والمساهمة حيث رُصد للبرنامج (28) مبادرة استراتيجية منها (8) مبادرات ممكنات أساسية و(10) مبادرات مكاسب سريعة بالإضافة إلى (10) مبادرات أخرى محورية.

يمكنكم الاطلاع على الفيديو المرافق من خلال مسح الـ (QR code)

توقيع اتفاقية مع شركة جولي شيك الصينية

وقعت الوزارة مذكرة تفاهم للتعاون وتعزيز التبادل المعرفي مع شركة جولي شيك الصينية، حيث تعتزم الشركة التوسع في نشاطاتها اللوجستية والرقمية والاستثمار بالمملكة، وذلك بضخ مبالغ إضافية خلال الأعوام الثلاث القادمة.

وتهدف المذكرة إلى رفع مستوى وظائف المستودعات المحلية، وزيادة سعة التسليم، وتوسيع شبكة التوصيل الوطنية. كما تنوي الشركة التوسع بتدابير تيسير الخدمات اللوجستية بهدف رفع مستوى وظائف المستودعات، والحصول على تراخيص تسليم الميل الأخير (LMD) بالتنسيق مع الجهات التنظيمية، وتوفير حلول الدفع الرقمية التي توفرها منصة الشركة للدفع الإلكتروني "جولي بي" لدعم عملية التحول الاقتصادي الرقمي في السعودية. كما تضمنت الاتفاقية التزام الشركة برفع مستوى جودة خدمة العملاء في المملكة على عدة مراحل تتمثل في تواجد أكبر لمجالات خدمة العملاء وخدمات مراكز الاتصال.

وتأتي هذه الاتفاقية ضمن جهود الوزارة لتعزيز انتشار التجارة الإلكترونية في المملكة، وذلك من خلال توفير بيئة داعمة لها من خلال خدمات لوجستية وخدمات دفع إلكترونية عالية المستوى بما يحقق لتعاملات التجارة الإلكترونية موثوقية عالية وسهولة في الاستخدام.

توقيع مذكرتي تفاهم مع كبرى الشركات الهندية لتوطين التقنية وخدمات مراكز التميز في المملكة

وقعت الوزارة مذكرتي تفاهم مع كبرى الشركات الهندية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات هي: شركة تاتا للخدمات الاستشارية المحدودة"، وشركة ويبرو المحدودة؛ بهدف توطين التقنية ونقل المعرفة للمملكة وتطوير المهارات الرقمية للكوادر الوطنية لإعداد جيل متميّز من أبناء وبنات الوطن يسهم بفاعلية في دعم مسيرة التحول الرقمي المنشود.

تتضمن مذكرات التفاهم مع الشركتين شراكة استراتيجية في توطين التقنية و مراكز التميز و تطوير القدرات الرقمية بالشراكة مع الوزارة، والتوسع في الخدمات الحالية بما يساهم في تعزيز الاقتصاد المناطقي في المملكة، وخلق فرص وظيفية، وتقديم دورات تدريبية ذات مهارات عالية للمساهمة في برامج توطين الوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وبرامج تطوير المواهب، ونقل المعرفة، ودعم وتمكين ريادة الأعمال الرقمية، والمشاركة في الفعاليات الرقمية، وتبادل الزيارات بين الخبراء والمختصين.

حيث تم التوصل إلى تصور أولي لتواجد الشركة في مناطق أخرى داخل المملكة لتقديم الخدمات التالية:

- الخدمات الاستشارية لتقنية المعلومات.
- جودة واختبار البرمجيات.
- خدمات البيانات والتحليل.
- أنظمة تقنية المعلومات.
- خدمات عمليات الإسناد.
- خدمات هندسة الأنظمة.

إطلاق محفظة التقنيات الناشئة بقيمة مليار ريال

أطلقت الوزارة بالتعاون مع بنك التنمية الاجتماعية محفظة "التقنيات الناشئة"، لدعم وتمويل وتحفيز مشاريع رواد الاعمال وأنشطة التقنيات الناشئة، من خلال إنشاء محفظة مالية تصل إلى مليار ريال، وذلك بهدف تشجيع الابتكار الرقمي لبناء مجتمع رقمي، وحكومة رقمية، واقتصاد رقمي مزدهر، وتحقيق مستقبل أفضل للمملكة، بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، ودفع مسيرة الاقتصاد السعودي، وخلق المزيد من الفرص الوظيفية لأبناء وبنات الوطن. كما تهدف المحفظة إلى توفير التمويل المناسب لرواد الأعمال التقنيين والمشاريع الرقمية الواعدة في مختلف التقنيات الحديثة، والتي تشمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والواقع الافتراضي، وطباعة ثلاثية الأبعاد، والروبوتات، والتجارة الالكترونية، والحوسبة السحابية، والتقنيات المالية، والأمن السيبراني، وصولاً لتوطينها وتحقيق التحول الرقمي في المملكة.

وقد لاقى إطلاق المحفظة إقبالاً كبيراً، حيث وصل عدد المتقدمين للاستفادة من دعم المحفظة إلى (700) متقدّم بنهاية عام 2019م. ومن المتوقع أن يكون لهذه المحفظة الأثر الكبير على تحفيز سوق التقنيات الناشئة في المملكة، حيث يتوقّع توليد (14,000) وظيفة في مجال التقنيات الناشئة، وإطلاق (3,500) مشروع، كما يتوقّع وصول قيمة مساهمة التقنيات الناشئة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (2.6) مليار ريال بحلول عام 2030م.

مليار ريال

قيمة المحفظة المالية للتقنيات الناشئة

700

متقدم للاستفادة من دعم المحفظة

إطلاق برنامج رواد التقنية

يسعى برنامج رواد التقنية إلى المساهمة في إيجاد حلول أعمال رقمية لبرامج رؤية المملكة 2030 من خلال تمكين رواد الأعمال من خلال تقديم حزمة من الخدمات التقنية، والتمويلية، والإرشادية في التقنيات الحديثة وبرامج تطوير الأعمال بمشاركة نخبة من الشركاء من القطاعات المختلفة.

كما يقدّم البرنامج فرصة الالتحاق بمعسكرات تدريبية متخصصة في مجال ريادة الأعمال والتقنية لصقل وتطوير مهارات المسجلين في البرنامج لتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لإطلاق مشاريع ناجحة في مجال التقنية. كما يتضمن البرنامج مسرّعات أعمال لدعم المشاريع الناشئة وتعزيز انطلاقها بالشكل التي يحقق لها أفضل النتائج.

وقد حقق البرنامج نجاحاً ملحوظاً من خلال وصول عدد المسجلين في البرنامج إلى (3,500) شخص، وانضمام (350) متدرب ومتدربة إلى المعسكرات التدريبية، والوصول إلى (60) مستفيد من مسرعات الأعمال.

يأتي هذه البرنامج كخطوة استراتيجية تهدف إلى إزالة العوائق والتحديات التي تواجه القطاعات المستهدفة، والتي تشمل قطاعات التجارة الإلكترونية، والحج والعمرة، والترفيه والرياضة، والصناعة والمدن الذكية، والصحة. حيث تتيح التقنيات الناشئة الكثير من الحلول والفرص لمعالجة التحديات التي تواجه تلك القطاعات. كما يعمل البرنامج يعمل إلى جانب ذلك على التعريف بأهمية مسايرة الثورة الصناعية الرابعة في تنمية وتطوير الأعمال.

3,500

عدد المسجلين في برنامج رواد التقنية

350

مستفيد من المعسكرات التدريبية

60

مستفيد من مسرعات الأعمال

القطاعات المستهدفة:

TECH CHAMPIONS
CROWNE PLA
INNOVATION

MINISTRY OF COMMUNICATIONS
AND INFORMATION TECHNOLOGY
DEVELOPMENT BANK

أكبر مسرعة أعمال للألعاب الالكترونية

وقعت الوزارة بالشراكة مع الهيئة العامة للترفيه إتفاقية تعاون مشترك لإطلاق مسرعة أعمال لدعم تطوير الألعاب الإلكترونية محلياً على هامش منتدى صناعة الترفيه. ويهدف هذا التعاون المشترك إلى بناء الكوادر البشرية التقنية في قطاع الترفيه الرقمي، إضافة إلى إنشاء مركز مشترك للابتكار الرقمي لبناء الحلول والأعمال الرقمية في قطاع الترفيه.

وستعمل الوزارة من خلال المذكرة على تأهيل وتدريب كوادر وطنية في عدد من المجالات المعنية بقطاع الترفيه الرقمي، من بينها تصميم وبرمجة الألعاب الإلكترونية وريادة الأعمال، وتسريع أعمال المشاريع الرقمية. كما ستقدم الوزارة الإرشاد التقني وتطوير الأعمال وإيجاد حلول تمويلية للمشاريع المتأهلة. كما اتفق الطرفان على بحث سبل التعاون فيما بينهما في مجالي الاتصالات وتقنية المعلومات والترفيه وذلك بإنشاء مركز للابتكار الرقمي يستهدف تمكين رواد الأعمال واصحاب المشاريع الرقمية الناشئة في مجال الترفيه الرقمي. كما تضمنت الاتفاقية التعاون في مجالات البحث والتطوير في التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والروبوتات، والحوسبة السحابية، والبلوك تشين وغيرها، التي تستهدف تطوير حلول رقمية جديدة في قطاع الترفيه.

توقيع مذكرة تعاون بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ونظيرتها من الجانب الإندونيسي

وقعت الوزارة إتفاقية تعاون مشتركة مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الإندونيسية بهدف تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في دعم وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال في مختلف مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، والتبادل المعرفي، لتحقيق التطوير التقني والتوسع في أسواق قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين.

وتخلل المباحثات لتوقيع المذكرة عقد عدة ورش عمل بمشاركة كل من الوزارة ووزارة الحج، والهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، تناولت عرض فرص الاستثمار في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، واستعراض جهود "وادي مكة" للتقنية في الحج والعمرة، وجهود استثمار التقنية لمساعدة الحجاج والمعتمرين، واستكشاف فرص الاستثمار في المناطق السياحية بالمملكة.

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار جهود الوزارة الهادفة إلى التعاون مع العديد من الدول الصديقة ذات الأهمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لبناء شراكة هادفة ومثمرة تسهم في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتحقيق التحول الرقمي المنشود.

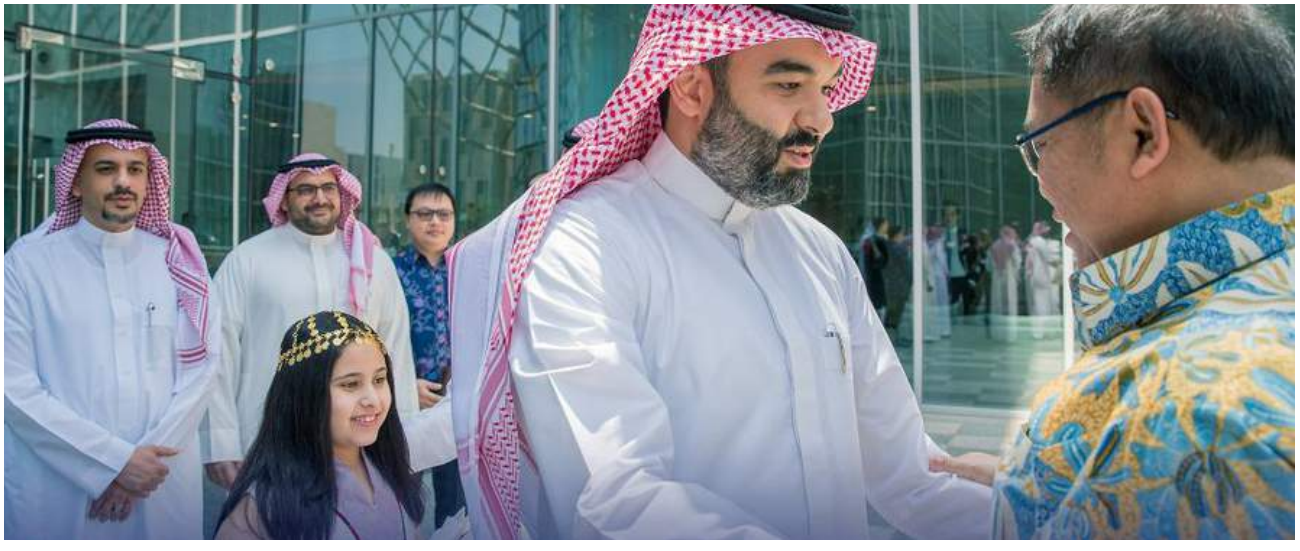

تنظيم
قطاع البريد

فصل المسؤوليات التنظيمية عن التشغيلية لقطاع البريد لرفع النضج التنظيمي في القطاع وتحفيز الاستثمارات وحماية حقوق المستثمر والمستهلك

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (403) بتاريخ 12/7/1440هـ القاضي بتولي الوزارة مسؤولية الإشراف على قطاع البريد ووضع سياساته العامة وخططه التطويرية، واقتراح مشاريع أنظمته وتعديلاتها، والتنسيق مع الجهات المعنية فيما يتعلق بالخدمات المقدمة إلى الجهات الحكومية، وتمثيل المملكة في الهيئات المحلية والإقليمية والدولية في قطاع البريد، ومتابعة إلتزامات المملكة في هذا الشأن. بينما تتولى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الاختصاصات التنظيمية والرقابية للقطاع. وبموجب هذه الاختصاصات ستتولى الهيئة حوكمة قطاع البريد وضبط السوق وجذب الاستثمارات العالمية وضمان العدالة والمساواة والشفافية ووضع القواعد والأسس والشروط الخاصة بالخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.

وتم الانتهاء من فصل المسؤوليات التنظيمية عن التشغيلية لقطاع البريد حيث قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالعمل على تسجيل (40) من شركات خدمات التوصيل عبر التطبيقات الإلكترونية، والانتهاء من مراحل إعداد وثيقة "قواعد حماية حقوق المستفيد من الخدمات البريدية." كما تم إطلاق مركز خدمات الاتصال البريدية.

ويسهم هذا القرار في رفع مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي ودعم النمو المتوقع في التجارة الالكترونية حيث إن المملكة اليوم من أكثر عشر دول نمواً في العالم.

الرفع بمشروع نظام البريد الجديد

تنفيذاً للتوجيه الكريم بتولي الوزارة مسؤولية الإشراف على قطاع البريد، فقد قامت الوزارة بإجراء مراجعة شاملة للأنظمة الخاصة بقطاع البريد المتأثرة بنقل الاختصاصات الإشرافية للوزارة، والاختصاصات التنظيمية والرقابية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث أجرت الوزارة تحليلاً للوضع الراهن لقطاع البريد في المملكة مقارنة بالدراسات المعيارية، ووضع تصور مستقبلي لقطاع البريد مروراً بإصلاحات عاجلة للارتقاء بالقطاع، لاسيما وأن نظام البريد الحالي أقر منذ فترة طويلة، وبالتالي فإنه لا يتماشى مع الرؤية والتطلعات المستقبلية للقطاع، وأن الوضع يتطلب التسريع في إيجاد نظام يلبي الأهداف والتطلعات المرجوة من القطاع، وبحمد الله فقد تكللت الجهود بإعداد مشروع نظام جديد للقطاع تتم مراجعته حالياً في هيئة الخبراء بمشاركة الجهات الحكومية ذات العلاقة.

ومن المتوقع أن يسهم تحديث النظام في تعزيز الاستثمار في قطاع البريد وتعزيز ثقة المستفيدين وتنمية التعامل التجاري ليكون القطاع رافداً للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تشجيع خدمات الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات اللوجستية؛ ولا يخفى ما للتجارة والتعاملات الإلكترونية من آثار لا يمكن أن تتحقق بدون وجود خدمات بريدية ولوجستية متطورة ومن تلك الآثار خلق فرص عمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي من الممكن أن تتصل بالأسواق العالمية بأقل تكلفة استثمارية، وكذلك زيادة عدد الأفراد الذين يقومون بالعمل من المنازل وبالتالي التقليل من ازدحام الطرق وتخفيض تكلفة صيانتها، وكذلك زياد القدرة التنافسية وتحسين بيئة العمل وخلق الفرص الوظيفية المتنوعة.

كما حددت مسودة النظام الأطر التنظيمية الأساسية لتوفير الخدمات المالية البريدية والمتمثلة بشكلٍ أساس في الحوالات المالية والادخار. التي من شأنها توسيع مفهوم عمل البريد ليصبح مثل معظم بنوك البريد في العالم، يُمكن من فتح حسابات ادخار للأفراد وغيرهم، ويستفيد من المدخرات في المشاريع وفي تطوير أعمال البريد، وفي حال تم اعتماد وتطبيق مشروع النظام فإنه من المتوقع تحقيق عدد من الآثار الإيجابية في عدد من المجالات المالية والاجتماعية والاقتصادية الآتية:

1. تحويل خدمات البريد إلى استثمار حر.
2. إيجاد المناخ المناسب للمنافسة العادلة والفعالة وتشجيعها في جميع مجالات البريد وجذب المزيد من الاستثمارات والخبرات الأجنبية وتوطين المعرفة المتعلقة بالخدمات البريدية.
3. استقطاب الكفاءات البشرية للعمل بالبريد عبر إيجاد فرص وظيفية للمواطنين عند الترخيص لشركات محلية وأجنبية.
4. ضمان حق الوصول إلى كافة خدمات البريد العامة بأسعار معقولة في كافة مناطق المملكة ومتابعة التطور المزدوج المستمر في جودة وأسعار خدمات البريد العالمية وموازنته مع الواقع المحلي.
5. حماية المصلحة العامة ومصلحة المستخدمين وزيادة مستوى كفاءة نظم الرقابة والمحاسبة على خدمات البريد.
6. تطوير خدمات البريد بما يتواكب مع صناعة ومعايير جودة البريد العالمية، نقل أحدث التقنيات المتعلقة بمجال البريد وتوطينها ومواكبة تقدمها.
7. تمكين البحوث والدراسات البريدية المتخصصة لفتح آفاق جديدة للاستثمار في خدمات البريد إقليميا وعالميا.
8. زيادة العوائد المالية لميزانية الدولة المتوقعة من تراخيص مقدمي خدمات البريد.
9. تشجيع رأس المال الوطني على توجيه حصة من استثماراته نحو الاستثمار في الخدمات البريدية.
10. تعزيز فرص وجهود زيادة نسبة مساهمة خدمات البريد في الناتج المحلي.

التميز المؤسسي

تبني معايير عالمية للجودة والتميز المؤسسي

تبنت الوزارة في رحلتها لتحقيق التميز أحد الأساليب العلمية الرائدة، وهو نموذج تميز المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM). وذلك لخلق بيئة تنافسية قادرة على مواكبة التطورات المتلاحقة لتحقيق رؤية وأهداف الوزارة، ويهدف نموذج التميز إلى تعزيز القدرات من أجل تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة والمستدامة بأقل التكاليف وبجودة عالية بما يحقق رضى المتعاملين وتنمية الموارد البشرية وتشجيع روح الإبداع وإطلاق المهارات والقدرات. كما عملت الوزارة على نشر ثقافة التميز داخلياً والتعريف بأفضل الممارسات العالمية لتحقيق التطوير والتحسين المستمر والاستدامة في الخدمات والعمليات وذلك من خلال إطلاق عدد من ورش العمل التدريبية لنشر المعرفة بأساسيات ومبادئ إدارة الإجراءات والجودة من قِبل مدربين معتمدين، وقد وصل عدد المتدربين من خلال هذه الورش إلى أكثر من (150) متدرب.

وسعياً من الوزارة لرفع جودة وكفاءة العمليات المُقدمة للمستفيدين داخلياً وخارجيا، وجهت الوزارة اهتمامها إلى تعزيز نضج الإجراءات، لذا قامت الوزارة في مطلع عام 2019 بالقيام بعملية تقييم ممنهجة مبنية على استبيان عن العمليات والإجراءات موجه للموظفين والموظفات، إضافة إلى إجراء مقابلات مع ممثلي الإدارات المختلفة لقياس مستوى نضج الإجراءات الحالي لتحديد خط أساس لمستوى النضج وتم تحديد القيمة (2.3 من 5) كخط أساس لمستوى نضج الإجراءات ووضع مستهدف لنهاية العام.

بعد ذلك قامت الوزارة ببناء خارطة طريق سنوية لتعزيز نضج الإجراءات في الوزارة لتحقيق النتيجة المستهدفة، وفي نهاية العام 2019م قامت الوزارة بإعادة تقييم لمستوى نضج الإجراءات باتباع نفس المنهجية، وقد حققت الوزارة بفضل الله النتيجة المستهدفة، وهي (3.3 من 5). ومن أبرز مخرجات خارطة الطريق التي ساعدت في تعزيز النضج هو تدشين الوزارة لبوابة الإجراءات، وهي بوابة داخلية لإدارة إجراءات العمل بشكل إلكتروني، وقد سهلت بوابة الإجراءات عملية الوصول إلى الإجراءات والاطلاع عليها وفهمها لتعزيز النضج وزيادة مستوى الحوكمة فيها.

كما تم بناء هيكلية خاصة بإجراءات العمل وتقسيمها إلى إجراءات إدارية وداعمة وجوهرية، وقد تمت موائمة هذه الهيكلية مع استراتيجية القطاع واستراتيجية الوزارة، وتهدف هيكلية الإجراءات إلى ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى واقع تنفيذي من خلال إدارة المنظمة عن طريق الإجراءات. كما تم توثيق وتطوير أكثر من (180) إجراء عمل باستخدام وسائل نمذجة وتطوير عالمية ومبتكرة.

وفي جانب متابعة أداء الوزارة لخدماتها، فقد قامت الوزارة بتطوير ونشر عدة لوحات للمعلومات للقادة التنفيذيين وملاك الإجراءات ومنسوبي الوزارة لمتابعة أداء الإجراءات ومتابعة حالة الأتمتة للإجراءات الموثقة.

150

متدرب على أساسيات ومبادئ إدارة الإجراءات والجودة

من 2.3 إلى 3.3

ارتفاع تقييم مستوى نضج الإجراءات في الوزارة

رفع الطاقة الاستيعابية للمبنى بـ(256) مكتب

حرصاً من الوزارة على توفير البيئة المكانية المناسبة لتمكين الموظفين من أداء أعمالهم بالشكل الأمثل، فقد عملت على دراسة المساحات المتاحة في مباني الوزارة، وتحديد السبل المناسبة لتعظيم الاستفادة من تلك المساحات، وعملت على تنفيذ مشاريع تطويرية تحقق ذلك الهدف. وقد نتج عن تلك الأعمال نمو أعداد المكاتب بواقع (256) مكتب إضافي على مختلف المستويات الإدارية، حيث ارتفعت الطاقة الاستيعابية للمبنى من (1,080) شخص في عام 2018م إلى (1,336) شخص في عام 2019م.

256

مكتب إضافي متاح على مختلف المستويات الإدارية

إدارة أكثر من (11) ألف زائر و (543) فعالية للوزارة

فـي إطـار أعمـال الـوزارة لنشـر الوعـي والتأهيـل والتدريـب بمختلـف مجـالات قطـاع الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات، ومـا أقيـم فـي مقـر الـوزارة مـن دورات تدريبيـة وورش العمـل فـي مرافـق الـوزارة، أصبـح لتلـك الفعاليـات التـي تنظمهـا الـوزارة دور هـامٌ فـي تأهيـل الكـوادر المتخصصـة فـي القطـاع، ونشـر الثقافـة بالتقنيـات الناشـئة، ورفـع مسـتوى الوعـي بالعديـد مـن المجـالات المختلفـة فـي القطـاع، وقـد وصـل عـدد الفعاليـات التـي أقامتهـا الـوزارة فـي هـذا العـام إلـى (543) فعاليـة شـارك بهـا أكثـر مـن (11) ألـف مشـارك.

543

فعالية أقيمت في مقر الوزارة

11 ألف

مشارك في الفعاليات المقامة في مقر الوزارة

تصميم وتنفيذ (8) غرف لأرشيف الوزارة

ضمن سعي الوزارة للحفاظ على الوثائق ذات الأهمية وإتاحتها بالشكل المناسب، تم الانتهاء من تصميم وتنفيذ عدد (8) غرف أرشيف في مقر الوزارة، لتكون المرحلة الأولية للأرشفة لدي الإدارات،

وقد تم تنفيذ الغرف على النحو التالي:

1. غرفة أرشيف لمكتب معالي الوزير.
2. غرفة أرشيف خاصة بالموارد البشرية.
3. عدد ست غرف مشتركة لجميع إدارات الوزارة.

لوحة المعلومات المالية

تعزيـزاً لمبـدأ الشـفافية الماليـة فـي الـوزارة، أطلقـت الـوزارة لوحـة المعلومـات الماليـة، والتـي توفـر أدوات تتعامـل مـع البيانـات بشـكل مرئي، حيث تعرض مؤشرات أداء رئيسة لمراقبة النشاط المالي لكافة قطاعـات الـوزارة وإصـدار التقاريـر المسـاعدة فـي اتخـاذ القـرار.

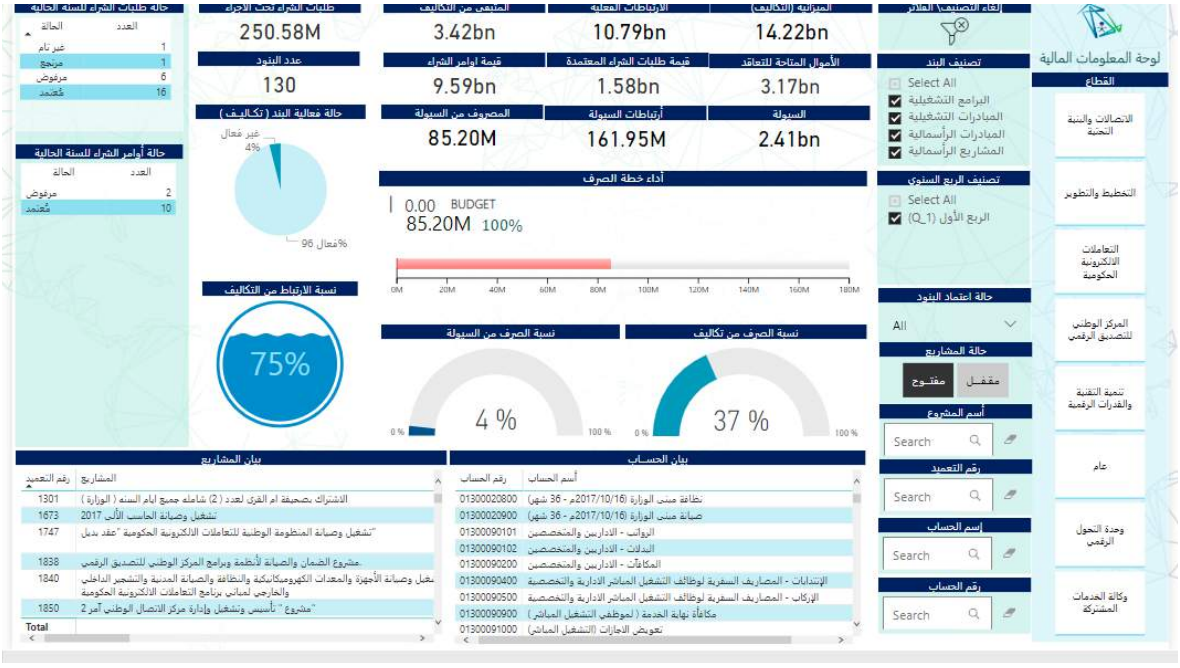

تحقيق الجاهزية لتطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد

بالتعاون والتنسيق مع كل من وزارة المالية ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق، عملت الوزارة على رفع جاهزيتها لتفعيل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد، وذلك لضمان تبني جميع المستفيدين لهذا النظام الجديد بشقيه القانوني والإلكتروني بشكل كامل، وذلك من خلال تدريب أخصائيي المشتريات في دورات متخصصة يقدمها معهد الإدارة العامة وتأهيل سفير المشتريات من مركز تحقيق كفاءة الإنفاق لإدارة التغيير، وتقديم أكثر من (10) ورش عمل ورسائل توعوية للمستفيدين في الوزارة.

ويتميز نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد بعدد من المزايا التي ستعود بالفائدة على الجهات الحكومية والشركات المتقدمة لتنفيذ المشاريع الحكومية، حيث سيحفز النظام الجديد الاستثمار في المملكة من خلال منح أفضلية للشركات الناشئة المتقدمة لتنفيذ المشاريع من خلال تقديم عدد من التسهيلات لتلك الشركات، كما يدعم النظام الشركات المدرجة في السوق المالية عبر إعطائها أولوية في المنافسات، مما سيحفز المزيد من الشركات للإدراج في السوق المالية، إضافة إلى وضع ضوابط ومعايير لتنظيم إجراءات المشتريات الحكومية بما يضمن تحقيق كفاءة الإنفاق في المشاريع الحكومية، كما يقدم النظام دعماً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمحتوى المحلي، مما سيعزز الاقتصاد الوطني وسيرفع من نمو الناتج المحلي.

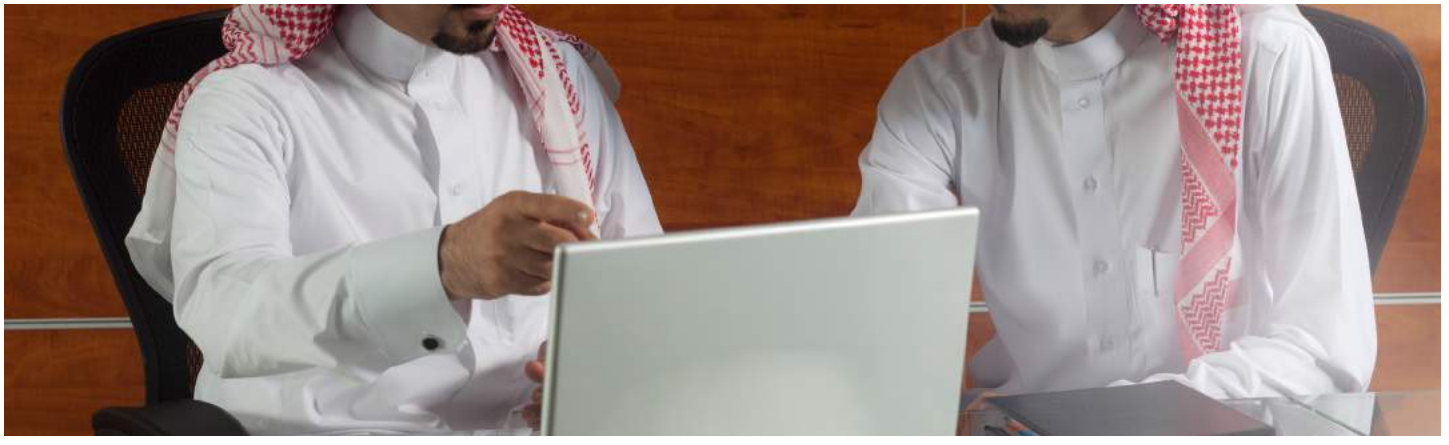

إطلاق برنامج التدريب النوعي للوظائف الإشرافية

تعمل الوزارة بشكل مستمر على تقديم كل ما فيه تطوير وتحسين لكفاءات الكوادر البشرية للوزارة، حيث إن رفع مستوى كفاءة العاملين في الوزارة سيكون داعماً للوزارة في تحقيق أفضل النتائج من أعمالها، وقد تم خلال عام 2019م توفير (100) مقعد لتقديم تدريب نوعي متخصص يعالج الفجوات التدريبية، ويعزز المهارات المطلوبة لتوجهات الوزارة الاستراتيجية عبر (28) ورشة تستهدف الوظائف الإشرافية في الوزارة.

100

مقعد للتدريب النوعي المتخصص

28

ورشة تدريبية للوظائف الإشرافية في الوزارة

مبادرة الولاء الوظيفي "عشانك تستاهل"

يعتبر الولاء الوظيفي من العوامل الهامة في رفع مستوى أداء الموظفين، وتعنى العديد من المؤسسات بتعزيز الولاء الوظيفي لموظفيها بالعديد من الطرق المختلفة، سعياً نحو تحقيق بيئة عمل تعين الموظفين على تقديم أفضل ما لديهم، وضمن حرص الوزارة على استدامة بيئة عمل إيجابية وداعمة لموظفيها، فقد أطلقت الوزارة مبادرة الولاء الوظيفي "عشانك تستاهل"، وتهتم هذه المبادرة بمشاركة منسوبي ومنسوبات الوزارة الفرحة بمناسباتهم السعيدة، وذلك من خلال إرسال باقة ورد وهدايا رمزية في مناسبات قدوم مولود أو الزواج أو الترقية أو التكريم على مستوى الوزارة وغيرها من المناسبات، وتلقى هذه المبادرة تأثيراً إيجابياً واضحاً من خلال تعليقات الموظفين الذي تمت مشاركتهم مناسباتهم السعيدة، وقد وصل عدد المستفيدين من هذه المبادرة في عام 2019م (115) موظف.

115

مستفيد من مبادرة الولاء الوظيفي (عشانك)

إقامة فعاليات مميزة لتحسين بيئة العمل

تسهم الفعاليات التي تقيمها الوزارة في المناسبات المختلفة بشكل كبير في تحسين بيئة العمل الوظيفي، وذلك لما تضفيه من أجواء مختلفة عن العمل الروتيني، وتعزز التقارب بين الموظفين من مختلف الوحدات والإدارات في الوزارة، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الرضا والاندماج والولاء الوظيفي، والذي بدوره يدعم تحقيق السعادة المؤسسية في الوزارة لتكون بيئة العمل بيئة عصرية وجاذبة، وبذلك يتحقق رفع لمستوى الإنتاجية والأداء في أعمال الوزارة، ويخلق ثقافة إيجابية متميزة تعزز القيم والسلوك الإيجابي لدى موظفي الوزارة، وقد أقامت الوزارة خلال عام 2019م (20) فعالية داخلية بهدف تحسين بيئة العمل، وتعددت المناسبات التي أقيمت فيها تلك الفعاليات، مثل اليوم الوطني، والحفل السنوي ونصف السنوي للوزارة، وفعالية "طفلي في الوزارة"، وغيرها من الفعاليات المختلفة.

20

فعالية داخلية أقيمت بهدف تحسين بيئة العمل للموظفين

نشر الرسائل التوعوية والتثقيفية

تتواصل الوزارة مع موظفيها بشكل يومي من خلال ابتكار فقرات إبداعية ذات محتوى متميز وهادف، سواء أكان محتوى هذه الرسائل التوعوية في مجال العمل أو الصحة أو التطوير الشخصي أو غير ذلك من المواضيع التي تهم كل الموظفين، وتهدف الوزارة من خلال هذه الرسائل إلى تثقيف وتوعية موظفيها في كافة المجالات الحياتية، وتساهم هذه الرسائل في خلق بيئة عمل واعية داعمة للإبداع.

إطلاق ورش التوجيه الشخصي (Coaching)

يعتبر التدريب من خلال التوجيه الشخصي (Coaching) من الوسائل الفعّالة في تطوير وتنمية المهارات ونقل المعرفة في المجال المهني، وسعياً من الوزارة إلى تحقيق كل ما من شأنه تطوير مهارات الكوادر الوظيفية لديها وما يضمن استدامة المعرفة والمهارات المكتسبة ضمن الوزارة، حيث عملت الوزارة على تحديد القياديين والموظفين الواعدين في الوزارة، وقامت بتأهيلهم كموجهين شخصيين معتمدين من الاتحاد الدولي للتوجيه الشخصي بواقع (40) موجّه شخصي معتمد في الوزارة، كما طوّرت الوزارة منصة للتوجيه شخصي لإتاحة تقديم جلسات توجيه شخصي لمنسوبي الوزارة من قبل الموجهين المعتمدين.

40

موجّه شخصي معتمد في الوزارة من الاتحاد الدولي للتوجيه الشخصي

إطلاق مبادرة "مكّن"

أطلقت الوزارة مبادرة "مكّن"، وهي مبادرة تعنى بتقديم دورات تدريبية في مختلف المجالات المهنية لتمكين الموظفين والموظفات على أداء مهامهم المنوطة بهم بالشكل الأمثل، ويتم اختيار الدورات للموظفين بناء على استراتيجية المنظومة، وذلك بهدف إكسابهم المهارات اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء وتحقيق أهداف المنظومة. وكمرحلة أولى لمبادرة "مكن" تم إطلاق عدة دورات تدريبية متنوعة لتطوير المهارات الإدارية، وقد وصل عدد المقاعد التدريبية من خلال المبادرة إلى (200) مقعد تدريبي.

الحصول على جائزة أسرع الجهات نمواً في مؤشر الثقة

حصلت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على جائزة أسرع الجهات نموا في مؤشر الثقة والرضا الوظيفي على مستوى القطاعين الخاص والعام للسنة 2018-2019

إطلاق المرحلة الثانية من تطبيق "موارد موبايل"

أطلقت الوزارة في عام 2018م تطبيقاً لإدارة الموارد على الأجهزة الذكية بمسمى "موارد موبايل". حيث أتاح التطبيق للموظفين سهولة الوصول إلى بياناتهم والتقديم على مختلف خدمات الوزارة في أي وقت من خلال أجهزتهم الذكية.

وامتداداً لما حققه التطبيق من تسهيلات للموظفين، عملت الوزارة على إطلاق المرحلة الثانية من تطوير التطبيق، حيث شملت هذه المرحلة إضافة الخدمات المالية وخدمات المشتريات إلى قائمة الخدمات المتاحة من خلال التطبيق. كما استكملت توفير ما تبقى من خدمات الموارد البشرية لإتاحتها عن طريق التطبيق.

تعزيز البنية التقنية للوزارة

تعتبر البيئة التقنية بما تتضمنه من تجهيزات وخدمات أحد أهم العناصر الداعمة لتعزيز الأداء المؤسسي وتحسين أداء الموظفين نظراً لاعتماد الكثير من الأعمال والإجراءات على تلك البنية التقنية، لذلك عملت الوزارة على تحسين وتعزيز البنية التقنية للوزارة سعياً منها لتكون بنيتها التقنية عاملاً مساهماً في تطوّر أداء الوزارة وموظفيها،

حيث تمكّنت الوزارة من تحقيق ما يلي في هذا السياق:

- إضافة (25) خدمة إلكترونية جديدة إلى البوابة الداخلية للوزارة ليصبح مجموعها (29) خدمة.
- بناء بوابة متكاملة لاستقبال وإدارة طلبات التغيير التقني لتلبية الاحتياجات التقنية في الوزارة، وتم معالجة وتطوير (76%) من إجمالي الطلبات التي وصل عددها إلى (690) طلب تغيير.
- بناء نظام مراقبة المعلومات SIEM وتشغيل العمليات الأمنية 24/7.
- تحسين خطوات استقبال الطلب وتفعيل الرد الآلي وتوفير إحصاءات دقيقة لطلبات الدعم الفني وذلك لتحسين جودة الخدمة المقدمة.
- بناء معمل أمن معلومات متكامل يمكّن الوزارة من التحليل الجنائي الرقمي، وتحليل البرمجيات الخبيثة، وإجراء اختبارات الاختراق، والقيام بفحوصات الثغرات الأمنية، والاستجابة للحوادث.
- تحسين خطوات استقبال الطلب وتفعيل الرد الآلي وتوفير إحصاءات دقيقة لطلبات الدعم الفني بهدف تحسين جودة الخدمة المقدمة.
- توفير عدد ثلاث خطوط إنترنت عالية السرعة بتقنيات مختلفة من مشغلين مختلفين لجميع منسوبي الوزارة وزوارها، بالإضافة إلى تقديم خدمة الإنترنت عالي السرعة لجميع برامج ومعسكرات وفعاليات الوزارة، إضافة إلى زيادة سرعة الإنترنت من (100) ميجابت/الثانية إلى (400) ميجابت/الثانية.
- بناء نظام متكامل يساهم في تنظيم وإدارة المهام لجميع منسوبي الوزارة.
- إطلاق البوابة الداخلية بحلة وخدمات جديدة تواكب التقنيات الحديثة واحتياجات منسوبي الوزارة.
- الانتهاء من إعادة ارتباط نظام مرسال مع منصة مراسلات عبر الشبكة الحكومية الآمنة، والذي سوف يساهم في تسهيل نقل المراسلات الحكومية بين الوزارة والجهات المرتبطة.
- الربط الآلي بين وزارة الخدمة المدنية ووزارة الاتصالات لتكامل المعلومات الوظيفية عن الوظائف والموظفين
- الحصول على شهادة الاعتماد الدولية الايزو 22301 لنظام استمرارية الأعمال للخدمات الإلكترونية وشهادة المعيار الدولي لإدارة تقنية المعلومات الأيزو 20000.

تحقيق المستوى البلاتيني في إتمام الربط الالكتروني عبر منصة التزام وتحقيق نسبة (96%)

حققت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات المستوى البلاتيني من بين الجهات الحكومية في إتمام عمليات الربط الإلكتروني الشامل عبر قناة التكامل الحكومي لتوفير بيانات الموارد البشرية الشاملة من خلال منصة (إلتزام)، وتكمن أهمية الربط الإلكتروني وتبادل البيانات مع الجهات الحكومية في بناء قاعدة بيانات موحدة وموثقة عن الموارد البشرية الحكومية وتوفيرها لصناع القرار من خلال مركز ذكاء الأعمال في وزارة الخدمة المدنية، وتشمل البيانات الوظيفية الحالية والتاريخية والمؤهلات وإدارة الأداء والعمليات وأتمتة إجراءات الموارد البشرية المقدمة من وزارة الخدمة المدنية للجهات الحكومية، وقد حققت الوزارة نسبة إلتزام بلغت (96%).

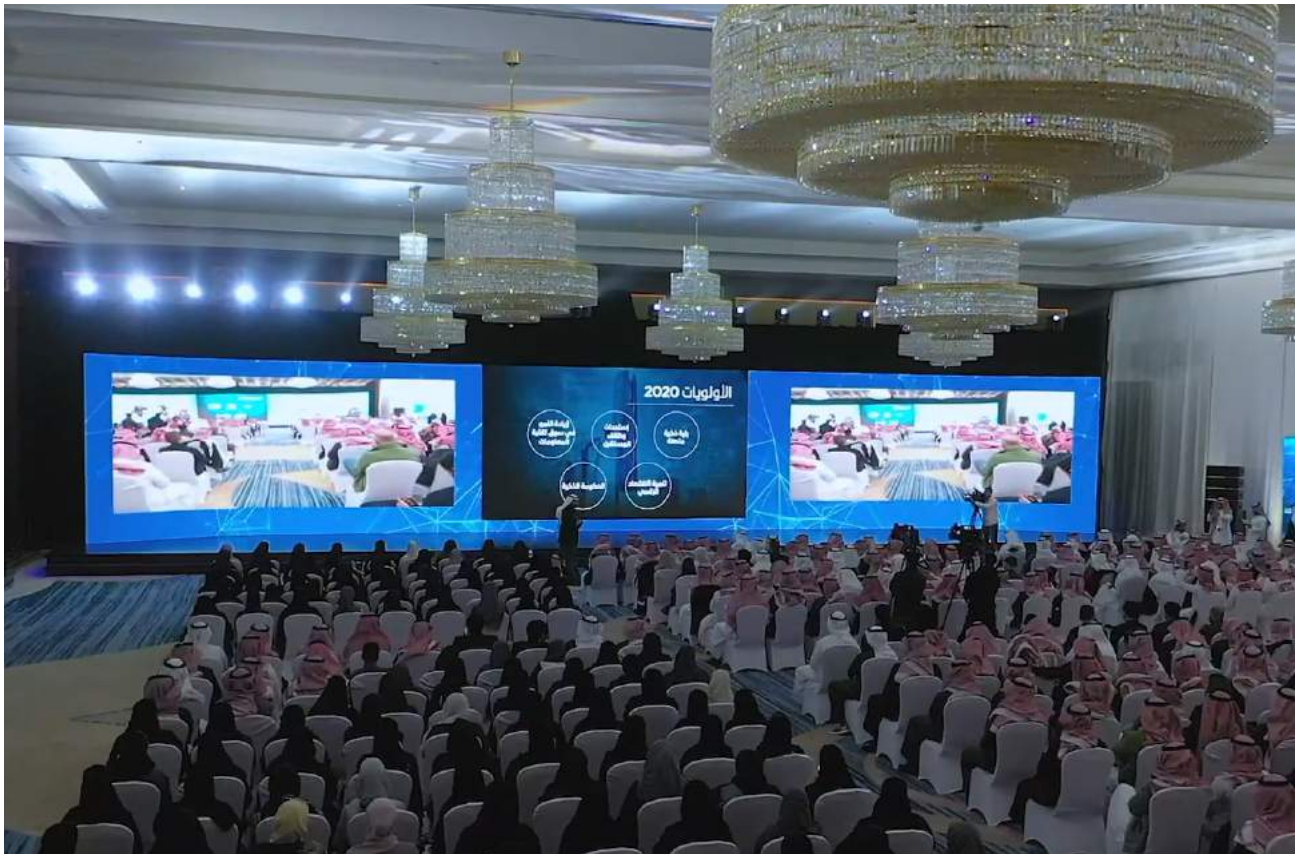

09

تعزيز البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع

WeAre

تحديث الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي

نظراً للأهمية الحيوية للتحول الرقمي في تطوّر وتقدّم القطاعات المختلفة كالتعليم والصحة والتجارة والمدن الذكية وغيرها من القطاعات، عملت الوزارة ممثلة بوحدة التحول الرقمي على تحديث الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، والتي تشتمل على تحديد القطاعات ذات الأولوية للتحول الرقمي، وحصر المبادرات عالية الأثر ومتطلباتها، وتحديد مساهمة التحول الرقمي في رؤية المملكة 2030، ورسم خارطة الطريق للتحول الرقمي على المستوى الوطني، كما تم تطوير مبادرات لدعم التحول الرقمي في المملكة في مختلف القطاعات، حيث تم اعتماد المبادرات المطورة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في (7) قطاعات، ومن المتوقع أن يسهم تنفيذ المبادرات المحددة في الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي من جميع أصحاب المصلحة بعد اعتمادها في تحقيق عوائد اقتصادية تقدر بـ (211) مليار ريال، مما يرفع مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (19.4%) حتى عام 2025م، ويؤدي إلى خلق (150,000) وظيفة غير مباشرة من خلال تطبيق المبادرات.

7

قطاعات تمت الموائمة معها في الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي

إطلاق استراتيجية إنترنت الأشياء

أصبحت تقنية إنترنت الأشياء أحد أبرز التقنيات الناشئة خلال الفترة الماضية نظراً لانتشار تطبيقاتها بشكل واسع، خصوصاً في مجال المدن الذكية والمنازل الذكية، وقد أصبح من الضروري العمل على تنظيم أعمال ونشاطات هذه التقنية لتحفيز نموها وتوسيع نطاق استخدامها، لذلك أطلقت الوزارة والهيئة استراتيجية إنترنت الأشياء، والتي شملت دراسة الوضع الحالي، وتحليل العوائق التي تواجه تقنيات إنترنت الأشياء، والعمل على حلها مع الجهات المختلفة،
وتتضمن الاستراتيجية المحاور التالية:

1. الموافقة على الإطار التنظيمي لإنترنت الأشياء باستخدام الترددات المعفاة من الرسوم، والذي يفتح أسواق جديدة لتطبيقات وبرمجيات تقنيات إنترنت الأشياء.
2. إطلاق مسار خاص لتطبيقات وحلول إنترنت الأشياء ضمن برنامج رواد التقنية، مما يؤهل الشركات الصغيرة للدخول في سوق إنترنت الأشياء، وتطوير تطبيقات خاصة، والحصول على الدعم اللازم.
3. دخول شركات الاتصالات (شركة الاتصالات السعودية وزين وموبايلي)، في تجربة العدادات الذكية بالتعاون مع وزارة الطاقة وشركة الكهرباء، والتي شملت (12) مدينة وتركيب قرابة (1,000) جهاز عداد ذكي للمنازل. هذه التجربة أثبتت نجاح شبكة (NB-IoT) والتي تقدم من قبل الشركات الاتصالات المشغلة، والتي تساهم في تمكين المدن الذكية وتقنيات إنترنت الأشياء. وتم ولله الحمد إدراج تقنية (NB-IoT) ضمن الحلول التقنية في مشروع العدادات الذكية، وترسية جزء من المشروع على تحالف بقيادة شركة موبايلي مع شركة الفنار باستثمار تجاوز (5) مليار ريال.
4. تطوير محتوى وحملة إنترنت الأشياء، والتي تعنى بتوعية المجتمع حول تقنية إنترنت الأشياء، وكيفية مساهمتها في حياة الفرد والمجتمع، وأثرها على التطبيقات والحلول الذكية في كافة مجالات الحياة.

يمكنكم الاطلاع على الفيديو المرافق من خلال مسح الـ (QR code)

إنشاء دليل السياسات الرقمية

قامت الوزارة ممثلة بوحدة التحول الرقمي بإعداد دليل للسياسات الرقمية للوصول إلى نظرة شمولية للجانب التشريعي للتحول الرقمي، عن طريق جمع مختلف الوثائق التنظيمية ذات العلاقة بالتحول الرقمي، من أنظمة ولوائح وأدلة ومعايير ومواصفات وغيرها، ثم تصنيفها من حيث نوعها وأثرها والجهة ذات الصلة بها في دليل موحد، سيساهم هذا الدليل في تشجيع التعاون بين الجهات الحكومية في الجانب التشريعي للتحول الرقمي والحد من تكرار الجهود مستقبلاً.

حيث يحتوي الدليل على أكثر من (200) وثيقة تنظيمية مرتبطة بـ(13) جهة حكومية على النحو التالي:

- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
- وزارة التجارة والاستثمار
- مؤسسة النقد العربي السعودي
- هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
- هيئة السوق المالية
- الهيئة الوطنية للأمن السيبراني
- الهيئة العامة للزكاة والدخل
- الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع
- برنامج يسر للتعاملات الإلكترونية الحكومية
- مركز المعلومات الوطني
- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات
- المركز الوطني للتصديق الرقمي
- مكتب إدارة البيانات الوطنية

تطوير استراتيجية الجيل الخامس

اكتسبت تقنيات الجيل الخامس للاتصالات أهمية بالغة خلال الأعوام الماضية، نظراً للسرعات الفائقة لتبادل البيانات المتاحة من خلال الجيل الخامس للاتصالات، مما يجعلها عنصراً محورياً في تمكين التقنيات الأخرى وتحقيق أقصى الفوائد منها، كالبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والمدن الذكية وغيرها من التقنيات التي تعتمد بشكل أساسي على تبادل كميات هائلة من البيانات، لذا فإن الدول تتسابق لتكون من الدول الرائدة في نشر شبكات الجيل الخامس للاتصالات، وعلى ذلك عملت الوزارة مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات على إطلاق استراتيجية الجيل الخامس، حيث شملت دراسة للوضع الحالي، والعوائق التي تواجه تقنيات الجيل الخامس، وتقديم الحلول المناسبة لتلك العوائق للعمل على حلها مع الإدارات والجهات المعنية.

تطوير سياسة الحوسبة السحابية أولاً

استكملت الوزارة تطوير سياسة "الحوسبة السحابية أولاً"، والتي تهدف إلى ترشيد الإنفاق الحكومي على تقنية المعلومات وتسريع وتيرة انتقال الجهات الحكومية من حلول تقنية المعلومات التقليدية إلى حلول الحوسبة السحابية، والتي هي احدى الركائز الأساسية لدعم التحول الرقمي في المملكة والاستفادة من خدمات الحوسبة السحابية لرفع إنتاجية وكفاءة القطاع الحكومي.
تساعد هذه السياسة التي تعتبر ممارسة عالمية مُثلى على تحسين كفاءة الإنفاق على تقنية المعلومات بشكل كبير، لما تتمتع به منصات الحوسبة السحابية من تكلفة منخفضة وقدرة عالية على مشاركة الموارد بين المستخدمين. كما يعزز تطبيق هذه السياسة المرونة والشفافية بين مؤسسات القطاع العام بالإضافة إلى تعزيزها لمستوى نضج الأمن السيبراني وتعزيز أدوات الابتكار التي توفرها بكل سهولة منصات الحوسبة السحابية.
وتساهم السياسة في تقديم إرشادات حول الخطوات المتبعة للاستثمارات الجديدة في تقنية المعلومات بالقطاع الحكومي والنظر في خيارات الحوسبة السحابية التي تلبي المتطلبات من تلك الاستثمارات، وكيفية اتخاذ القرار بخصوص الاستفادة من خدمات الحوسبة السحابية الحكومية واختيار النموذج المناسب حسب طبيعة الأعمال والبيانات التي يتم التعامل معها.
وقد تم إعداد هذه السياسة تماشياً مع الركائز الأساسية لرؤية المملكة 2030، وبما يحقق الأهداف الاستراتيجية لقطاع الحوسبة السحابية في المملكة من تسريع عجلة التحول الرقمي وتحسين كفاءة الإنفاق على تقنية المعلومات وتعزيز أمن وحماية البيانات وتطوير منظومة تقنية المعلومات وزيادة مساهمة القطاع الخاص فيه.

وفي سياق تطوير البيئة التنظيمية للحوسبة السحابية، انتهت الوزارة من تطوير إطار تبني الحوسبة السحابية (Cloud Adoption Framework – CAF) الذي سيساعد المنشآت في القطاعين الحكومي والخاص على تبني حلول الحوسبة السحابية والانتقال السلس والمباشر لمنصات الحوسبة السحابية، مما يساهم في زيادة حجم سوق الخدمات السحابية.

صدور نظام التجارة الإلكترونية

لتعزيز الثقة في المعاملات التجارية الإلكترونية وحماية حقوق المستهلك وتحفيز أنشطة التجارة الإلكترونية وتطويرها

تم إصدار نظام التجارة الإلكترونية، لتكون المملكة من أول الدول التي تصدر هذا النظام عالميا، وقد ساهم النظام في تعزيز حماية المستهلك ورفع مستوى الوعي بالحقوق والتشريعات في التجارة الإلكترونية ورفع نسبة النضج في القطاع، كما تم مواءمة نظام التجارة الإلكترونية مع وزارة الاقتصاد الإماراتية بغرض حماية المستهلكين والتجار في البلدين.

إنشاء مركز استشراف التقنية

أنشأت الوزارة مركز استشراف التقنية بهدف دعم متخذي القرار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد من خلال تقديم الرأي والمشورة وتوفير معلومات وبيانات متكاملة عن القطاع. ويقوم المركز بإجراء البحوث والدراسات التقنية والاقتصادية المتعمقة في مختلف مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد. كما يعمل المركز على بناء قاعدة بيانات إحصائية شاملة لجميع بيانات القطاع لدعم أعمال تحليل تلك البيانات وإصدار التقارير والنشرات الإحصائية الدورية. ويقوم المركز بإجراء عدد من الدراسات لتحليل التوجهات المستقبلية للتقنيات الحديثة والتقنيات الناشئة لتقديم التنبؤات حول التوجهات والمستجدات المتوقعة في تلك التقنيات. ويعمل المركز بشكل مستمر على البحث عن أحدث المواضيع والمجالات المستجدة في القطاع، وذلك ليكون المركز سبّاقاً في دراسة وتحليل تلك المستجدات وجمع المعلومات المتعلقة بها.

كما يعنى المركز ببناء عدد من الشراكات المحلية والإقليمية والدولية التي تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات في مجال مراكز الأبحاث ذات الأنشطة والأعمال المماثلة. ويهدف المركز إلى أن يصبح مصدراً أساسياً للدراسات والإحصاءات في القطاع ليكون داعماً هاماً لتعزيز تطوّر وتبني أحدث التقنيات والتوجهات التقنية في المملكة.

2500
1.51 Sec
2,500
4,567
2,315
7,325
Daily active users
Daily active users
Daily active users

إنشاء وحدة المؤشرات الدولية

حرصاً من الوزارة على تحقيق مستهدفاتها وإنجاز التقدّم في التصنيفات والمؤشرات الدولية، أنشأت الوزارة وحدة للمؤشرات الدولية تختص بحصر المؤشرات الدولية، وجمع بياناتها، ومتابعتها وتحليلها، وتقديم التوصيات والمقترحات للعمل على تحسين ترتيب المملكة في تلك المؤشرات، وتتلخص مهام الوحدة حول ثلاثة محاور أساسية:

مراقبة الأداء وتحسينه:

- القيام بتحليل فني للمؤشرات الدولية الخاصة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وقطاع البريد.
- رفع تقارير دورية عن ترتيب وأداء المملكة في المؤشرات التابعة للقطاع.
- بناء وتوثيق خطط تحسين للمؤشرات مع ملاك المؤشرات داخل منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات.

إدارة البيانات:

- حصر المؤشرات الدولية ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وقطاع البريد ومتابعة كل ما يتعلق بها بشكل مستمر.
- طلب المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالمؤشرات الدولية من الجهات التابعة، وترشيح ملاك للمؤشرات غير المملوكة وفقاً لطبيعة المؤشر.

التمثيل والتعاون الدولي:

- التواصل مع المنظمات الدولية والجهات ذات العلاقة داخل المنظومة وخارجها فيما يخص المؤشرات الدولية.
- تمثيل الوزارة في كل ما يتصل بالمؤشرات الدولية من لجان وفرق عمل داخل الوزارة وخارجها.

النشرات الدورية الإحصائية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

سعياً من الوزارة لبناء تصوّر متكامل عن معالم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والأثر الحيوي في بناء الخطط والاستراتيجيات واتخاذ القرارات ذات العلاقة بالقطاع، عملت الوزارة على جمع وحصر بيانات القطاع من منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات ومن الجهات ذات العلاقة، والعمل على تصنيفها وتنقيحها ونشرها ضمن نشرات مخصصة. حيث قامت الوزارة بإصدار كتاب احصائي مختص يشمل جميع البيانات المتعلقة بالقطاع، ليكون المصدر الرئيسي والمحدّث لبيانات القطاع لدعم أصحاب المصلحة وصناع القرار في معرفة وتقييم الوضع الراهن للقطاع لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن القطاع.

الربط مع برنامج "مصدر"

ضمن الجهود الحثيثة لجمع بيانات القطاع والتحقق من دقّتها ومصداقياتها، والعمل على تكامل جميع مصادر البيانات ذات العلاقة، بدأت الوزارة بأعمال الربط الشبكي مع الهيئة العامة للإحصاء فيما يتعلق ببرنامج "مصدر" للعمل على تناقل البيانات، وهو برنامج وطني لبناء قواعد بيانات إحصائية وطنية بإشراف الهيئة العامة للإحصاء، وربط مصادر البيانات من جهات حكومية ومصادر أخرى بالمستخدمين في الهيئة والجهات وصناع القرار والباحثين والمنظمات الدولية المعنية، ليسهل الوصول إليها.

إعداد ونشر عدد من الدراسات المتعمّقة في المجالات ذات الأهمية

عملت الوزارة على إعداد ونشر عدد من الدراسات والتقارير المختصة بعدد من التقنيات الحديثة والتقنيات الناشئة، وذلك لنشر بالمعرفة بتلك التقنيات، ورفع الوعي بها، والبحث في الفرص المتاحة لتبني تلك التقنيات والاستفادة منها، والمساعدة في اتخاذ القرارات بشأنها، وقد حرصت الوزارة على إجراء هذه الدراسات والتقارير بإشراك خبراء محليين وعالميين، وبالتعاون مع الجهات المعنية بتلك التقنيات، لتكون جميع الدراسات والتقارير شاملة ووافية، وذات موثوقية ومصداقية مرتفعة، وكانت أبرز الدراسات والتقارير التي تم إعدادها:

عوامل نجاح الجيل الخامس في المملكة:

يقدم التقرير نظرة على التطورات التقنية المتاحة من خلال الجيل الخامس للاتصالات في مجالات عدة أبرزها إنترنت الأشياء، والمدن الذكية، والمركبات ذاتية القيادة، ومدى إمكانية تطبيق نماذج استخدام لتلك التقنيات والمزيد من التقنيات الأخرى مع توسّع تبني شبكات الجيل الخامس.

الشركات الناشئة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة

يبحث التقرير عن العوامل المساعدة من ناحية البيئة التنظيمية والتشريعية لتحفيز الشركات الناشئة في الاتصالات وتقنية المعلومات على النمو والتطوير في المملكة، ويوضّح التقرير الاحتياجات الحالية من الناحية الاستراتيجية والتنظيمية على المدى القصير والطويل لإيجاد بيئة داعمة للشركات الناشئة.

تحوّل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ينظر التقرير إلى أهمية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات محلياً، وذلك نظراً لأثرها الإيجابي في استقطاب أحدث التقنيات والمعرفة بها إلى المملكة، إضافة إلى دورها في توليد الوظائف ورفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

الانضمام إلى سباق الحوسبة الكمّية

يستعرض التقرير أهمية الحوسبة الكمية، وكيف أنها تحوّلت من تقنية ناشئة إلى أولوية للكثير من المراكز البحثية والجامعات، وذلك نظراً للإمكانات الكبيرة التي تتيحها الحوسبة الكمية بما تتميز به من قدرات معالجة فائقة السرعة، كما يبحث التقرير الآثار المتوقعة لتطور الحوسبة الكمية على أمن المعلومات والتشفير وغيرها من المجالات ذات الأهمية.

نظرة على تقنيات حديثة مختارة

تعنى الدراسة بتقديم نظرة عن عدد من التقنيات الحديثة مثل التجارة الرقمية، والمدفوعات الرقمية، وتقنيات العرض، والذكاء الاصطناعي، وغيرها، وذلك بهدف التعرف على أخر التطورات والمستجدات في تلك التقنيات، والأثر المتوقع أن تحدثه تلك التقنيات على الحياة اليومية.

تقنيات الاتصالات البصرية اللاسلكية

يدرس التقرير تقنيات الاتصالات البصرية اللاسلكية، والتي تعتبر من أحدث التقنيات المختصة بالاتصالات اللاسلكية، والتي تعتمد على إرسال البيانات عبر الإشارات الضوئية، حيث تتيح الموجات الضوئية إرسال كميات ضخمة من البيانات، ويبحث التقرير الفرص والتحديات المرتبطة بتبني هذه التقنية.

تقرير فريق عمل تقييم الآثار الصحية والبيئية للموجات الكهرومغناطيسية المستخدمة في تقنيات الاتصالات الراديوية:

مع التقدم التقني والمتغيرات والمتطلبات المتسارعة في مجال الاتصالات اللاسلكية، ظهرت العديد من التساؤلات عن الآثار الصحية والبيئية المحتملة للموجات الكهرومغناطيسية التي تستخدم في تقنيات الاتصالات الراديوية الحديثة، لذا تم تشكيل فريق عمل من مختصين من عدة جهات حكومية لتقييم أبرز الدراسات والأبحاث العالمية حول مخاطر الموجات الكهرومغناطيسية التي تستخدم في تقنيات الاتصالات الراديوية.

تقرير استشراف المستقبل للتقنيات الواعدة:

يستعرض التقرير (36) خبراً وحدثاً بارزاً في عالم التقنية، ويبحث في مدى الأثر المتوقّع لتلك الأخبار والأحداث، ويقدّم (12) توقعاً مستقبلياً بخصوص تلك الأحداث لبناء تصوّر عن المستقبل المحتمل في عالم التقنية. وقد تم وضع آلية لبناء التوقّعات المستقبلية كما هو موضّح في الشكل رقم (9).

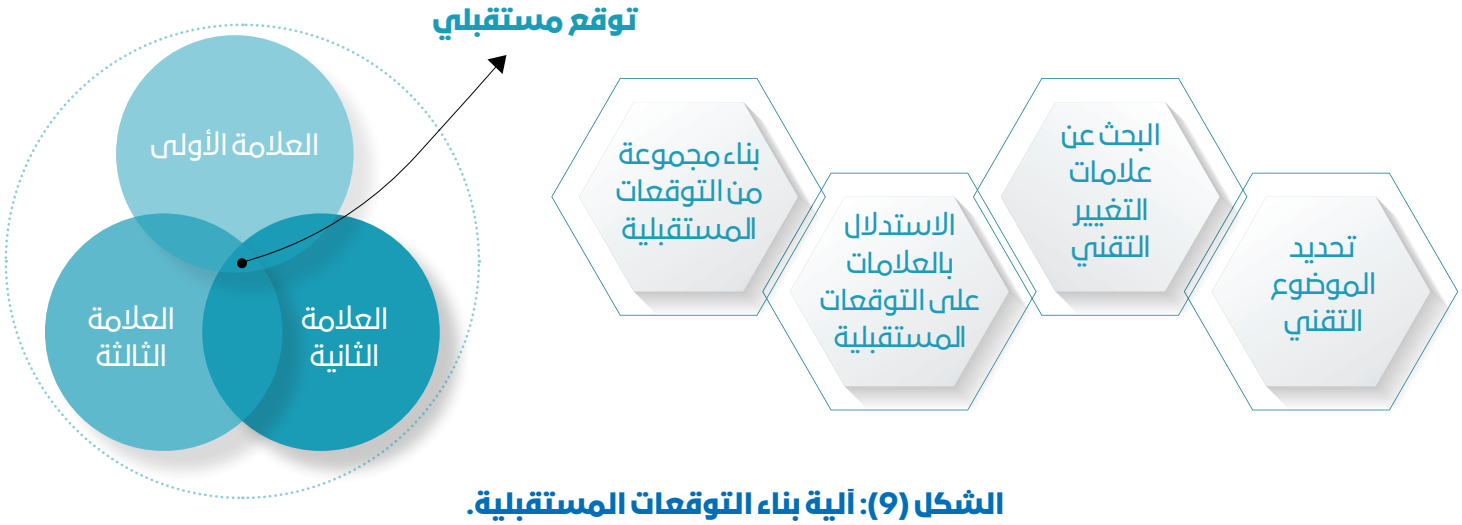

الشكل (9): آلية بناء التوقعات المستقبلية.

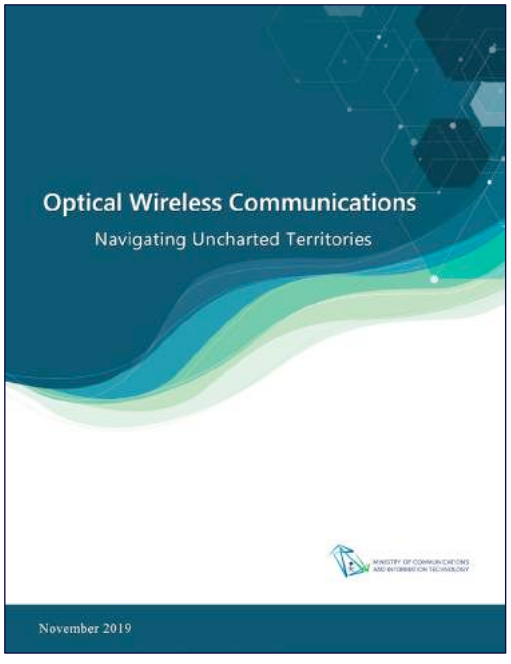

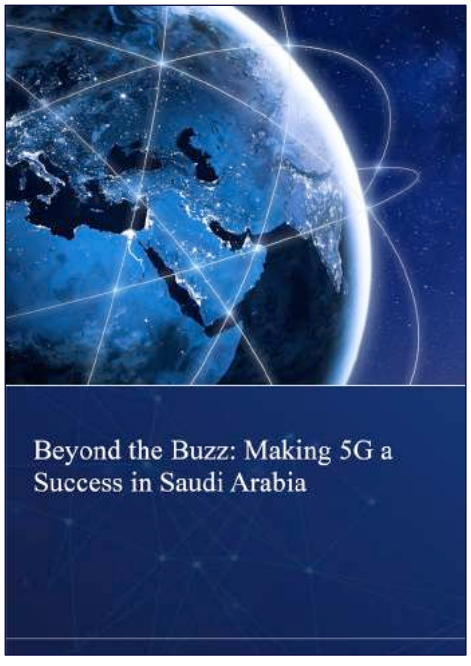

10

مساهمة الوزارة في رؤية المملكة 2030

مساهمة الوزارة في رؤية المملكة 2030

بصفتها المسؤولة والمشرفة على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إضافة إلى دورها الرئيس في اللجنة الوطنية للتحول الرقمي وإشرافها على أعمال وحدة التحول الرقمي، فإن الوزارة تسهم في رؤية المملكة 2030 على عدة مستويات يأتي في مقدمتها إسهامها في برنامج التحول الوطني، وكذلك إسهامها في برامج الرؤية الأخرى انطلاقاً من أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة المباشرة بالوزارة، إضافة إلى ذلك فقد أطلقت الوزارة استراتيجية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وقد حرصت على ربطها بأهداف وبرامج الرؤية لتحقيق الموائمة والتكامل المطلوب وتعزيز وتمكين الرؤية.

الأهداف:

ضمن إطار مساهمة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في تحقيق رؤية المملكة 2030، فقد تم تحديد مجموعة من الأهداف من المستوى الثالث ضمن رؤية المملكة 2030 ذات علاقة بالوزارة بشكل مباشر أو غير مباشر. كما وتم تحديد (3) أهداف على المستوى الثالث ضمن الرؤية لتكون تحت مسؤولية الوزارة، ويبيّن الجدول (1) والجدول (2) علاقة الوزارة بأهداف الرؤية من المستوى الثالث.

أهداف من المستوى الثالث ضمن رؤية 2030 ذات العلاقة المباشرة

2.3.1 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة في المدن السعودية
3.1.6 جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
3.3.2 تنمية الاقتصاد الرقمي ★
3.3.7 رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية
3.4.3 توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
4.1.5 توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية
4.1.6 ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
4.2.2 زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل
4.3.1 تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال
5.2.4 تطوير الحكومة الإلكترونية ★
5.3.3 ضمان تجاوب الجهات الحكومية لملاحظات عملائها ★

جدول (1): أهداف الرؤية من المستوى الثالث ذات العلاقة المباشرة بالوزارة

★ أهداف تحت مسؤولية الوزارة

أهداف الرؤية من المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة

1.2.2 تقديم خدمات ذات جودة عالية للحجاج والمعتمرين
2.5.1 تطوير وتنويع فرص الترفيه لتلبية احتياجات السكان
3.3.3 توطين الصناعات الواعدة
3.5.1 إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية
3.5.2 تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل
3.7.1 دعم الشركات الوطنية الكبرى لتعزيز ريادتها عالميًا
3.7.2 تطوير الشركات المحلية الواعدة إلى شركات رائدة إقليمياً وعالمياً
4.1.2 تحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم (خاصة في المناطق القروية)
4.3.2 زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد
5.2.3 تحسين إنتاجية موظفي الحكومة
5.2.5 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين
5.3.1 تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية

جدول (2): أهداف الرؤية من المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة بالوزارة

وقد عملت الوزارة على تطوير (15) هدفاً انطلاقاً من أهداف الرؤية الثلاث المسندة إليها ضمن برنامج التحول الوطني. ويوضّح الشكل (10) ارتباط أهداف الرؤية بأهداف الوزارة على المستوى الرابع

3.3.2 تنمية الاقتصاد الرقمي

- تأهيل رأس المال البشري السعودي المخصص لحد الفجوة الرقمية
- رفع مستوى الجودة وزيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي عبر التجارة
- تعزيز الإبتكار من خلال البحث والتطوير ودعم ريادة الشركات المحلية والرقمية
- إنشاء بنية خارجية تكون الافضل في المنطقة لجذب الاستثمار الرقمي
- زيادة تأثير التقنية الرقمية على القطاع الاجتماعي من خلال رفع الوعي الرقمي بين المواطنين والقوى
- تحسين الإنتاجية الصناعية من خلال التقنيات الصناعية
- زيادة نسبة انتشار الإنترنت ورفع السرعة في جميع مناطق المملكة

5.2.4 تطوير الحكومة الإلكترونية

- تطوير إطار حوكمة لضمان تطبيق معايير الحكومة الإلكترونية
- رفع كفاءة الإنفاق الحكومي في تقنية المعلومات
- زيادة مستوى تكامل الخدمات الرقمية والأنظمة الحكومية الداخلية
- رفع استخدام الخدمات الرقمية لتحقيق رضى العملاء
- زيادة تبني الجهات الحكومية للمنصات الموحدة

5.3.3 ضمان تجاوب الجهات الحكومية لملاحظات عملائها

- تعزيز مشاركة العملاء في تطوير وتحسين قرارات وسياسات وخدمات الجهات الحكومية
- رفع مستوى رضا العملاء عن تجاوب الجهات الحكومية
- تسريع تجاوب الجهات الحكومية مع عملائها

شكل (10): تفصيل أهداف المستوى الرابع المندرجة تحت أهداف المستوى الثالث ضمن رؤية 2030 والتي تقع ضمن مسؤولية الوزارة

برنامج التحول الوطني 2.0

يعتبر برنامج التحول الوطني 2.0 من أكبر البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030، وذلك لشموليته للعديد من القطاعات الوطنية، ويهدف البرنامج إلى تحقيق التميز في الأداء الحكومي، وتعزيز الممكنات الاقتصادية، والارتقاء بمستوى الخدمات المعيشية، وذلك من خلال تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية والرقمية، وإشراك المستفيدين في التعرف على التحديات وابتكار الحلول، ومساهمتهم في التنفيذ، وتقييم أداء مبادرات البرنامج،

وقد تم تحديد (8) محاور رئيسة للبرنامج تنص على:

- الارتقاء بالرعاية الصحية.
- تحسين مستوى المعيشة والسلامة.
- ضمان استدامة الموارد الحيوية.
- تعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي.
- تحقيق التميز في الأداء الحكومي.
- تمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل ورفع جاذبيته.
- الإسهام في تمكين القطاع الخاص.
- تطوير القطاع السياحي والتراث الوطني.

وتساهم الوزارة في البرنامج من خلال تنفيذ (17) مبادرة تحقق الأهداف الثلاث المسندة إليها من رؤية المملكة 2030، وسيتم فيما يلي الاطلاع على مؤشرات ومبادرات الوزارة ضمن البرنامج ومدى الإنجاز المتحقق حيالها.

المؤشرات:

بهدف قياس مساهمة الوزارة في تنفيذ برنامج التحول الوطني وتحقيق مستهدفاته، وتقييم مستوى النتائج المتحققة من خلال أعمال الوزارة في البرنامج، أسندت للوزارة (10) مؤشرات لقياس الأداء مرتبطة بأهداف المستوى الثالث و(18) مؤشر لقياس الأداء مرتبطة بأهداف المستوى الرابع.

وقد تمكّنت الوزارة من تحقيق المستهدفات وتجاوزها لعدد من المؤشرات، ففيما يخص المؤشرات المرتبطة بهدف زيادة نسبة انتشار الإنترنت ورفع السرعة في جميع مناطق المملكة، تم الوصول إلى نسبة تغطية شبكات النطاق العريض اللاسلكية (أكثر من 10 ميجابت بالثانية) بالمناطق النائية بلغت (47.8%)، بينما كانت النسبة المستهدفة (42%).

كما وصلت نسبة تغطية الألياف الضوئية للمنازل في جميع مناطق المملكة إلى (52.6%)، في حين كان المستهدف (50%). ووصلت نسبة الطيف الترددي المتوفر لتقديم خدمات الاتصالات العامة المتنقلة إلى (114%) مقارنة بالمستهدف (80%). وفي مجال تطوير الحكومة الإلكترونية، بلغ مستوى نضج تحول الخدمات الحكومية الرئيسية إلكترونياً (رقمياً) ما نسبته (81.29%)، وبذلك تكون قد فاقت المستهدف لعام 2019م الذي تم تحديده عند (70%). بينما تم تحقيق المستهدف لعدد البيانات الحكومية الإلكترونية المتاحة على قناة التكامل الحكومية (GSB) بواقع (182) جهة.

أما بخصوص تأهيل رأس المال البشري السعودي المتخصص لسد الفجوة الرقمية، فقد بلغ عدد الكوادر السعودية التي يتم تدريبها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات إلى (18,635) كادر، بينما كان المستهدف (11,000).

ويعود عدم تحقيق المستهدف في مؤشر ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر الابتكار العالمي (GII) إلى تعدد الأدوار المساهمة والجهات المشاركة المعتمد عليها لقياس التقدم في أداء المؤشر، حيث انخفض ترتيب المملكة في جميع محاوره الفرعية (المؤسسات، ورأس المال البشري والبحوث، وتطور الأسواق، والبنية التحتية ومخرجات المعرفة والتقنية، والمخرجات الإبداعية)، وذلك باستثناء محور تطور الأعمال، ويواجه المؤشر تحدياً استراتيجياً وتشغيلياً يتمثل بعدم وجود حوكمة وخطة عمل بين الجهات المعنية بالمؤشر لتمكين فاعلية مؤثرات جوانب المؤشر وقياس مدى التقدم لتحقيق تحفيز وتبني جميع جوانب الابتكار على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى عدم دقة البيانات المقدمة من قبل الجهات الحكومية للمنظمات الدولية والداعمة لقيمة المؤشر، كما يواجه المؤشر تحدياً تشغيلياً آخر يتمثل بغموض مفهوم الرقمنة وسبل تبنيها في الشركات المحلية، وتعمل الوزارة حالياً على التنسيق مع الجهات المعنية بالمؤشر لتوحيد الجهود للعمل على تحسين قيمة المؤشر، إضافة إلى التحقق من توفر بيانات دقيقة وموثوقة حتى يعكس المؤشر الواقع الفعلي للتطورات الحاصلة في المملكة على صعيد الابتكار.

وبالنسبة لمؤشر نسبة مساهمة المحتوى المحلي من ناتج تقنية المعلومات، فإن القيم الحالية للمؤشر هي قيم تقديرية، يجري العمل حالياً بالتعاون مع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية على تطوير منهجية لقياس المؤشر وتحديد خط الأساس. وعند الانتهاء من تلك الأعمال سيصبح بالإمكان قياس المؤشر بشكل أكثر دقة.

وبالرغم من التراجع الذي شهده ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية بما يعادل (8) مراتب مقارنة بأدائه

في الفترة السابقة ليبتعد عن تحقيق مستهدفه في عام 2018م، فإنه بالنظر إلى أداء المؤشرات الفرعية الثلاثة للمؤشر، يظهر أن المملكة حققت الأداء الأفضل في مؤشر الخدمات الإلكترونية (OSI)، وذلك بتحقيق تقدم يعادل (17.5%)، كما حققت تقدماً في مؤشر رأس المال البشري (HCI) بما يعادل (1.3%)، بينما شهد مؤشر البنية التحتية تراجعاً بما يعادل (6,8%) مقارنة بقيمته في عام 2016م ، ويعود ذلك التأخر إلى حداثة المفاهيم التي يقيسها المؤشر مثل الحكومة المتكاملة، البيانات المفتوحة، المشاركة الإلكترونية، تعزيز المحتوى الرقمي وعدم وضوح ملكيتها على المستوى الوطني مما أدى إلى ضعف تجاوب بعض الجهات الحكومية المساهمة في أداء المؤشر ، إضافة إلى تأخر اعتماد ميزانيات المبادرات الممكنة للمؤشر. لذا قامت الوزارة بإنشاء لجنتين توجيهية وتنفيذية لدعم تقدم أعمال تحسين المؤشر.

كما تعمل الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتعديل معادلة مؤشر نسبة الوفورات الناتجة عن المبادرات الحكومية الرقمية ليشمل خطط عوائد وفر الاستثمار على منتجات وخدمات برنامج (يسّر) المشتركة، إضافة إلى الوفورات المحققة من الاستثمار في تقنية المعلومات، كما يجري العمل على تعديل مؤشر نسبة الوفورات المحققة من خلال الاتفاقيات الإطارية ليشمل حوكمة مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات للقطاع الحكومي والعام والعسكري، والبرمجيات مفتوحة المصدر، والحوسبة السحابية، والبنية المؤسسية الوطنية، وعند إجراء هذه التعديلات من المتوقع أن ترتفع قيمة المؤشرات لتحقيق المستهدفات المطلوبة.

وتواجه الوزارة صعوبات في قياس بعض المؤشرات نظراً لتباين المفاهيم المقصودة للمؤشرات، إضافة إلى صعوبة قياس بعض المؤشرات بوضعها الحالي، كما تواجه بعض المؤشرات نقصاً في توافر البيانات من مصادر موثوقة، وكذلك عدم وجود قيم أساس دقيقة لتحديد المستهدفات، كما أن طبيعة البيانات المتاحة لدى الجهات ذات العلاقة تختلف عن البيانات المطلوبة لتغذية قيم المؤشرات حدت من وضع قيم لبعض المؤشرات، بالإضافة إلى أن دورة قياس بعض المؤشرات تكون كل سنتين كمؤشر الحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية، كما شهدت بعض المؤشرات الدولية تغييراً في منهجية القياس والمؤشرات الفرعية لها مما يتطلب إعادة دراسة المؤشر وتحديد المستهدفات بناء على مستجدات المؤشر، مثل مؤشر الجاهزية الشبكية.

وتعمل الوزارة بالتنسيق مع منظومة القطاع، والجهات ذات العلاقة ومنها الهيئة العامة للإحصاء، والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) لمراجعة ودراسة المؤشرات وتبني مؤشرات قابلة للقياس، وتتواءم مع متطلبات ومستهدفات برنامج التحول الوطني، ويبيّن الجدول (3) مؤشرات الأداء ومستهدفاتها في عام 2019م.

مستوى الهدف	الهدف الاستراتيجي	المؤشر	المتحقق 2019	المستهدف 2019	المستهدف 2020
تنمية الاقتصاد الرقمي					
الهدف المؤسسي الثالث	تنمية الاقتصاد الرقمي	ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر الجاهزية الشبكية*	--	31	30
		حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	1.90%	2.8%	3.0%
		عدد الوظائف النوعية التي تم استحداثها مجال الاتصالات وتقنية المعلومات**	275,100	270,000	280,000
الهدف المؤسسي الرابع	زيادة نسبة انتشار الإنترنت ورفع السرعة في جميع مناطق المملكة	نسبة تغطية المناطق النائية بخدمات الاتصالات الأساسية (خدمة صوتية وانترنت)	100%	100%	100%
		نسبة تغطية شبكات النطاق العريض اللاسلكية (أكثر من 10 ميجابت بالثانية) بالمناطق النائية	48%	42%	70%
		نسبة تغطية الألياف الضوئية للمنازل في جميع مناطق المملكة	53%	50%	60%
		نسبة الطيف الترددي المتوفر لتقديم خدمات الاتصالات العامة المتنقلة	114%	80%	100%
		نسبة مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية – نسبة استخدام الإنترنت	95.7%	82%	85%
الهدف المؤسسي الرابع	تأهيل رأس المال البشري السعودي المتخصص لسد الفجوة الرقمية	عدد الكوادر السعودية التي يتم تدريبها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات**	18,635	11,000	21,000
	تعزيز الابتكار من خلال البحث والتطوير ودعم ريادة الشركات المحلية الرقمية	ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر الابتكار العالمي (GII)	68	52	50
	زيادة تأثير التقنيات الرقمية على القطاع الاجتماعي من خلال رفع الوعي الرقمي بين المواطنين والقوى العاملة	ترتيب المملكة العربية السعودية في المؤشر الفرعي للتأثيرات الاجتماعية ضمن مؤشر الجاهزية الشبكية NRI*	--	31	30
الهدف المؤسسي الرابع	رفع مستوى الجودة وزيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي عبر التجارة الإلكترونية ورقمنة قطاعات التعليم والصحة	حصة الخدمات الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي***	1.2%	1.50%	1.75%
	انشاء بيئة حاضنة تكون الأفضل في المنطقة لجذب الاستثمار الرقمي وتأسيس الشركات الرقمية الناشئة	نسبة مساهمة المحتوى المحلي من ناتج تقنية المعلومات	20.8%	23%	25%

مستوى الهدف	الهدف الاستراتيجي	المؤشر	المتحقق 2019	المستهدف 2019	المستهدف 2020
تطوير الحكومة الالكترونية					
المستوى الثالث	تطوير الحكومة الإلكترونية	ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية	52	40	30
		ترتيب المملكة في مؤشر البيانات المفتوحة	29	64	60
		نسبة الوفورات الناتجة عن المبادرات الحكومية الرقمية	5%	15%	20%
المستوى الرابع	رفع استخدام الخدمات الرقمية الحكومية لتحقيق رضا العملاء	نسبة استخدام الخدمات الحكومية المقدمة رقميا مقارنة بالمقدمة تقليديا***	--	20%	25%
	تطوير إطار حوكمة لضمان تطبيق معايير الحكومة الإلكترونية	نسبة تحول الجهات الحكومية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (قياس)***	--	71%	80%
	رفع كفاءة الإنفاق الحكومي في تقنية المعلومات	نسبة الوفورات المحققة من خلال الاتفاقيات الإطارية***	0%	10%	15%
	زيادة مستوى تكامل الخدمات الرقمية والأنظمة الحكومية الداخلية	مستوى نضج تحول الخدمات الحكومية الرئيسية إلكترونياً (رقمياً)	81%	70%	75%
	زيادة تبني الجهات الحكومية للمنصات الموحدة	عدد البيانات الحكومية الإلكترونية المتاحة على قناة التكامل الحكومية (GSB)	182	182	221
ضمان تجاوب الجهات الحكومية لملاحظات عملائها					
المستوى الثالث	ضمان تجاوب الجهات الحكومية لملاحظات عملائها	ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر المشاركة الإلكترونية***	67	--	30
		نسبة الجهات الحكومية التي لديها قنوات تواصل فعالة للتفاعل مع عملائها***	--	--	تحت الدراسة
		نسبة الجاهزية لتمكين استجابة الجهات الحكومية***	--	--	تحت الدراسة
		نسبة رضا العملاء عن استجابة الجهات الحكومية***	--	--	تحت الدراسة
المستوى الرابع	تسريع تجاوب الجهات الحكومية مع عملائها	نسبة التزام الجهات الحكومية لاتفاقيات مستوى الخدمة للاستجابة للجهات***	--	--	تحت الدراسة
	رفع مستوى رضا العملاء من تجاوب الجهات الحكومية	نسبة رضا العملاء عن سهولة التواصل مع الجهات الحكومية***	--	--	تحت الدراسة

جدول (3): مؤشرات أداء الوزارة ضمن برنامج التحول الوطني 2.0

* قيمة مؤشر الجاهزية الشبكية لعام 2016 م، وقد تم إصدار تقرير في نهاية عام 2019م بمنهجية ومؤشرات فرعية جديدة مختلفة عن النسخ السابقة.

** مؤشر تراكمي

*** تعمل الوزارة بالتعاون مع أصحاب المصلحة على دراسة وتحديد قيم المؤشرات والمستهدفات

المبادرات:

أسندت لمنظومة الاتصالات وتقنية المعلومات تنفيذ (17) مبادرة ضمن برنامج التحول الوطني لتعمل من خلالها على تحقيق المستهدفات التي تم تحديدها للمنظومة ضمن ثلاثة أهداف استراتيجية تتمثل في تنمية الاقتصاد الرقمي، وتطوير الحكومة الإلكترونية، وضمان تجاوب الجهات الحكومية لملاحظات عملائها.

وقد استمرت الوزارة خلال عام 2019م بتطوير ونشر البنية التحتية لخدمات الاتصالات، حيث شهدت خدمات النطاق العريض الثابت عبر شبكات الألياف البصرية مزيداً من الانتشار، كما عملت الوزارة على تحفيز الاستثمار والتوسع في نشر خدمات الاتصالات وخدمات النطاق العريض عبر الشبكات المتنقلة. وحرصت الوزارة على تهيئة البيئة التنظيمية والتشريعية الداعمة لأعمال نشر النطاق العريض بالتعاون مع الجهات المعنية، وتسعى الوزارة إلى تطوير البنية التحتية لتقديم خدمات ذات جودة عالية وأسعار مناسبة في جميع مناطق المملكة.

وفي مجال تطوير القدرات الرقمية، نفذت الوزارة العديد من المبادرات لنشر الوعي بالمواضيع الرقمية المختلفة بهدف تعزيز تبني المجتمع للتقنيات وزيادة الاستفادة منها، مما يساهم في تعزيز التحوّل الرقمي.

كما عملت على تأهيل كوادر وطنية في التخصصات التقنية ذات الأهمية والتقنيات الناشئة، لتصبح تلك الكوادر عاملاً في التطوّر التقني في المملكة.

وبخصوص تطوير الحكومة الإلكترونية، عملت الوزارة على تحسين الخدمات الحكومية الإلكترونية المقدّمة من خلال توفير رخص الأدوات الإلكترونية لقياس تجربة المستخدم للمنتجات والخدمات الرقمية الحكومية، وإطلاق تقرير مستوى نضج الخدمات الحكومية الالكترونية لعام 2019م، كما عملت على ربط المزيد من الجهات بالمنصات الحكومية الموحّدة لضمان ترابط وتكامل الخدمات الحكومية المقدّمة من مختلف الجهات الحكومية.

وسعياً من الوزارة لتكامل المبادرات وتحقيقها لأفضل النتائج بما يحقق المستهدفات المنوطة بها، عملت الوزارة على إطلاق استراتيجية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات واستراتيجية للوزارة بالموائمة مع برنامج التحول الوطني 2.0 ورؤية المملكة 2030، وبذلك يصبح لدى الوزارة والجهات ضمن منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات مسار واضح المعالم نحو تحقيق النتائج المرجوة.

ولقد واجهت الوزارة بعض التحديات والصعوبات في تنفيذ بعض المبادرات، تمثلت في عدم اعتماد الميزانية لبعض المبادرات، والتأخر في اعتماد الميزانيات لمبادرات أخرى، إضافة إلى إجراء تعديلات وتغييرات على بعض المبادرات، مما أثر على مستوى الإنجاز فيها، ويجري العمل حالياً على تنفيذ المبادرات التي تم اعتماد الميزانية لها في الوقت الراهن، وتنفيذ المبادرات التي حصل عليها تغيير حسب الخطط المستحدثة لها، ويوضح الجدول (4) نسب الإنجاز للمبادرات، ويمكن الاطلاع على تفاصيل أكثر عن المبادرات في الملحق (د).

عنوان المبادرة	نسبة الإنجاز الفعلية	نسبة الإنجاز حسب الخطة	اعتماد الميزانية	إيضاحات
تحفيز الاستثمار في نشر شبكات الألياف الضوئية في المناطق الحضرية	77%	75%	معتمدة	
تحسين جودة واستدامة خدمات الإنترنت وتطوير بيئة مواتية لقطاع الاتصالات من خلال تحديث الأطر التنظيمية والتراخيص	52%	49%	غير معتمدة	
تحفيز التوسع في خدمات الاتصالات عن طريق توفير الطيف الترددي وتسهيل آلية الحصول على التصاريح	72%	84%	معتمدة	يعود السبب في تأخر إنجاز المبادرة إلى عدم الانتهاء من تحديد واعتماد المعلومات المطلوب تبادلها مع الجهات المعنية حسب الجدول الزمني المخطط للمبادرة، وقد تم الاجتماع مع الجهات المعنية وعقد ورشة عمل لمناقشة آلية الربط بين الجهات المعنية ومقدّمي الخدمات لتبادل المعلومات المطلوبة.
تحفيز الاستثمار في نشر خدمات الاتصالات وخدمات النطاق العريض اللاسلكية في المناطق النائية	65%	54.5%	معتمدة	
تهيئة بيئة مستدامة للنهوض بصناعة تقنية المعلومات والاتصالات ومواكبة التطورات المتسارعة	68%	68%	معتمدة	
تطوير الاستراتيجية وخارطة الطريق والممكنات الأساسية لرقمنة قطاع الصناعة والخدمات (التجارة والتعليم والصحة)	0%	60%	غير معتمدة	تعد المبادرة متأخرة جدا عن المسار المخطط لها حيث أنه لم يبدأ العمل عليها منذ عام 2018م حسب الجدول الزمني المخطط لها، ويعود ذلك التأخير لعدم توفير التكاليف المعتمدة للمبادرة رسميا للبدء بالتعاقد، وجار العمل على تحديد المشاريع ذات الأولوية والبدء بتطوير الكراسات الخاصة بها وذلك لطرحها والبدء بالعمل بها فور توفير التكاليف المعتمدة.
تحفيز وتبني الابتكار الرقمي من خلال دعم الرياديين والشركات المحلية الرقمية	58%	58%	معتمدة	
تعزيز الأمن الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	57%	64%	معتمدة	تعد المبادرة متأخرة جزئيا عن المسار المخطط لها، حيث لم يكتمل إطار إدارة التهديدات الأمنية الرقمية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات حسب الجدول الزمني المخطط له وذلك بسبب تأخر اعتماد الميزانية حتى نهاية عام 2018م، مما أدى إلى تأخر مشاريع المبادرة.
إطلاق برنامج شامل يهدف لنشر الوعي والمعرفة الرقمية وتأهيل كوادر وطنية ذات كفاءة عالية للدفع بعملية التحول الرقمي	72%	75%	معتمدة	تسير المبادرة حسب المسار المخطط لها، فقد تم ابتعاث الدفعة الأولى من برنامج رواد التحول الرقمي، وإطلاق مشروع المهارات الرقمية للتعليم العام، وإطلاق فعالية العطاء الرقمي، وإطلاق النسخة الخامسة من برنامج بذور من أجل المستقبل، ويعود التأخر في النسبة إلى إجراء تعديلات على تفاصيل المبادرة وما تتضمنه من مشاريع.

عنوان المبادرة	نسبة الإنجاز الفعلية	نسبة الإنجاز حسب الخطة	اعتماد الميزانية	إيضاحات
تطبيق حوكمة فعالة ومعايير مشتركة للحكومة الالكترونية وتمكين تحسين تجربة المستخدم	35%	39%	معتمدة	تسير المبادرة حسب المسار المخطط لها، فقد تم الانتهاء من توفير رخص الأدوات الإلكترونية لقياس تجربة المستخدم للمنتجات والخدمات الرقمية الحكومية، وإطلاق تقرير مستوى نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية لعام 2019م، ويعود سبب تأخر نسبة الإنجاز عن النسبة المستهدفة إلى إعادة تفصيل المبادرة وحذف وإضافة مشاريع جديدة، إضافة إلى تخفيض أسقف بعض المبادرات، مما أدى إلى حذف بعض المشاريع، لذا فإن نسبة الإنجاز لا تعكس الأعمال المنجزة الفعلية ضمن المبادرة.
تطوير وتفعيل منصات الحكومة الشاملة والمفتوحة.	44%	44%	معتمدة	
إطلاق أنظمة وتطبيقات ذكية مشتركة للتعاملات الحكومية	37%	37%	معتمدة	
إطلاق السحابة الحكومية ورفع مستوى التكامل الحكومي	33%	36%	معتمدة	يعزى التأخر في المبادرة إلى التأخر في اعتماد المبادرة مالياً، حيث تم اعتمادها من قبل مركز كفاءة الإنفاق في شهر أغسطس لعام 2019م، وجار العمل على اعتمادها من قبل لجنة البرنامج.
ترشيد الإنفاق الحكومي وتفادي الازدواجية في الاستثمار على تقنية المعلومات	29%	34%	معتمدة	يعود التأخر في المبادرة للتأخير في التعاقد بمشروع الشراء الموحد بما يخص مجال تقنية المعلومات بسبب طول مدة صدور التفويض الخاص به، وقد تم تكليف مركز كفاءة الإنفاق بقيادة هذه المهمة من قبل المقام السامي، كما أن إعادة تفصيل المبادرة وحذف وإضافة مشاريع جديدة أدى إلى عدم التقدم في إنجاز المبادرة.
تطوير قنوات التواصل للمشاركة الإلكترونية تشمل ملاحظات وشكاوى العملاء، ومنصة لمتابعة استجابة وتجاوب الجهات الحكومية	0%	50%	غير معتمدة	
تطوير واعتماد "اتفاقيات مستوى الخدمات" تتعلق بتجاوب كل جهة حكومية مع ملاحظات وشكاوى عملائها	0%	100%	معتمدة	تم تصنيف هذه المبادرة ضمن "المبادرات غير الحتمية" ضمن برنامج التحول الوطني، ولم يتم صرف ميزانية المبادرة رغم اعتمادها. لذلك فالعمل على المبادرة متوقف في الوقت الحالي.
إنشاء دور وظيفي مسؤول عن متابعة وتحليل جودة وسرعة استجابة جميع الجهات الحكومية لملاحظات عملائها وتطوير قدراتها	0%	65%	غير معتمدة	
إنشاء المجلس الوطني للتحول الرقمي	100%	100%	معتمدة	

جدول (4): نسب الإنجاز لمبادرات الوزارة ضمن برنامج التحول الوطني

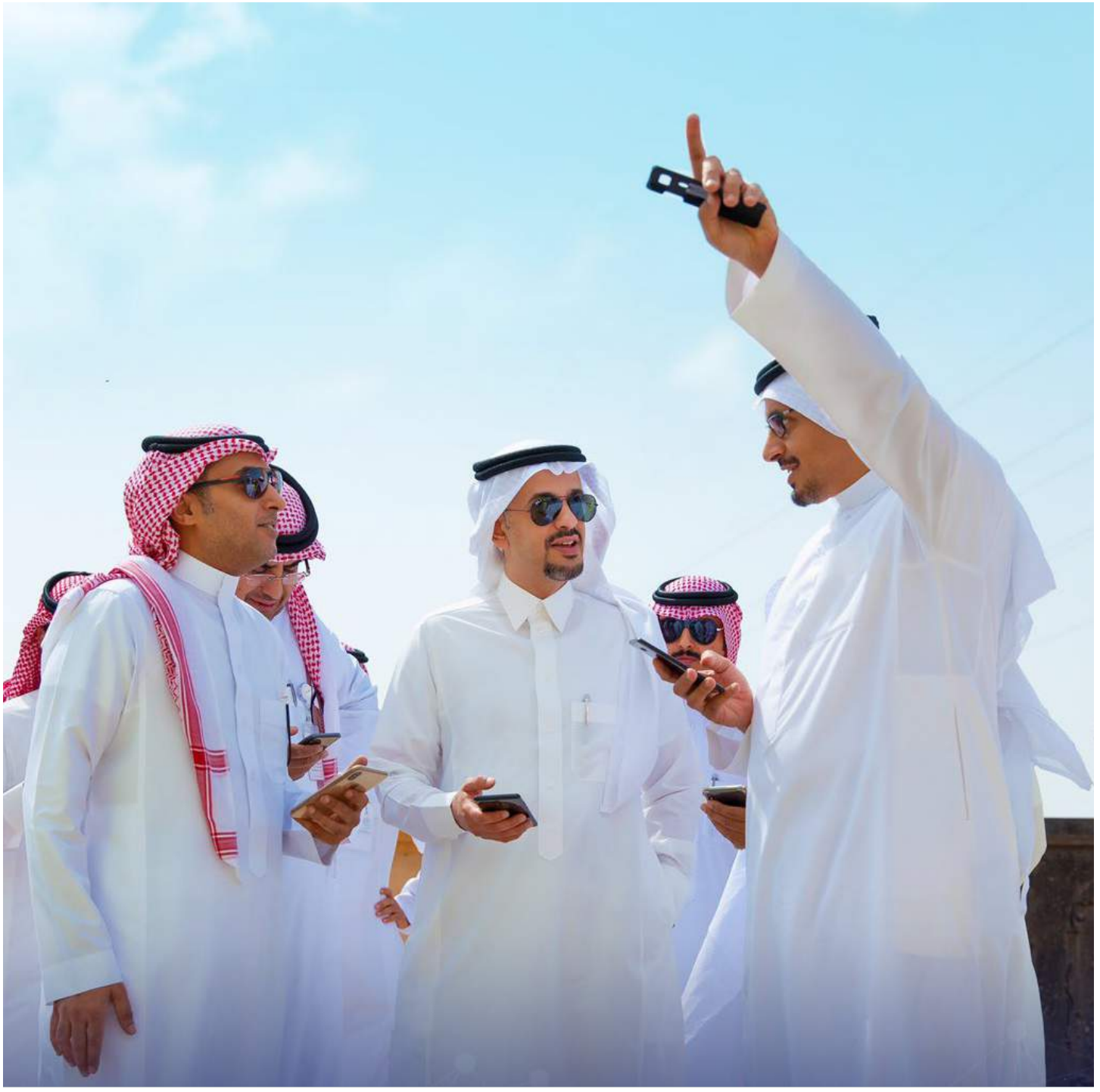

11

مساهمة الوزارة في تحضيرات رئاسة المملكة لمجموعة العشرين

G20
SAUDI ARABIA 2020

مساهمة الوزارة في تحضيرات رئاسة المملكة لمجموعة العشرين

تعتبر مجموعة العشرين المنتدى الرئيسي في مجال التعاون الاقتصادي الدولي، حيث يضم المنتدى أكبر الاقتصادات العالمية، ويضم قادة يمثلون دولاً متقدمة ونامية، كما أن الدول الأعضاء في مجموعة العشرين يمثلون (80%) من الناتج الاقتصادي العالمي، ويجتمع ممثلوا هذه الدول بهدف مناقشة القضايا المالية والاجتماعية والاقتصادية.

تعد قمة مجموعة العشرين الرياض 2020 القمة الخامسة عشر للمجموعة، وستكون هذه هي القمة الأولى التي تستضيفها المملكة للمجموعة، والقمة الثانية المستضافة في الشرق الأوسط. وتسعى المملكة من خلال استضافتها للقمة تحت عنوان "اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع" إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تم تحديدها على النحو التالي:

تمكين الإنسان:

من خلال تهيئة الظروف التي يتمكن فيها الجميع، خاصة النساء والشباب، من العيش والعمل وتحقيق الازدهار.

الحفاظ على كوكب الأرض:

من خلال تعزيز الجهود المشتركة لحماية الموارد العالمية.

تشكيل آفاق جديدة:

من خلال تبني استراتيجيات جريئة وطويلة المدى لمشاركة منافع الابتكار والتقدم التقني.

ونظراً لأهمية التحول الرقمي في أجندة مجموعة العشرين كأحد ركائز الاقتصاد العالمي، تسعى المملكة لإبراز واقعها المشرف في العالم الرقمي، وإنجازاتها المتميّزة في مجال التحول الرقمي. وسيكون للوزارة دور محوري وأساسي في هذا المجال نظراً لدورها القيادي في التحول الرقمي.

وتحرص الوزارة على نجاح مساهمتها في تجهيزات رئاسة المملكة لمجموعة العشرين، حيث عملت على حوكمة فريق عمل الاقتصاد الرقمي من خلال تشكيل لجنتين رئيسيتين للإشراف والمتابعة على أعمال الفريق برئاسة معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات ووكيل التخطيط والتطوير في الوزارة.

كما وعملت الوزارة على تمثيل المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة فريق عمل الاقتصاد الرقمي في مجموعة العشرين ومساهمته في إنجاح أجندة فريق العمل خلال سنة الرئاسة لعام 2019م في اليابان والخروج بالبيان الوزاري.

واستعداداً لرئاسة مجموعة العشرين لعام 2020م، طور الفريق المسؤول أجندة فريق عمل الاقتصاد الرقمي، والتي تحتوي على ست أولويات رئيسية تناقش أهم المواضيع العالمية المتعلقة بملف الاقتصاد الرقمي، وهي: الذكاء الاصطناعي، تدفق البيانات عبر الحدود، والمدن الذكية، وقياس الاقتصاد الرقمي، والأمن السيبراني.

وسيعمل فريق عمل الاقتصاد الرقمي على تحديد الأولويات التنظيمية التي تتطلب تعاوناً دولياً لإيجاد حلول للمواضيع المستجدة نظراً لتوسّع التحوّل الرقمي،

وذلك من خلال مناقشة المحاور التالية:

تطوير ذكاء اصطناعي موثوق:

حيث يتوقّع أن تصل القيمة الاقتصادية المضافة من الذكاء الاصطناعي إلى (1.3) تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030م، بنسبة زيادة تصل إلى قرابة (1.2%) سنوياً على الناتج المحلي الإجمالي عالمياً.

تحسين تدفق البيانات:

تؤثر القيود على تدفق البيانات سلباً على الأداء والنمو الاقتصادي، حيث تعيق نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي بنسبة (1.7%).

تحسين قياس الاقتصاد الرقمي:

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الرقمي بسرعة تزيد (2.5) مرات عن الاقتصاد العالمي، ومع ذلك لا يوجد حالياً معايير واضحة لقياس الاقتصاد الرقمي.

رفع مستوى الأمن الرقمي في الأنظمة الاقتصادية العالمية:

يصل حجم الخسائر من الهجمات الإلكترونية إلى (600) مليار دولار أمريكي سنوياً، بما يبلغ نسبة حوالي (1%) من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي.

تعزيز الشمولية من خلال المدن الذكية:

يقطن (55%) من سكان العالم في المدن، ومن المتوقّع أن ترتفع النسبة إلى (68%) بحلول عام 2050م، ومن هنا تظهر أهمية تطوير المدن الذكية.

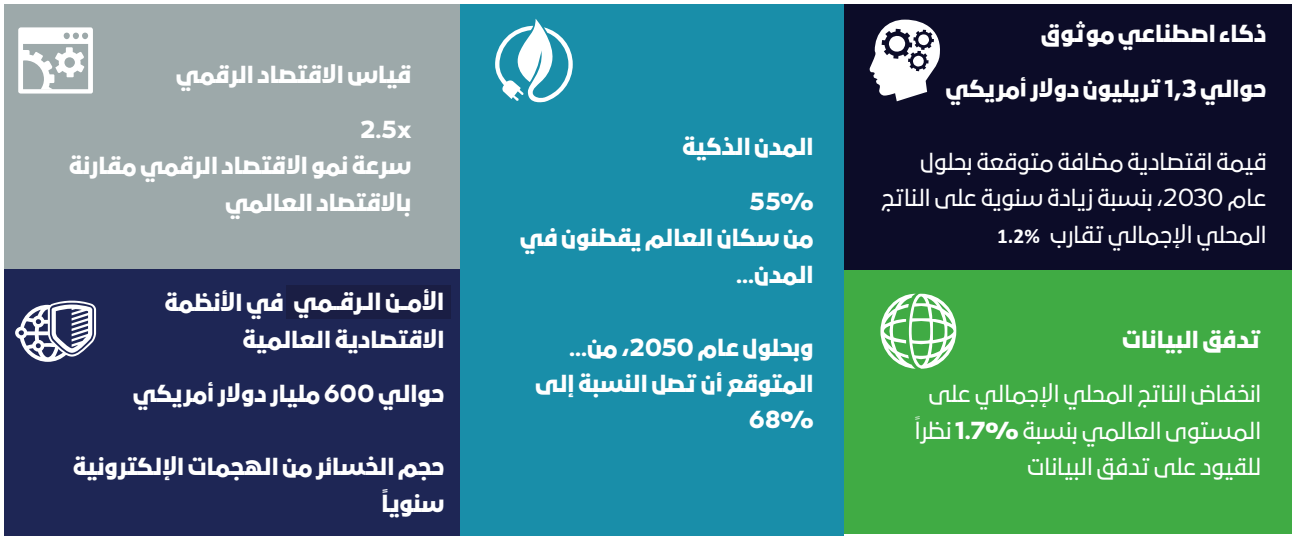

كما وعمل الفريق على تطوير مبادرتين: اتصال الانترنت بين العالم بحلول 2030، ورفع مهارات الشباب بحلول 2030. حيث تم تطوير اهدافها ومخرجاتها عالية المستوى والتي تتطلب ضرورة التعاون الدولي ليس فقط في وضع السياسات المحفزة لتطوير الاقتصاد الرقمي بل وفي العمل على تنفيذها وتحقيق مستهدفاتها المتمحورة حول الشمولية، والتمكين وتوفير فرص مناسبة للجميع.

كما عملت الوزارة على الموائمة مع جميع دول مجموعة العشرين لضمان التوافق فيما بين جميع الدول الأعضاء والدول المدعوة لرئاسة المملكة على الأولويات المطروحة في الأجندة والمخرجات المقترحة.

ولضمان توافق موقف المملكة مع المخرجات المقترحة لأولويات أجندة فريق عمل الاقتصاد الرقمي، حرصت الوزارة على التواصل المستمر مع عدد من الجهات المعنية وذات العلاقة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، وزارة الاقتصاد والتخطيط، والهيئة العامة للإحصاء، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، والهيئة الملكية لمدينة الرياض، والهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وعملت الوزارة مع مجموعات التواصل الممثلة بالقطاع الخاص والمجتمع المدني ضمن ملف مجموعة العشرين للأخذ بمرئياتهم ومقترحاتهم حول الأولويات المطروحة لأجندة فريق عمل الاقتصاد الرقمي لعام 2020م ولتعزيز مشاركتهم.

وتسعى الوزارة من خلال مساهمتها في تجهيزات المملكة لرئاسة مجموعة العشرين إلى إبراز الجهود والإنجازات التي حققتها المملكة في السنوات الماضية على صعيد التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي، والخطوات المتسارعة التي تخطوها المملكة لتكون في مصاف الاقتصادات الكبرى على المستوى العالمي.

المساهمة في توفير خدمات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية

- ساهم فريق الاتصالات وتقنية المعلومات ضمن اللجنة اللوجستية لقمة مجموعة العشرين بقيادة
- الوزارة وعضوية عدد من الجهات في توفير عدد من خدمات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية بجودة عالية لمواقع الاجتماعات والوفود الرسمية
- والفعاليات والقمم المصاحبة خلال دورة المملكة الرئاسية، والتي انطلقت في شهر ديسمبر لعام 2019.
- ولأهمية هذا الحدث تم تشكيل فريق عمل مكون من الوزارة وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ومزودي الخدمة
- في المملكة لتهيئة جميع المواقع المرتبطة بأعمال القمة حول المملكة من خلال:

إجراء المسوحات الميدانية لجميع المواقع لتحديد الاحتياجات الخاصة لكل موقع.

توفير خدمة الاتصالات والإنترنت المتنقل عالية السرعة في مواقع الاجتماعات وسكن الوفود وتحسين التغطية الداخلية.

توفير دوائر إنترنت عالي السرعة وتوفير الشبكة الداخلية (WiFi) لخدمة الوفود المشاركة خلال الاجتماعات.

الحماية من الهجمات الإلكترونية والحفاظ على استمرارية الأعمال ومنع مرور البيانات الضارة.

الدعم الفني على مدار الساعة خلال الاجتماعات لضمان استمرارية عمل لخدمة.

12

المشاركات الدولية والفعاليات

قمة الحكومات العالمية

تشكل قمة الحكومات العالمية المقامة في مدينة دبي منصة مثالية لتبادل المعرفة والأفكار وأفضل الممارسات حول سبل الإبداع والريادة في الخدمات الحكومية، والتي تعتبر هدفاً لحكومات المستقبل في سعيها لتحقيق السعادة للمتعاملين والوصول إلى منظومة متكاملة من التعاون والعمل المشترك بين القطاعين الحكومي والخاص. وقد حضر القمة أكثر من (3,500) شخصية بينهم عدد من القيادات والوزراء والمسؤولين الحكوميين وكبار المتحدثين وصناع القرار والخبراء والرؤساء التنفيذيين ورواد الفكر والابداع الحكومي.

على هامش القمة، تم عقد لقاء مع وزارة التنمية الرقمية والاتصالات ووسائط الإعلام الروسية، وعدد من رؤساء مجموعة من الشركات التقنية الروسية، للتباحث في سبل تعزيز التعاون الثنائي في مجال الاتصالات والتحول الرقمي.

المؤتمر العالمي للهواتف المحمولة (MWC)

المؤتمر العالمي للهواتف المحمولة (Mobile World Congress - MWC) هو أكبر مؤتمر في العالم مُختص بإعلان كل ما هو جديد في قطاع الاتصالات وتقنياتها. كما يُقام هذا المؤتمر بشكل سنوي في شهر فبراير من كل عام في إسبانيا وتحديداً في مدينة برشلونة.

ويشهد المؤتمر حضوراً ضخماً منذ انطلاقه في عام 2006م، كما ويقام على هامشه البرنامج الوزاري والذي يحضره أكثر من (2,000) شخص، لمناقشة التطورات التقنية الرئيسية واتجاهات السياسات في قطاع الاتصالات المتنقلة. وقد شاركت الوزارة في المؤتمر من خلال كلمة لمعالي الوزير ألقاها في المؤتمر وعدد من الاجتماعات الثنائية مع شخصيات بارزة في المؤتمر.

يمكنكم الاطلاع على الفيديو المرافق من خلال مسح الـ (QR code)

المنتدى الاقتصادي العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شارك في النسخة العاشرة من المنتدى الذي يختص بمواضيع الإصلاحات الاقتصادية لضمان التنافسية في عصر الثورة الصناعية الرابعة، وتلبية توقعات شباب المنطقة في مجال ريادة الأعمال نحو (1,000) شخص من قادة الحكومات ورؤساء الشركات والمجتمع المدني من نحو (50) دولة حول العالم، وأكثر من (100) شركة ناشئة من أنحاء العالم العربي، بالإضافة إلى شركات الخدمات المصرفية والمالية، والصناعات الاستهلاكية، والطاقة، والبنية التحتية والتنمية الحضرية، والسفر والسياحة. وقد ألقى معالي نائب الوزير كلمة في المنتدى وعقد اجتماعات ثنائية رفيعة المستوى.

المنتدى السعودي المصري للاقتصاد الرقمي

نظّمت الوزارة بالمشاركة مع نظيرتها المصرية المنتدى المصري السعودي للاقتصاد الرقمي في جمهورية مصر العربية، وأتى هذا لبحث فرص الاستفادة من الموارد والقدرات المتاحة لدى الدولتين لصناعة تجربة تعاون رقمية استثنائية ستعزز من سرعة التحول نحو الاقتصاد الرقمي. كما شاركت الهيئة العامة للاستثمار في المنتدى، بالإضافة إلى شركة زين، ورؤساء عدد من الشركات السعودية التقنية، ووصل عدد حضور المنتدى إلى (250) شخص.

وعلى هامش المنتدى، تم توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة البريد السعودي ونظيرتها المصرية، كما تم تدشين الشراكة الرقمية السعودية المصرية لبناء اقتصاد ومجتمع رقميين، وإطلاق عددٍ من المبادرات الرقمية.

طريق الحرير الرقمي

ضمن أعمال الدورة الثانية لمنتدى القمة للتعاون الدولي للحزام والطريق تحت عنوان "البناء المشترك للحزام والطريق وبدء المستقبل الجميل" المنعقد في العاصمة الصينية بكين، والذي تضمن (12) منتدى فرعياً، عُقد المنتدى الفرعي لطريق الحرير الرقمي بحضور مسؤولين على مستوى وزاري، إضافة إلى مسؤولين من منظمات دولية وعدد من رجال الأعمال والخبراء والعلماء من جميع أنحاء العالم. وقد شاركت الوزارة في المنتدى الفرعي لطريق الحرير الرقمي لترسيخ العلاقات السعودية الصينية الوثيقة، وليكون طريق الحرير الرقمي امتداداً لتلك العلاقات نحو منحىً اقتصادي جديد بالاستفادة من كافة الممكنات والابتكارات الرقمية لدى الجانبين.

الاجتماع الوزاري للاقتصاد الرقمي بمجموعة الدول العشرين (G20)

شاركت الوزارة في الاجتماع الوزاري للاقتصاد الرقمي لدول مجموعة العشرين (G20)، والمنعقد في مدينة تسوكوبا اليابانية. وقد ألقى معالي الوزير كلمة خلال الاجتماع الوزاري، أوضح فيها أبرز الإنجازات التي حققتها المملكة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، موضحاً مُساهمة المملكة الفعلية في مواضيع مجموعة العشرين التي طُرحت من قبل اليابان، ومؤكداً على التزام المملكة بجدول أعمال مجموعة العشرين وفريق عمل الاقتصاد الرقمي، والإشادة بالاهتمام بالتقنيات المستقبلية الحديثة، وتقنيات الجيل الخامس، التي ستفتح المجال واسعاً أمام العديد من التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والواقع الافتراضي، والروبوتات، والمدن الذكية.

كما عقدت عدد من الاجتماعات الثنائية على هامش الاجتماع الوزاري، تضمنت اجتماعاً مع وزير الصناعة وتقنية المعلومات بجمهورية الصين، ووزير الشؤون الداخلية والاتصالات باليابان، ووزير الاتصالات وتقنية المعلومات بجمهورية إندونيسيا، ورئيس وزراء إستونيا، بالإضافة إلى الاجتماع مع الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات. ووقع معالي الوزير مذكرة تعاون بين الوزارة ووزارة الشؤون الداخلية والاتصالات باليابان في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لتعزيز التعاون بين البلدين في هذا الجانب.

أسبوع الأمم الذكية والابتكار
(Smart Nation Innovations Week)

شاركت الوزارة بوفد رفيع المستوى في أسبوع الأمم الذكية المنعقد في سنغافورة. وعلى هامش الزيارة القى معالي نائب الوزير كلمة تتلخص في عرض إنجازات المملكة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، كما تم التطرق إلى التحول الرقمي الذي تشهده المملكة في الخدمات الحكومية، وزيادة سرعات الانترنت، ودور الوزارة في دعم رواد الأعمال والابتكار في المملكة.

وعلى هامش المنتدى، تم عقد لقاء مع وزير الاتصالات والمعلومات في جمهورية سنغافورة، وكبير وزراء الدولة المسؤول عن الحكومة التقنية (Govtech) في جمهورية سنغافورة، ورئيس المهندسين بوزارة الصناعة وتقنية المعلومات في جمهورية الصين الشعبية. إضافة إلى زيارة مركز (Block 71) وجامعة سنغافورة الوطنية (NUS) لدعم رواد الأعمال والابتكار.

مؤتمر الاتصالات العالمي للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

يُقام مؤتمر عالم الاتصالات سنوياً منذ عام 1971م تحت مظلة الاتحاد الدولي للاتصالات، ويجمع المؤتمر القطاعين العام والخاص لفتح قنوات للحوار وإيجاد الحلول لأهم التحديات التي تواجه القطاع، ومنذ عام 2015م يركز المؤتمر على أهمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قيادة النمو في القطاع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبحث سبل تعزيز نمو المنشئات الصغيرة والمتوسطة.

وقد شاركت الوزارة في المؤتمر المقام في مدينة بودابست بوفد رفيع المستوى، وتم الالتقاء مع ممثلي عدد من الدول لمناقشة مواضيع تعزيز الابتكار التقني، وملفات الاقتصاد الرقمي العالمي، وتوطين مراكز البحث والتطوير المتخصصة في الذكاء الاصطناعي في المملكة، وسبل دعم الابتكار وتحفيز ريادة الأعمال، والمبادرات المشتركة.

مبادرة مستقبل الاستثمار (FII)

تُعد مبادرة مستقبل الاستثمار منصة دولية رائدة في مجال الاستثمار لتشجيع التواصل العالمي بين المستثمرين والمبتكرين والقادة الذين يتمتعون بالقدرة على تشكيل مستقبل الاستثمار العالمي. وتهدف المبادرة إلى استغلال الفرص الاستثمارية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتمكين الابتكار وتفعيل التقنيات المتقدمة، بالإضافة إلى استكشاف ومعالجة التحديات العالمية. وتواصل المبادرة في عامها الثالث مسعاها في بناء شبكة فعّالة تضم أهم الأطراف المؤثرة في الساحة العالمية، إضافة إلى تسليط الضوء على القطاعات الناشئة التي ستعمل على رسم مشهد الاستثمار الدولي وتشكيل مستقبل الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة المقبلة. وقد تحدّث معالي الوزير خلال مشاركته عن دور الاقتصاد الرقمي في تحفيز التحول في المملكة، ودور التقنيات الناشئة في تشكيل المجتمعات الرقمية عالمياً، وذلك ضمن الجهود لتعزيز الاستثمارات في المنظومة الرقمية والابتكار، بالإضافة إلى عقد عدد من الاجتماعات الثنائية رفيعة المستوى لمناقشة فرص الاستثمار في البنية الرقمية في المملكة. كما شارك معالي الوزير في حوار "اغتنام الفرص في المجتمعات الرقمية".

مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات التابع لجامعة الدول العربية في دورته الثالثة والعشرون

تكاتفًا لتحقيق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، عُقد مجلس وزراء العرب للاتصالات والمعلومات في الرياض برئاسة المملكة ممثلة بالوزارة، لمواجهة التحديات وابتكار الحلول للمضي نحو رسم تطلعات أكثر من (450) مليون عربي تحت شعار "طموح عربي لجيلٍ رقمي".

يعد هذا الحضور أكبر تجمع وزاري في تاريخ اجتماعات المجلس، وحرصاً على أن تكون الاستضافة تليق بمكانة المملكة على الصعيد الرقمي،

فقد تم إطلاق العديد من المبادرات والفعاليات المصاحبة للمجلس وتتمثل في التالي:

- الإعلان العربي الرقمي المشترك.

جلسة حوارية رفيعة المستوى على هامش الحدث، والتي تمحور موضوعها حول تحديات مستقبل الاقتصاد الرقمي في العالم العربي.

- الاجتماع الوزاري لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات.

- معرض التحول الرقمي، لاستعراض أبرز إنجازات التحول الرقمي في المملكة، وذلك بمشاركة أكثر من (20) جهة من القطاع العام والخاص في المملكة.

- تسمية الرياض العاصمة العربية الرقمية، وذلك نظير الجهود المبذولة من قبل المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

وقد حضر المجلس أكثر من (14) وزير للاتصالات والمعلومات من الدول العربية، بالإضافة إلى ممثلين من المنظمات الدولية وهما الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، والمدير العام للاتحاد البريدي.

مؤتمر البنية الرقمية الأول

يمثل مؤتمر البنية الرقمية منصة هامة لتبادل الخبرات والتجارب العلمية والعملية في مجال البنية الرقمية، وإبراز جهود الوزارة في بناء بنية تحتية قوية ومتطورة تكون قادرة على دعم التقنيات المستقبلية، وخدمات الجيل الخامس (5G)، وانترنت الأشياء (IoT)، والذكاء الاصطناعي (AI)، وإنشاء المدن الذكية في المملكة.

مؤتمر تقنية القطاع غير الربحي 2019 (حلول)

نظّمت الوزارة النسخة الثالثة من معرض ومؤتمر تقنية القطاع غير الربحي (حلول 2019)، والذي يهدف إلى تسليط الضوء على التحول الرقمي واستخدامات التقنيات الحديثة في هذا المجال، بالإضافة إلى مواكبة التقدم التقني والاستفادة من الحلول المناسبة للقطاع غير الربحي.

وتماشيا مع خطط التحول الرقمي، والذي والذي يعتبر أحد الركائز الأساسية لرؤية المملكة 2030، فإنه يتعين على القطاع غير الربحي المضي قدما على نفس الطريق لتحقيق رؤية 2030، ووضع خطط للتحول لضمان تحقيق التكامل مع القطاعات الأخرى، لذا فقد تم من خلال المؤتمر تسليط الضوء على المحاور الهامة، والتي تساعد القطاع غير الربحي على التحول الرقمي ، متمثلة بأنظمة تخطيط الموارد في المنظمات غير الربحية، والمصادر المفتوحة في المنظمات غير الربحية، ورقمنة القطاع غير الربحي، واستخدام ومشاركة البيانات، وقد شارك في هذه النسخة من المؤتمر (700) شخص يمثلون أكثر من (400) جهة خيرية، و(24) متحدث، بالإضافة إلى شركات تقنية عالمية ومحلية، كما تضمن المؤتمر (25) ركناً تعريفياً لشركات وجمعيات خيرية.

المعرض السعودي لإنترنت الأشياء

أشرفت الوزارة على تنظيم المؤتمر والمعرض السعودي الدولي لـ (إنترنت الأشياء) في نسخته الثانية، وقد سلّط المؤتمر الضوء على آخر ما تم التوصل إليه في مجال إنترنت الأشياء، ليكون منصة رائدة لمشاركة ومناقشة ومشاهدة أحدث الأبحاث في جميع مجالات تطوير إنترنت الأشياء، وما يرتبط بها من تقنيات ناشئة أخرى، مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والـ(Machine Learning)، وغيرها من التقنيات الناشئة ذات الأهمية.

شارك في المؤتمر أكثر من (200) شركة محلية وعالمية، كما أسهم في ورش العمل المصاحبة للمؤتمر أكثر من (50) متحدثا من الخبراء والأكاديميين والباحثين ورؤساء الشركات الوطنية والعالمية في قطاع التقنية، وتم الاطلاع على الإنجازات والتطورات في عالم التقنية والإنترنت، إلى جانب استعراض الجهات المشاركة بمنجزاتها في الحلول التقنية وجهودها في دعم رؤية المملكة 2030، كما أقيم على هامش المعرض والمؤتمر منتدى للأمن السيبراني.

هاكاثون التمور

أطلقت الوزارة بالشراكة مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمركز الوطني للنخيل والتمور، وغرفة الرياض، ووادي طيبة، هاكاثون التمور «Dates Hack-athon». وذلك بهدف تسخير التقنيات الحديثة لتعزيز صناعة إنتاج التمور في المملكة لتصل إلى المركز الأول عالمياً، من خلال دعوة رواد الأعمال، والمبتكرين، وخبراء التقنية، إضافةً إلى مطوري التطبيقات الذكية وتوجيه إمكانياتهم نحو إيجاد حلول تقنية مبتكرة، تسهم في زيادة كفاءة الإنتاج، ورفع الجودة، وخفض التكلفة.

حيث حظي المشاركون في «هاكاثون التمور»وعلى مدى أيام انعقاده الثلاثة بالدعم من خلال مجموعة من برامج التدريب المكثفة وورش العمل، لتمكينهم من بناء نماذج أولية لحلولهم المبتكرة، وصولاً إلى احتضان المشاريع الثلاثة الفائزة. ويسعى «هاكاثون التمور» من خلال مجالاته المختلفة المتركزة على تقنيات الثورة الصناعية الرابعة المتمثلة في الذكاء الاصطناعي، الطباعة ثلاثية الأبعاد، وإنترنت الأشياء ومسار التجارة الالكترونية لإيجاد الحلول المتعلقة بالشحن والدفع وتوفير المستلزمات والأدوات، وتقديم حلول تقنية للتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في مجال الآفات والأوبئة، بالإضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة في التنبؤ والتشخيص المبكر والوقاية من هذه الأمراض، بما يسهم في جودة الإنتاج وكفاءته وكذلك التوسع والنمو في المبيعات والدخول في أسواق جديدة تُسهِم في رفع العائد الاقتصادي، وقد تم استلام (1,000) طلب للالتحاق، والاستفادة من قبل (150) مبتكر ومبتكرة متمثلين في عدد (32) مشروع.

معسكرات
رواد التقنية

أطلقت الوزارة المعسكرات التدريبية الخاصة ببرنامج رواد التقنية، والتي تهدف الى تنمية القدرات الرقمية لأصحاب المشاريع والافكار التقنية الواعدة، وتزويدهم بالمهارات اللازمة في مجالات ريادة الأعمال وتطبيقات التقنيات الناشئة، حيث تم تنظيم فعاليات البرنامج بالتوالي في كل من (جدة، الرياض، الأحساء، عرعر). ويتبعها الدخول في مسرعات أعمال رقمية في أكثر من منطقة من مناطق المملكة، إضافة إلى توفير جلسات ودورات إرشادية مقدمة من مستشارين في أكبر الشركات التقنية العالمية وخبراء من الجهات الحكومية.

كما أتاح المعسكر الفرصة لرواد الأعمال والمشاركين لاكتساب خبرة عملية في تطبيقات التقنيات الناشئة في مشاريعهم، حيث تلقّى رواد الأعمال على مدى خمسة أيام معسكراً تدريبياً مكثفاً احتوي على برنامجين، أحدهما تدريبي والآخر إرشادي، على استخدام تطبيقات التقنيات الناشئة والتي باتت تلعب دوراً متنامياً في نمو وتقدم الأعمال الرقمية.

قمة الويب العالمي للتقنية

شاركت الوزارة بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار في مؤتمر قمة الويب العالمي للتقنية المقام في العاصمة البرتغالية لشبونة، ويعد مؤتمر قمة الويب من أهم المناسبات العالمية التي تناقش أحدث التطورات التقنية وريادة الأعمال في التقنيات الناشئة.

وقد تركزت مشاركة الوزارة عبر عدد من الأركان والعروض المختلفة للتعريف بمفهوم التحول الرقمي بالمملكة والإنجازات المحققة، بالإضافة إلى دعم مجال ريادة الأعمال وجذب الاستثمارات العالمية المملكة.

وتأتي أهمية هذه المشاركة ضمن سعي الوزارة لجذب الاستثمارات الأجنبية والتعريف بالخدمات التي تقدمها للمستثمرين في هذه القطاعات، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التحول التقني والرقمي الذي تعمل المملكة على تحقيقه، إضافة إلى سعي المملكة في تحقيق بيئة مثمرة لريادة الأعمال في السوق السعودي ودعم الشراكات بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي في المملكة.

كما شاركت الوزارة في جناح "استثمر في السعودية" بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار، وقد ضم الجناح عدداً كبيراً من الجهات الحكومية، مثل وزارة الثقافة، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، ووحدة التحول الرقمي، إضافة إلى كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال، وشركة حاضنات ومسرعات الأعمال (بياك)، والشركة السعودية للاستثمار الجريء، والشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني (تقنية).

منتدى التقنيات الناشئة

أقيم منتدى التقنيات الناشئة برعاية الوزارة بهدف مناقشة الخطط والأعمال في مسيرة التحول الرقمي ودور التقنيات الناشئة في هذه المسيرة، وقد جمع المنتدى أبرز القادة وأصحاب القرار والمختصين المحليين والعالميين في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والتقنيات الناشئة، كما شاركت العديد من الشركات الرائدة في مجالات التقنيات الناشئة لعرض ما لديها من تقنيات وحلول في هذا المجال، وقد أتاح المنتدى فرصة لمناقشة أخر المستجدات وأبرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص في مجال التقنيات الناشئة، كما حظي المنتدى بدعم العديد من الجهات الحكومية والهيئات الرائدة بالمملكة

وقد ركزت النسخة الأولى من المنتدى على أحدث تطبيقات إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، وعلم البيانات، وأمن الإنترنت، والحوسبة السحابية، والبلوك تشين (Blockchain)، والواقع المعزز، والواقع الافتراضي، والروبوتات، والتعلم العميق، والتعلم الآلي، والترميز 0.4. والدور الذي سيلعبه تبني هذه التقنيات في وضع المملكة كمركز عالمي للبحوث التقنية وتطوير الثورة الصناعية الرابعة.

يذكر أن المنتدى يعد أضخم حدث متخصص في مجال التقنيات الناشئة في المملكة، حيث تجاوز عدد الحضور (1,600) مستفيد، ومشاركة (48) شركة متخصصة. وأقيمت خلال المنتدى (16) ورشة عمل بمشاركة (56) متحدث من ذوي الاختصاص والخبرة.

هاكاثون
دوري ذكاء

بدعم ورعاية من الوزارة، وبالتعاون مع الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، مع مركز الدراسات المتقدّمة في الذكاء الاصطناعي (ذكاء)، انطلق "هاكاثون دوري ذكاء"، أول دوري تقني رياضي، بمشاركة (150) فريقًا من المبرمجين ومحللي البيانات الذين تنافسوا فيما بينهم على تطوير أفضل نماذج الذكاء الاصطناعي.

واستخدمت الفرق المشاركة في "هاكاثون دوري ذكاء"، البيانات الخاصة بفرق دوري كأس الأمير محمد بن سلمان ولاعبيهم ونتائج المباريات لتوقع نتائج مباريات الجولات المتبقّية من الدوري، وبعد انتهاء كل جولة يتم الإعلان عن نتائج التوقعات والفرق المشاركة التي حققت أعلى نسب في الدقّة. ويختتم "هاكاثون دوري ذكاء" الفرق الثلاثة الفائزة بالمنافسة في يوم مباراة تتويج الفائز بالدوري، وقد وصلت قيمة الجوائز إلى أكثر من نصف مليون ريال سعودي.

معسكر تقنيات المياه

تعتبر المياه من أهم الثروات الطبيعية، وتشكّل عنصراً حيوياً لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة اليومية، لذلك فإن لتقنيات المياه من تحلية ومعالجة وإدارة للموارد المائية وغيرها الأهمية الكبرى في توفير متطلبات الحياة اليومية، ونظراً لأهمية هذه التقنيات تم العمل مع شركاء التحول الرقمي على إقامة معسكر لتقنيات المياه بهدف دعم وتعزيز الابتكارات في مجال تقنية المياه، كما أقيم عدد من الورش التدريبية في المواضيع ذات العلاقة لتعزيز المعرفة بتقنيات المياه وخصائصها للمشاركين في المعسكر، وقد تم احتضان (8) مشاريع تستند إلى (4) تقنيات مختلفة ليتم توفير الدعم اللازم لها لإطلاقها ونجاحها.

المشاركة في أعمال الدورة الـ(23) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات من خلال جناح المستقبل الرقمي

استضافت المملكة أعمال الدورة الـ(23) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، وترأس المملكة الدورة الحالية عبر قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تحت شعار "طموح عربي لجيل رقمي" بحضور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات من الدول العربية، وهي أحد الفعاليات المعتمدة على هامش قمة مجموعة العشرين التي تستضيفها المملكة في 2020م. ومن ضمن أعمال الوزارة ممثلة ببرنامج "يسّر" في فعاليات معرض التحول الرقمي المقام على هامش المجلس المشاركة بجناح المستقبل الرقمي، والذي تم من خلاله استعراض رحلة التحول الرقمي في المملكة وأبرز الإنجازات التي تمت خلال المرحلة الحالية، بالإضافة إلى الخدمات المقدّمة لدعم الجهات الحكومية في المملكة لتمكينها من خدمة المستفيدين وتقديم خدمات متطورة تواكب تطلعاتهم.

الاجتماع الـ(20) للجنة التنفيذية للحكومة الإلكترونية بدول مجلس التعاون لدول الخليج

شاركت الوزارة ممثلة ببرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسّر" في الاجتماع الـ(20) للجنة التنفيذية للحكومة الإلكترونية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعاصمة العمانية مسقط. وقد ناقشت اللجنة في الاجتماع تقرير الأمانة العامة عما تم بشأن تنفيذ قرارات اللجنة في الاجتماع السابق، كما قدمت الدول الأعضاء مجموعة من أوراق العمل، حيث خُصّصت الورقة التي قدمتها المملكة عن تصوّر لإنشاء مركز تميز في مجال الحكومة الإلكترونية بدول مجلس التعاون.

قمة الحكومة الرقمية

برعاية من الوزارة، أُطلقت هوية قمة الحكومة الرقمية العالمية، وتقام القمّة بهدف إعطاء قيمة مضافة لمفهوم الرقمنة في قطاع الحكومة، والاستفادة المثلى من ذلك. حيث تشكّل القمة نقطة الانطلاق، ومن ثم ستقام هذه القمة بشكل سنوي يتم خلالها دعوة جميع المهتمين بمجال الحكومة الرقمية على المستوى الدولي. حيث تتضمن القمّة مجموعة من العروض التقنية، وورش العمل، والجلسات الحوارية المثمرة التي من شأنها إيجاد الحلول لأبرز التحديات التي تواجه الرقمنة، بالإضافة إلى استعراض أبرز التجارب العالمية، سعياً إلى التأثير على القادة وصناع المستقبل وواضعي السياسات ورجال الأعمال لفهم الإمكانات والتوجهات وآلية التحول الرقمي الحكومي، وتغيير المفاهيم القيادية المتعلقة بالرقمنة للاستفادة منها فيما يؤثر على نهضة اقتصاد الدول وتطور المجتمعات. وعن إطلاق قمة الحكومة الرقمية العالمية.

يشار إلى أن قمة الحكومة الرقمية تعد حدثاً عالمياً يسهم في زيادة الوعي بأهمية الرقمنة على مستوى العالم، وتجمعاً دولياً يضم نخبة العاملين في قطاع تقنية المعلومات، حيث تهدف إلى جعل المملكة قائداً في التحول الرقمي، ومن أهم المراكز الرقمية على مستوى العالم.

الجلسة الحوارية "من الابتكار إلى نوبل"

استضافت الوزارة جلسة حوارية بعنوان: "من الابتكار إلى نوبل: مسيرة العالم شوجي ناكامورا"، والتي تحدث فيها الدكتور شوجي ناكامورا، الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء لعام 2014م، عن مسيرته العلمية الحافلة بالإنجازات والابتكارات العلمية. كما تحدث عن نظرياته وفرضياته في اختراعه لتقنية مصابح (LED) ذات اللون الأزرق، والتي كان لها الأثر الكبير في تطوّر صناعة الشاشات. كما تضمنت الجلسة عرضاً بعنوان "ما بعد الجيل الخامس - Be-yond 5G"، قدمها الدكتور بون أوي، البروفيسور في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، والمتخصص في الاتصالات اللاسلكية الضوئية، والذي كانت له نجاحات في استحداث تقنيات اتصالات ضوئية بسرعات تفوق (2000) ميجابت/الثانية، والذي يعدّ رقماً قياسياً عالمياً.

ويمكنكم مشاهدة كامل الجلسة الحوارية من خلال مسح الـ (QR code)

يمكنكم الاطلاع على الفيديو المرافق من خلال مسح الـ (QR code)

13

مبادرات المسؤولية الاجتماعية

تطبيق ومنصة حج ذكي

أطلقت الوزارة النسخة الثانية من مبادرة "حج ذكي" في موسم الحج 1440هـ، لتعلن عن نقلة نوعية في رحلة التحول الرقمي لرؤية المملكة 2030 التي تحظى بإشراف ومتابعة ودعم القيادة الرشيدة. وأتى ذلك في إطار الجهود التي يبذلها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والمتزامنة مع جهود كافة القطاعات الحكومية والأهلية ذات الصلة، التي تأتي جميعها بهدف تسخير أفضل الوسائل التي من شأنها أن تيسّر لضيوف الرحمن تأدية مساكنهم. وقد تضمنت المرحلة الثانية من حج ذكي عدد من المبادرات الفرعية على النحو التالي:

تدشين منصة تدريب المتطوعين

تماشياً مع رؤية المملكة 2030 لرفع عدد المتطوعين إلى مليون متطوع، تم تدشين «منصة تدريب المتطوعين» لتدريب وتثقيف المتطوعين للحج عن طريق محاضرات مرئية وتمارين تفاعلية، وتوفير مجتمع تفاعلي يتيح للمتدرب النقاش وإجابة التساؤلات فورياً من المدرب.

إطلاق تطبيق حج ذكي:

في سبيل إثراء التجربة الرقمية لضيوف الرحمن، تم تطوير منصة رقمية وتطبيق للهواتف الذكية خاص بالمبادرة يحمل اسم «حج ذكي»، ليضع بين يدّي الحجاج حزمة من أهم تطبيقات الهواتف الذكية تتضمن أكثر من (80) تطبيقاً، وذلك ضمن الخدمات التي توفرها المملكة لخدمة ضيوف الرحمن بهدف تقديم خدمات رقمية متميزة خلال فترة الحج والعمرة، وتغطي خدماتها الأماكن المقدسة، كما تتضمن التعريف بالمناسك وخطوات التنقل بين المشاعر، وتحديد اتجاه القبلة، والإشعار بأوقات الذروة لتجنبها، بالإضافة إلى إرشادات وأدلة تقنية، وتطبيقات صحية وخدمية. كما يضم التطبيق عدة تطبيقات حكومية تفيد الحجاج والمعتمرين في المدينتين المقدستين بأسلوب تقني متطور.

منصة تدريب الحجاج عبر الواقع الافتراضي

تم تفعيل الجانب التقني في تدريب حجاج بيت الله الحرام، عن طريق بناء واقع افتراضي لبيت الله الحرام، وللمشاعر المقدسة كاملة (منى، الجمرات، مزدلفة، عرفات) وللمسجد النبوي يطابق الصورة الواقعية، ويستهدف الحجاج القادمين من خلال مبادرة «طريق مكة» مما يساعد على تسهيل رحلة الحاج ورفع معرفته بمناسكه.

توقيع إتفاقية مع مؤسسة الوليد الإنسانية لإنشاء تطبيق يخدم الصم وضعاف السمع

وقعت الوزارة اتفاقية تعاون مع مؤسسة الوليد للإنسانية، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين الطرفين لإنشاء تطبيق يخدم "الصم وضعاف السمع" في المملكة، من خلال مركز (أمر) للاتصال الوطني، وتوظيف الكوادر فيه بدعم من مؤسسة الوليد الإنسانية بما يحقق الأهداف المشتركة والمصلحة العامة.

وتسعى الوزارة من خلال هذه الاتفاقية إلى تسخير التقنية في خدمة ودعم فئة الصم وضعاف السمع، حيث تشير الإحصاءات بأن عدد الصم وضعاف السمع ما يقارب 720 ألف فرد، ومساعدتهم في الصعوبات التي تواجههم في المجالات الخدماتية المختلفة، انطلاقًا من حرص الوزارة الدائم على دعم جميع المبادرات التقنية الهادفة إلى خدمة كافة شرائح المجتمع، وتشجيع الابتكار الرقمي لتحقيق رؤية المملكة 2030.

وسيتم بموجب هذه الاتفاقية إنشاء تطبيق ذكي لخدمة الصم وضعاف السمع عبر مركز (أمر) بالاتصال المرئي، وخدمة توفير الترجمة للمساهمة في توفير جميع الخدمات لذوي الإعاقات السمعية، وغيرها من الإعاقات التي تمنعهم من الاستفادة من الخدمات المقدمة في القطاعات الحكومية والخاصة المرتبطة بمركز (أمر)، مثل الطوارئ والمحاكم والمستشفيات والتعليم وغيرها. كما سيتم العمل على التنسيق بين الطرفين للإسهام في تهيئة فرص وظيفية للسعوديين من ذوي الاحتياجات الخاصة في مركز (أمر)، ودراسة إمكانية تهيئة بيئة مناسبة للتعاون والتكامل المشترك بين القطاعات الحكومية والقطاعات الأهلية والقطاعات الخاصة لخدمة جميع ذوي الإعاقة.

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار جهود وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الهادفة إلى تحقيق التعاون المثمر مع مختلف الجهات الحكومية، وشركات القطاع الخاص، والمؤسسات الغير ربحية، لتسخير التقنية في تقديم الخدمات الإلكترونية بجودة وكفاءة عالية للوطن والمواطن، ورفع كفاءة الأداء، وزيادة الإنتاجية، وتوفير المزيد من الجهد والوقت والمال على المستفيدين.

تدشين مبادرة رقمية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

دشنت الوزارة بالشراكة مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الاعاقة المبادرة الرقمية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. وتهدف المبادرة إلى تمكين الكفاءات وحصولهم على الفرص الوظيفية المناسبة، بالإضافة إلى الموائمة بين متطلبات سوق العمل السعودي والمهارات الرقمية التي يكتسبها الشباب ذوي الإعاقة. وتشتمل المبادرة عدداً من الأهداف الاستراتيجية من ضمنها "إعداد البرامج والخطط التي تهدف إلى تأهيل الكفاءات وربطهم بالفرص الوظيفية الملائمة رقمياً، وتعزيز مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وإعداد حملات توعوية مع القطاع الخاص لتمكين الكفاءات من البدء والاستمرار بالمجال المهني، وإعداد الدراسات والاحصائيات والتقارير عن سوق العمل السعودي التي بدورها تسهم بتوفير الفرص الوظيفية المناسبة، وفهم متطلبات سوق العمل وإعداد البرامج التدريبية لتأهيل الكفاءات، ورسم المسار الوظيفي المتكامل للكفاءات بدءاً من السيرة الذاتية إلى الدخول إلى سوق العمل، بالإضافة إلى تقديم تقارير دورية بمؤشرات توضح نسبة التوظيف ونسبة الرضى لدى الكفاءات، ومتابعة الأداء المهني، وتثقيف الكفاءات بالقوانين واللوائح الأساسية الخاصة بسوق العمل".

فيما حُدد البرنامج العلمي في "تقييم الذات وتحديد المسارات الوظيفية الملائمة، وفهم القوانين واللوائح الأساسية، وإعداد المسار الوظيفي، وبناء السيرة الذاتية الرقمية، وأساسيات المقابلة الوظيفية، وكيفية البحث عن فرص العمل، والحصول على الفرص الوظيفة والاستمرارية، وتطوير المهارات للوظائف القيادية، والنصائح من الخبراء والتي تسهم بدورها في رفع الأداء الوظيفي".

توقيع اتفاقية تعاون بين برنامج "يسر" وشركة علم

في إطار دعم الأشخاص ذوي الإعاقة من فئة الصم، رعت الوزارة توقيع برنامج التعاملات الإلكترونية "يسر" مذكرة تفاهم مع شركة "علم" الرائدة في توفير الحلول الرقمية، ومؤسسة الوليد للإنسانية، لتقديم ترجمة لغة الإشارة من خلال تطبيق "إشارة" لعملاء مركز "أمر" التابع لبرنامج " يسر" والوصول للجهات الحكومية المشتركة بكل سهولة ويسر وتوحيد الجهود المشتركة لخدمة العملاء.

وتكمن أهمية مذكرة التفاهم في توحيد الجهود المبذولة في مجال تقديم الترجمة الإشارية، إلى جانب تبني مبدأ الحقوق في توفير الترتيبات التيسيرية في القطاع الخدمي من حكومي وخاص لدعم حصول الأشخاص ذوي الإعاقة من فئة الصم على الخدمات بطريقة مستقلة وبجودة عالية، حيث أن شركة "علم" كانت سباقة في إطلاق تطبيق "إشارة" على مستوى المملكة والمنطقة لخدمة ذوي الإعاقة من الصم ، والتي تعتبر منصّة تفاعلية مرئية آمنة تركّز على جودة الخدمة وسرعة الاتصال، مع توفير خاصية الإشعارات لإبلاغ المستفيد بإمكانية الاستفادة من الخدمة في المواقع المخدومة أو من خلال الاتصال الثلاثي مع مراكز الإتصال. كما تراعي المنصة خصوصية المستفيدين، وذلك باستخدام تقنيات تتعرف على جنس المستفيد وتحويل الاتصال إلى مترجم أو مترجمة حسب جنس المستفيد المتّصل بطريقة آمنة.

الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية تحمل معها خدمات إضافية سيتم الإعلان عنها قريباً، لتساهم الاتفاقية في بناء جسر التواصل بين السامعين والصم لتعزيز عملية التواصل الناجحة ومساندة القطاعات الخدمية في توفير الترتيبات التيسرية للأشخاص الصم، الأمر الذي يسهم في رفع مستوى الكفاءة في تقديم الخدمات.

15 الملاحق

We Are
MCIT
welcome

ملحق (ب) – المؤشرات الدولية ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

مؤشر الابتكار العالمي
(Global Competitiveness Index – GII)

يصدر مؤشر الابتكار العالمي عن مؤسسة إنسياد، ويختص بقياس العوامل المحفّزة للابتكار من خلال (7) محاور هي المؤسسات، ورأس المال البشري والبحث، والبنية التحتية، ونضج السوق، ونضج الأعمال، ومخرجات المعرفة والتقنية، ومخرجات الإبداع. ومن المتوقع أن تشهد قيمة المؤشر تقدماً في الأعوام القادمة بالرغم من التراجع في السنوات الأخيرة، حيث تعمل الوزارة على إطلاق العديد من المبادرات لتحفيز ونشر ثقافة الابتكار والعمل مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق ذلك.

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب في مؤشر الابتكار العالمي	43	49	55	61	68
قيمة مؤشر الابتكار العالمي	40.65	37.75	36.17	34.27	32.93

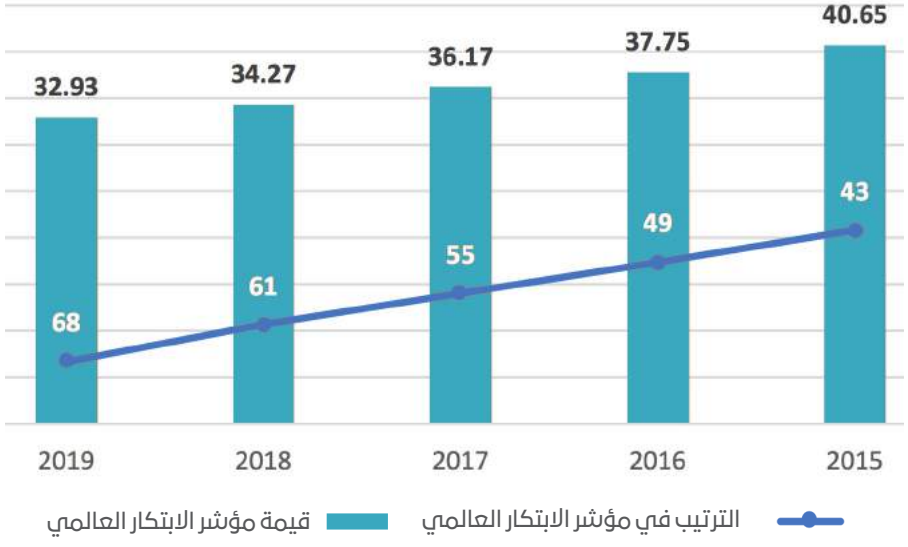

تابع ملحق (ب) - المؤشرات الدولية ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

مؤشر التنافسية العالمي
(Global Innovation Index – GCI)

يعنى مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي بتقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار وجودة الحياة لمواطنيها من خلال الاستفادة من المصادر المتاحة لها، وذلك من خلال قياس (12) محور تتضمن المؤسسات، والبنية التحتية، وتبني الاتصالات وتقنية المعلومات، وإطار الاقتصاد الكلي، والخدمات الصحية، والمهارات، وأسواق المنتجات، وأسواق العمل، والنظام الاقتصادي، وحجم السوق، ومرونة مؤسسات الأعمال، والقدرة على الابتكار.

وقد تقدّم ترتيب المملكة في المؤشر عن عام 2018م، مقارنة بتراجع المؤشر في السنين الماضية، وكان لمحور تبني الاتصالات وتقنية المعلومات أثر كبير في التقدّم المحقق، حيث ارتفع تقييم المملكة بـ(9.4) درجات نظراً للمنجزات المتحقق في نشر البنية التحتية، ومن المتوقع تحقيق المزيد من التقدّم مع ظهور نتائج أعمال الوزارة في تنمية الموارد البشرية وتعزيز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب في مؤشر التنافسية العالمي	25	29	30	39	36
قيمة مؤشر التنافسية العالمي	5.07 (من 7)	4.84 (من 7)	4.83 (من 7)	67.5 (من 100)	70 (من 100)

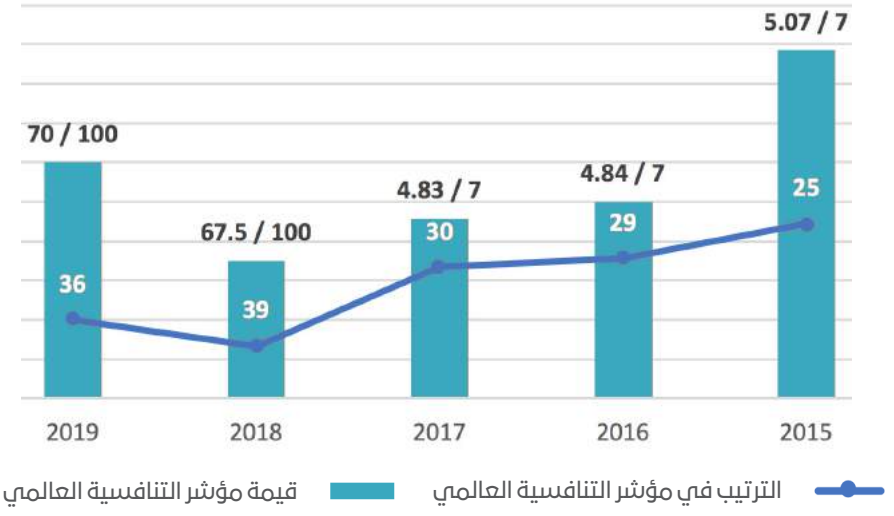

تابع ملحق (ب) - المؤشرات الدولية ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

مؤشر تطوّر الاتصالات وتقنية المعلومات (ICT Development Index - IDI)

يعتبر مؤشر تطوّر الاتصالات وتقنية المعلومات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات ضمن تقرير قياس مجتمع المعلومات، أحد المؤشرات الأكثر انتشاراً بما يتعلق بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. ويعنى المؤشر بقياس البيانات ذات العلاقة بانتشار خدمات الهاتف الثابت والمتنقل، والنطاق العريض الثابت والمتنقل، ومدى النفاذ إليها واستخدامها ومستوى المهارات فيها، إضافة إلى تقييم أسعار خدمات الاتصالات والنطاق العريض في الدول. وتم وضع معايير موحدة للدول بغض النظر عن رقعتها الجغرافية، وعن توزيع السكان والتجمعات السكانية.

ويجدر بالذكر أن الاتحاد الدولي للاتصالات يعمل على تطوير معايير المؤشر وآلية قياسه، لذلك لم يتم نشر قيم للمؤشر في عامي 2018م و2019م. ومن المتوقع أن تحقق الوزارة تقدّماً ملحوظاً في النسخة القادمة من المؤشر نظراً للإنجازات المتحققة في التوسّع في نشر شبكات الألياف البصرية والعمل على رفع سرعات الإنترنت.

المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب في مؤشر تطوّر الاتصالات وتقنية المعلومات	47	38	45	54	--	--
قيمة مؤشر تطوّر الاتصالات وتقنية المعلومات	6.36	6.88	6.87	6.67	--	--

تابع ملحق (ب) - المؤشرات الدولية ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (UN E-Government Development Index)

يقيس مؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة تطوّر الحكومة الإلكترونية في الدول من ناحية تطوّر الخدمات الحكومية الإلكترونية، وانتشار البنية التقنية التي تتيح الوصول لتلك الخدمات، ورأس المال البشري.

وللعمل على تحسين ترتيب المملكة في المؤشر، تم تكوين لجنة توجيهية برئاسة معالي نائب وزير الاتصالات وتقنية المعلومات وبعضوية الجهات ذات العلاقة للعمل على تحليل ودراسة جميع المؤشرات الفرعية مع الجهات المعنية بكل مؤشر، وأعدّت خطة عمل لتطبيق الأعمال التي ستؤثر بشكل إيجابي على نتائج المؤشر. كما تم وضع إطار زمني للاستعداد لتقييم الأمم المتحدة بخصوص المؤشر. ومن المتوقّع تحقيق تقدّم في ترتيب المملكة في النسخة القادمة من المؤشر نظراً لما تم إنجازه من أعمال لتحسين الخدمات والبوابات الحكومية.

المؤشر	2014	2016	2018
الترتيب في مؤشر الحكومة الإلكترونية	36	44	52
قيمة مؤشر الحكومة الإلكترونية	0.69	0.6822	0.7119

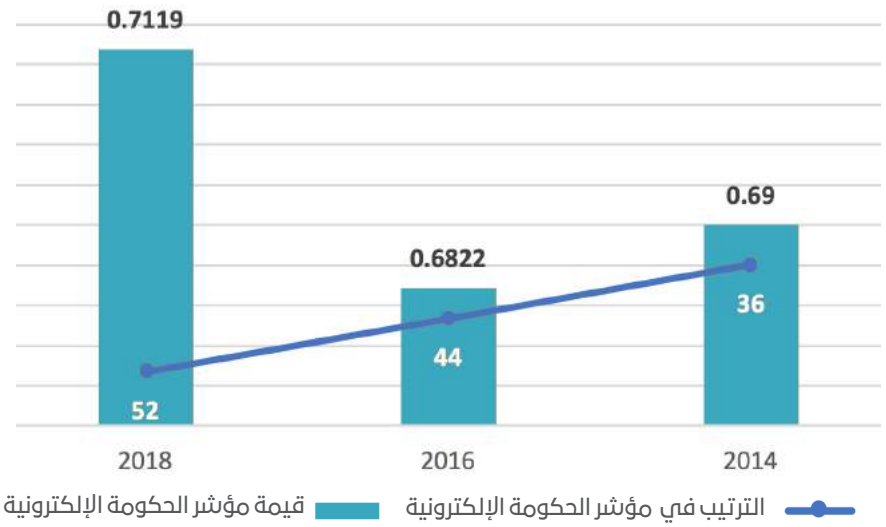

تابع ملحق (ب) - المؤشرات الدولية ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

مؤشر المشاركة الإلكترونية (E-Participation Index)

يعتبر مؤشر المشاركة الإلكترونية داعماً لمؤشر الحكومة الإلكترونية، حيث يعنى المؤشر بقياس مدى توافر البيانات الحكومية ومشاركتها مع المواطنين، ومدى وجود تفاعل ما بين الحكومة والمواطنين في هذا الجانب. ويعنى المؤشر بقياس ثلاثة محاور هي، توافر المعلومات إلكترونياً، وطلب المرئيات الإلكتروني، واتخاذ القرار الإلكتروني. ومن المتوقع تحقيق تقدّم في النسخة القادمة من المؤشر بناء على الأعمال التي تم شرحها بخصوص مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية.

المؤشر	2014	2016	2018
الترتيب في مؤشر المشاركة الإلكترونية	51	39	67
قيمة مؤشر المشاركة الإلكترونية	0.5686	0.7119	0.7135

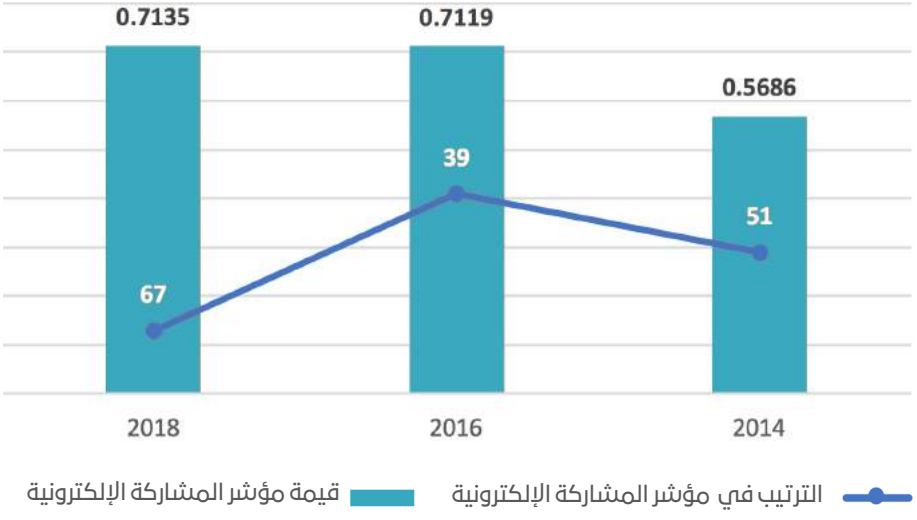

تابع ملحق (ب) – المؤشرات الدولية ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

مؤشر التجارة الإلكترونية للتعاملات من الأعمال للأفراد (BrC E-Commerce Index)

يختص مؤشر التجارة الإلكترونية للتعاملات من الأعمال للأفراد الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بقياس الجاهزية لتطبيق تعاملات التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت من الأعمال للأفراد، حيث يقيس المؤشر نسبة استخدام الإنترنت، ونسبة الأفراد الذين لديهم حسابات بنكية، وعدد الخوادم الآمنة، وموثوقية خدمات البريد والتوصيل، حيث تعتبر هذه العوامل هي الممكنات الرئيسية للاستفادة من خدمات التجارة الإلكترونية للأفراد.

المؤشر	2016	2017	2018	2019
الترتيب في مؤشر التجارة الإلكترونية للتعاملات من الأعمال للأفراد	56	46	52	49
قيمة مؤشر التجارة الإلكترونية للتعاملات من الأعمال للأفراد	52.2	69	68.7	73.3

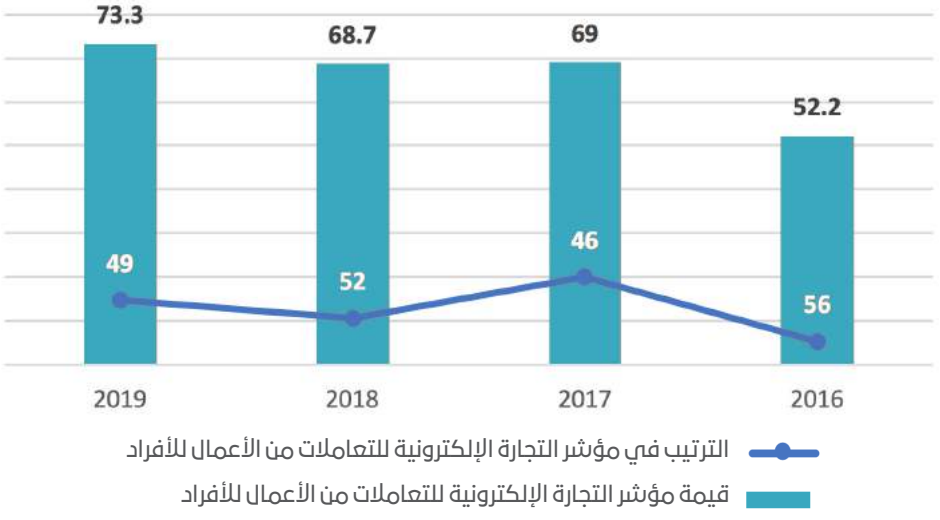

تابع ملحق (ب) – المؤشرات الدولية ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

المؤشر المتكامل للاتحاد البريدي
(rIPD – Integrated Index for Postal Development)

يقيس المؤشر المتكامل لتطور بريد الدول الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي (2IPD) حالة التنمية البريدية في كل دولة من الدول الأعضاء، والتي يبلغ عددها (173) عضوًا في هذا الاتحاد. حيث يقيس المؤشر أربعة محاور رئيسية هي الموثوقية، والوصول، والارتباط، والمرونة. وقد حققت المملكة تقدّماً بواقع (5) مراكز عن عام 2018م، ويعود ذلك للجهود المستمرة في تنظيم قطاع البريد، والذي ينعكس إيجاباً على مستوى جودة الخدمات البريدية المقدّمة.

المؤشر	2017	2018	2019
الترتيب في المؤشر المتكامل للاتحاد البريدي	74	73	68
قيمة المؤشر المتكامل للاتحاد البريدي	40.89	39.66	40.20

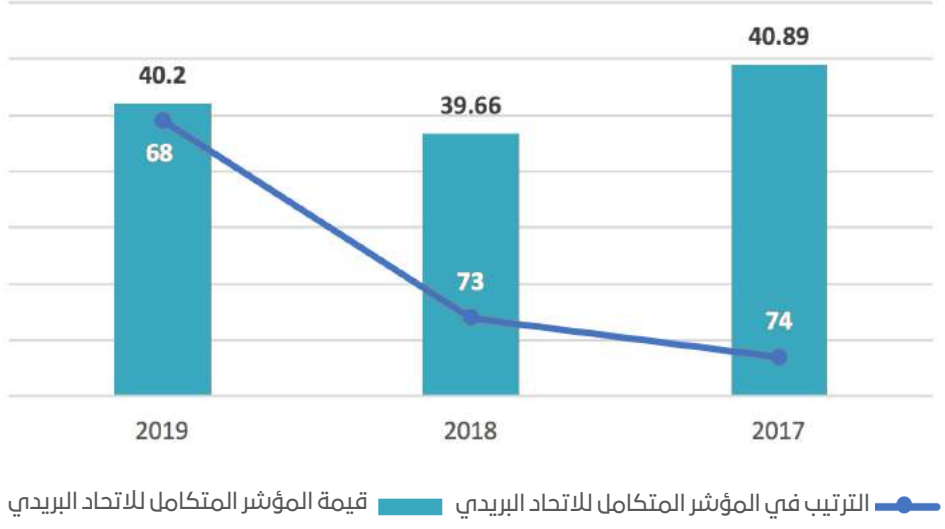

ملحق (ج) - المصطلحات والتعريفات

المصطلح	التعريف
الشبكة الحكومية الآمنة (GSN)	شبكة اتصالات خاصة بالتعاملات الإلكترونية الحكومية، وتقوم هذه الشبكة بربط الجهات الحكومية بمركز بيانات التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) والذي تم تأسيسه على أعلى المواصفات الفنية والأمنية. وتمكن هذه الشبكة مركز التعاملات الإلكترونية الحكومية من أن يكون حلقة وصل بين الجهات الحكومية بحيث يتم توحيد آلية الارتباط بين الجهات وتُختصر تكلفتها.
قناة التكامل الحكومية (GSB)	تعد القناة منصة مركزية للتكامل والترابط بين الجهات الحكومية فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات اللازمة لتقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً، وتعتبر قناة التكامل الحكومية GSB أحد صور الدعم والمساندة المقدمة من برنامج يسّر إلى الجهات الحكومية لتقديم خدماتها إلكترونيا وبشكل تكاملي سهل وميسر، خاصة وأن مفهوم التعاملات الإلكترونية الحكومية يتطلب من جميع الجهات الحكومية تقديم خدماتها وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام الخدمات المقدمة من جهات حكومية أخرى وهو ما يتم عبر قناة التكامل الحكومية (GSB).
البوابة الوطنية "سعودي" (saudi.gov.sa)	هي بوابة إلكترونية يستطيع من خلالها العملاء (المواطنون، المقيمون، الجهات الحكومية، الشركات و الزوار) الوصول للخدمات الإلكترونية المقدمة من الجهات الحكومية، كما تقدم البوابة محتوى ثري على المستوى الوطني.
البنية المؤسسية (Enterprise Architecture)	تهدف الى الموائمة بين بنية الأعمال وتقنية المعلومات في الجهة من خلال ربط الأهداف الاستراتيجية بإجراءات الأعمال والخدمات وكافة طبقات البنية المؤسسية الأخرى (أنظمة وبيانات وبنية تحتية تقنية) وبناء خارطة طريق للتحول للوضع المستهدف مع حوكمة التغيير ورفع كفاءة الأصول الرقمية للجهة.
حوكمة تقنية المعلومات (Information Technology Governance)	الإجراءات التنفيذية التي تساعد على تحقيق الاستفادة القصوى من تقنية المعلومات؛ لتحقيق أهداف منظومة العمل وتوسيع استراتيجيتها.
البنية التحتية للمفاتيح العامة (PKI) وتسمى أيضًا بنية المفاتيح العامة	مجموعة السياسات والقوانين والأجهزة والبرامج والخدمات التي تمكّن المستخدمين من تبادل المعلومات، والمعاملات، والمفاتيح، والتوقيعات الرقمية بشكل آمن، يتيح للأطراف المختصة التأكد من هوية المرسل والمستقبل.
الشهادة الرقمية	وثيقة إلكترونية يصدرها مقدم خدمات تصديق مرخص، تستخدم لتأكيد هوية الشخص الحائز على منظومة التوقيع الإلكتروني، وتحتوي على بيانات التحقق من توقيعه.

المصطلح	التعريف
المؤشر (Indicator)	أداة يقاس بها التطور أو التقدم الذي بلغه التنفيذ خلال فترة زمنية معينة.
مؤشرات الأداء الرئيسية (Key Performance Indicators - KPIs)	هي المؤشرات التي تستخدم لقياس نجاح مجال معين؛ على سبيل المثال: تخفيض الوقت اللازم لإنجاز معاملة ما من شهر إلى يوم.
النفاذ الإلكتروني الموحد (Single Sign On – SSO)	تقضي هذه الخدمة بأن يكون لكل شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية رقمًا تعريفيًا موحدًا يدخل في جميع الأنظمة المعلوماتية، بحيث يفي هذا الرقم بمتطلبات جميع الجهات المعنية المتعلقة بالتعاملات الإلكترونية، وتطبيقات التعاملات الإلكترونية الحكومية. ويعد النفاذ الإلكتروني الموحد خدمة مركزية مقدمة للجهات الحكومية المرتبطة بقناة التكامل الحكومية؛ لتوفير رقم تعريفي موحد، وموثوق به، وآمن للأفراد والمنشآت، يتم من خلاله الدخول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية وتنفيذها، سواء من خلال (بوابة سعودي) أو البوابات الإلكترونية الخاصة بالجهات الحكومية.
نظام مراسلات	هو نظام إلكتروني وطني موحد للمراسلات الحكومية من أجل إعداد المراسلات والوثائق وتبادلها وتتبعها واسترجاعها.
الخدمات الحكومية الرئيسية	وهي الخدمات التي تمثل الأنشطة الأساسية للجهة. مثل: خدمة جواز السفر المقدمة من المديرية العامة للجوازات، خدمة السجل التجاري المقدمة من وزارة التجارة والصناعة.
الخدمات الحكومية المساندة	وهي الخدمات التي تدعم الخدمات الرئيسية للجهة
التعاملات الإلكترونية الحكومية (تسمى أيضاً الحكومة الإلكترونية)	الاستخدام التكاملي الفاعل لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات؛ لتسهيل التعاملات بين القطاعات الحكومية (حكومية - حكوميةG2G (، وتلك التي تربطها بالمواطنين (حكومية - مواطن) G2C، وقطاعات الأعمال (حكومية – أعمال) .G2B
تقنية المعلومات (Information Technology - IT)	تشمل صناعة أجهزة الحاسب واستخداماتها، وصناعة البرمجيات بأنواعها وتطويرها والخدمات ذات العلاقة كالتعليم، والتدريب، والاستشارات، والمحتوى الرقمي.

تابع ملحق (ج) - المصطلحات والتعريفات

المصطلح	التعريف
التجارة الإلكترونية	عملية الشراء أو البيع عن طريق شبكة الإنترنت.
التوقيع الإلكتروني	بيانات إلكترونية، مدرجة في تعامل إلكتروني، أو مضافة إليه، أو مرتبطة به منطقياً تستخدم لإثبات هوية الموقع وموافقته على التعامل الإلكتروني، واكتشاف أي تعديل يطرأ على هذا التعامل بعد التوقيع عليه.
الخدمات الإلكترونية	الخدمات المقدمة إلكترونياً عبر وسائل الاتصالات باستخدام تقنية المعلومات.
مؤشر قياس التحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية	هو تقرير سنوي يتم رفعه إلى المقام السامي -يعده برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية يسر- يوضح مدى تحول الجهات الحكومية إلى التعاملات الإلكترونية، وفقاً للمؤشرات الواردة في الفقرة (22) من قرار مجلس الوزراء رقم (252) وتاريخ 16/7/1432 هـ بشأن دعم وتعزيز آلية التحول إلى تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية. ويتضمن القياس السادس إطارين لقياس تحول الجهات الحكومية: • مرحلة الإتاحة: وتتضمن أربع مناظير أساسية، ولكل منظور عدة محاور فرعية تتضمن عدة مؤشرات لها أوزان مختلفة حسب منهجية القياس مرحلة التميز والتحسين: وهي المرحلة الثانية من مراحل التحوّل إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية، وتتض من هذه المرحلة ثلاثة مناظير أساسية ولكل منظور عدة محاور فرعية تتمحور حولها مؤشرات القياس بأوزان مختلفة حسب منهجية القياس
الذكاء الاصطناعي	يعرّف الذكاء الاصطناعي على أنه التقنية التي تمكّن الأجهزة والبرمجيات من تحليل البيانات الخارجية والعوامل المحيطة بها، والوصول إلى استنتاجات من خلالها، والاستفادة من استنتاجاتها لتحقيق المهام والأهداف المحددة لها من خلال المرونة والتأقلم والمتغيرات. ويحاكي الذكاء الاصطناعي القدرات الذهنية البشرية، كالتعلّم والتحليل واتخاذ القرارات في حالات مختلفة عن البرمجة الأساسية للجهاز أو البرنامج. ويعتبر الذكاء الاصطناعي من أهم التقنيات الناشئة، وذلك نظراً لإمكانية استخدامه في العديد من المجالات، فضلاً عن قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي عن تطوير نفسها خارج إطار برمجتها الأولي.

المصطلح	التعريف
البيانات المفتوحة	البيانات المفتوحة هي تلك البيانات التي يُمكن لأي فرد استخدامها بحرية ودون قيود تقنية أو مالية وأيضاً إعادة استخدامها ونشرها مع مراعاة متطلبات الرخصة القانونية التي تم نشر هذه البيانات بموجبها.
المناطق النائية	التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن (5000) نسمة. ولا يؤثر هذا التصنيف على سعي الوزارة لتقديم أفضل الخدمات لتلك المناطق. حيث التزمت الوزارة بتوفير بخدمات الاتصالات والإنترنت بجودة عالية بنسبة تغطية (100%) من المناطق النائية من المملكة.
المناطق الحضرية	التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن (5000) نسمة. وتعمل الوزارة على تغطية معظم هذه المناطق بشبكة الألياف البصرية لتقديم خدمات الإنترنت فائقة السرعة.
هاكاثون	فعالية تجمع المبرمجين وغيرهم من ذوي العلاقة بالبرمجة، كالمصممين ومدراء المشاريع والمتخصصين في مجالات البرمجة، بهدف العمل بكثافة على مشاريع برمجية وتطويرية في موضوع معيّن وإتمامها خلال فترة الهاكاثون. وعادة تستمر هذه الفعاليات ليوم أو عدة أيام يكون فيها العمل مكثّفاً. وعادة ما يتم تنظيم هذه الفعاليات لأهداف تعليمية أو اجتماعية.
تقنية "بلوكتشين" (Blockchain)	تقنية حديثة تستخدم بشكل رئيسي في تسجيل التعاملات الرقمية والتحقق من صحتها وتشفيرها. حيث تتكون من قاعدة بيانات موزّعة يتم فيها تخزين السجلات (التي تسمى كتل "Blocks") بشكل تسلسلي ويتم تشفيرها. وتتميز هذه التقنية بسبب توزيع قاعدة البيانات ولا مركزيتها إلى أنه لا يمكن التعديل على السجلات، مما يعني أن بياناتها موثوقة، كما أن تشفيرها يعطي هذه البيانات درجة أمان عالية. وعادة ما تستخدم هذه التقنية في التعاملات المالية، وخصوصاً في العملات الرقمية، كما يمكن استخدامها في أي تعاملات تسلسلية كإصدار الوثائق الرسمية والعقود وسلاسل التمويل.
إنترنت الأشياء	هي شبكة مكونه من أشياء مادية، أجهزة، وأبنية، وغيرها تُدمج معها أجهزة إلكترونية متصلة بشبكة الإنترنت تمكنها من جمع البيانات وتبادلها، وتقوم هذه الشبكة بتمكين الأشياء من الاستشعار وتجعلها محسوسة بحيث يمكن التحكم فيها عن بعد عبر بنية تحتية فعلية للشبكة، ومن ثم تخلق فرصًا للمزيد من الدمج المباشر للعالم الحقيقي في أنظمة الحاسب الآلي. وينتج عن ذلك في النهاية تحسين الكفاءة، والدقة، والمنفعة الاقتصادية.

ملحق (د) – بطاقات مبادرات برنامج التحول الوطني

عنوان المبادرة	تحفيز الاستثمار في نشر شبكات الألياف الضوئية في المناطق الحضرية	نسبة الإنجاز الفعلية	77%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	75%
وصف المبادرة	تحفيز مقدمي الخدمات لنشر شبكات الألياف الضوئية للمنازل في المناطق الحضرية.				

عنوان المبادرة	تحسين جودة واستدامة خدمات الإنترنت وتطوير بيئة مواتية لقطاع الاتصالات من خلال تحديث الأطر التنظيمية والتراخيص	نسبة الإنجاز الفعلية	52%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	49%
وصف المبادرة	• اجراء مراجعة شاملة للأطر التنظيمية الحالية وآلية الترخيص لغرض تحديد مدى وملاءمتها لتطورات السوق، • وضع الخطة وتحديد الاولويات والخطوات المطلوبة لعمل التغيرات اللازمة على الأطر التنظيمية الحالية • تحسين جودة تجربة استخدام الانترنت في المملكة				

عنوان المبادرة	تحفيز التوسع في خدمات الاتصالات عن طريق توفير الطيف الترددي وتسهيل آلية الحصول على التصاريح	نسبة الإنجاز الفعلية	72%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	84%
وصف المبادرة	• اعداد استراتيجية وطنية للطيف الترددي للتأكد من توفر الترددات المطلوبة لتقديم الخدمات المتنقلة عريضة النطاق • اعداد خطط لترتيب القنوات الترددية لتتوافق مع المعايير العالمية وتوفير ترددات جديدة مستقبلية للتقنيات الجديدة (تقنية الجيل الخامس) • وضع الأطر التأسيسية للشراكة بين وزارة الشؤون البلدية والقروية ومقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لتسهيل اعمال نشر خدمات النطاق العريض				

عنوان المبادرة	تحفيز الاستثمار في نشر خدمات الاتصالات وخدمات النطاق العريض اللاسلكية في المناطق النائية	نسبة الإنجاز الفعلية	65%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	54.5%
وصف المبادرة	التحفيز لتوفير شبكات خدمات الاتصالات وشبكات النطاق العريض اللاسلكية عالي السرعة للمناطق النائية بالمملكة.				

عنوان المبادرة	تهيئة بيئة مستدامة للنهوض بصناعة تقنية المعلومات والاتصالات ومواكبة التطورات المتسارعة	نسبة الإنجاز الفعلية	68%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	68%
وصف المبادرة	تطوير خطة تقنية المعلومات الوطنية بالتنسيق مع القطاع الخاص لتحديد الاولويات، والالتزامات والمتطلبات الاساسية: انشاء منصات ومجتمعات لتعزيز الشفافية والتواصل بين الجهات المعنية في مجال صناعة تقنية المعلومات. إطلاق برنامج لتمكين منشآت تقنية المعلومات المحلية من النمو والمنافسة من خلال سهولة التمويل، المشاركة في المشاريع الحكومية وبناء القدرات. تحديث سياسات وتوجهات وأولويات القطاع ومراجعة وتحديث تشريعات القطاع.				

عنوان المبادرة	تطوير الاستراتيجية وخارطة الطريق والممكنات الأساسية لرقمنة قطاع الصناعة والخدمات (التجارة والتعليم والصحة)	نسبة الإنجاز الفعلية	0%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	60%
وصف المبادرة	تطوير الاستراتيجية وخارطة الطريق والممكنات الأساسية لرقمنة قطاع الصناعة والخدمات (التجارة والتعليم والصحة) وذلك بالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة في القطاعات إضافة إلى الجهات الممكنة للتحول الرقمي في القطاع العام والخاص والرياديين، وذلك من خلال تطوير الاستراتيجيات الرقمية وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ مشاريع استكشافية إضافة إلى دعم الابتكار والرياديين للمساهمة في تحول القطاعات رقمياً إضافة إلى دعم توفير الممكنات الأساسية للتحول.				

عنوان المبادرة	تحفيز وتبني الابتكار الرقمي من خلال دعم الرياديين والشركات المحلية الرقمية	نسبة الإنجاز الفعلية	58%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	58%
وصف المبادرة	إنشاء مركز تنسيقي لتسريع الابتكار ودعم الشركات الرقمية الناشئة من خلال التوجيه الفني والإداري وتسهيل الحصول على التمويل. بناء شراكات استراتيجية مع الشركات العالمية لتأسيس مراكز للبحث والتطوير. إطلاق برنامج الابتكار الرقمي.				

تابع ملحق (د) – بطاقات مبادرات برنامج التحول الوطني

عنوان المبادرة	تعزيز الأمن الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	نسبة الإنجاز الفعلية	57%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	64%
وصف المبادرة	تركز هذه المبادرة على رفع مستوى الأمن الرقمي في قطاع الإتصالات وتقنية المعلومات ورفع مستوى الثقة في الخدمات الرقمية المقدمة من القطاع من خلال: تطوير استراتيجية وأطر حوكمة الأمن الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. إنشاء جهة معنية بشؤون الأمن الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. بناء شراكات وعلاقات تعاون في مجال الأمن الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وضع إطار لإدارة مخاطر الأمن الرقمي وخطط استمرارية تصريف الأعمال لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. تطوير قدرات التعامل مع التهديدات الأمنية الرقمية وزيادة الصلابة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.				

عنوان المبادرة	اطلاق برنامج شامل يهدف لنشر الوعي والمعرفة الرقمية وتأهيل كوادر وطنية ذات كفاءة عالية للدفع بعملية التحول الرقمي	نسبة الإنجاز الفعلية	72%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	75%
وصف المبادرة	إطلاق برنامج لتطوير مهارات قابلة للتوظيف لسد الفجوة بين العرض والطلب وذلك من خلال برامج تدريب وتأمين منح دراسية. إطلاق برنامج لتطوير القدرات الرقمية في وظائف غير مركزة على تقنية المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات وتطوير القدرات البشرية الحكومية. إنشاء وتفعيل لجنة لقطاع تقنية المعلومات لخلق قناة تواصل مع الخبراء الدوليين، وتحديد معايير مهنية مشتركة ومراقبة حاجات سوق العمل. إطلاق برنامج لنشر الوعي التقني بين المواطنين لرفع نسبة استخدام الإنترنت وزيادة الاستفادة من الخدمات المتوفرة والبرنامج الوطني للمعرفة الرقمية.				

عنوان المبادرة	تطبيق حوكمة فعالة ومعايير مشتركة للحكومة الإلكترونية وتمكين تحسين تجربة المستخدم	نسبة الإنجاز الفعلية	35%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	39%
وصف المبادرة	وضع الأسس لتسهيل وتمكين قيام وعمل الحكومة الإلكترونية بفعالية من خلال تطبيق الحوكمة وتحسين تجربة المستخدم مع تفعيل الأدوار المطلوبة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات ونشر وتحديث وتوحيد السياسات وتطوير المعايير والأطر الموحدة للبيانات المفتوحة وتطوير النماذج المعيارية للتطبيقات والتقنية على المستوى الوطني وتعزيز الإشراف المالي والتقني على مشاريع تقنية المعلومات وإدارة الموردين وتطوير البنية المؤسسية المعيارية لرفع مستوى التحول الرقمي.				

عنوان المبادرة	تطوير وتفعيل منصات الحكومة الشاملة والمفتوحة	نسبة الإنجاز الفعلية	44%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	44%
وصف المبادرة	تطوير مفاهيم مبتكرة للحكومة المتكاملة (Whole of Government) وذلك عبر: إثراء الخدمات الحكومية وتسهيل استخدامها عبر قنوات موحدة تحسين تجربة المستخدم إطلاق حملات توعوية لمفهوم الحكومة الشاملة				

عنوان المبادرة	إطلاق أنظمة وتطبيقات ذكية مشتركة للتعاملات الحكومية	نسبة الإنجاز الفعلية	37%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	37%
وصف المبادرة	تهدف هذه المبادرة الى تعزيز التعاملات الإلكترونية الحكومية والانتقال لمفهوم الحكومة الذكية، وذلك من خلال عدة مشاريع، اهمها: • إطلاق منصة تكامل الحكومة الذكية والتركيز على الخدمات المتنقلة والخدمات الموجهة مباشرة للمستفيدين (الحكومة المتنقلة معاك، واجهة الحكومة المُوَحَدَة) رفع كفاءة العمل بين الجهات الحكومية وإطلاق ودعم منصات وتطبيقات موحدة لعدد من الخدمات الحكومية المشتركة (نظام إدارة الموارد الحكومية، نظام المراسلات الحكومية، مركز الاتصال الوطني الموحد) إضافة ممكنات عامة لتحسين الخدمات بشكل عام (نظم المعلومات المكانية، الرسائل النصية، البيانات الضخمة)				

عنوان المبادرة	إطلاق السحابة الحكومية ورفع مستوى التكامل الحكومي	نسبة الإنجاز الفعلية	33%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	36%
وصف المبادرة	تهدف هذه المبادرة إلى:: • تطوير مراكز البيانات الرئيسية للتعاملات الإلكترونية الحكومية وتوسيع قدراتها الاستيعابية ودعم استمرارية الأعمال واستضافة السحابة الحكومية. رفع مستوى التكامل الحكومي وتيسير تبادل البيانات والمعلومات بين الجهات الحكومية عن طريق استكمال الشبكة الحكومية الآمنة، والاستمرار بدعم وتطوير منصة التكامل الحكومية وأتمتة عملية الارتباط. تعزيز تأمين البنية التحتية بإجراء تقييم دوري للأمان.				

تابع ملحق (د) – بطاقات مبادرات برنامج التحول الوطني

عنوان المبادرة	ترشيد الإنفاق الحكومي وتفادي الازدواجية في الاستثمار على تقنية المعلومات	نسبة الإنجاز الفعلية	29%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	34%
وصف المبادرة	تهدف هذه المبادرة إلى الاعتماد على البنية المؤسسية الوطنية لتطوير معايير الخدمات، والتطبيقات، والبيانات، والتقنيات للجهات الحكومية والاستفادة من ذلك في تعزيز الإشراف التقني والتنسيق، مما يؤدي إلى ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل ممنهج، وذلك من خلال عدة مشاريع، أهمها: الشراء الموحد لرخص البرامج لتقليل التكلفة على المدى القصير إضافة لدعم تطوير البرامج مفتوحة المصدر لتقليل التكلفة على المدى الطويل. إطلاق مراكز الخدمات الحكومية الشاملة لتوحيد تجربة الاستخدام وتقليل التكلفة. دعم الاتفاقيات الإطارية والشراكة بين القطاع العام والخاص بما يخص التعاملات الإلكترونية الحكومية. توعية على نشر استراتيجية تقليل وتوحيد و تجميع مراكز البيانات في كل قطاع حكومي. وضع وتطوير استراتيجية لمراجعة تشريعات التعاملات الإلكترونية الحكومية. تعزيز الإشراف التقني والتنسيق، بما يتعلق بترشيد الإنفاق الحكومي في مجال تقنية المعلومات.				

عنوان المبادرة	تطوير قنوات التواصل للمشاركة الإلكترونية تشمل ملاحظات وشكاوى العملاء، ومنصة لمتابعة استجابة وتجاوب الجهات الحكومية	نسبة الإنجاز الفعلية	0%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	50%
وصف المبادرة	توفير قنوات التواصل للمشاركة الإلكترونية تتصل بمنصة موحدة لتقديم استفسارات واقتراحات وشكاوى العملاء ومتابعة سير إجراء الاستجابة بكافة الجهات الحكومية، واستقطاب ردود الفعل بشأن الإستجابة والتجاوب. تقييم قدرات الجهات الحكومية الحالية المتعلقة بالاستجابة لملاحظات عملائها، والتعرف على احتياجاتها واستعداداتها للوضع المستهدف. التنسيق مع يسّر لتصميم قنوات التواصل ومنصات التكامل التي سيتم نشرها على الجهات الحكومية. قد تشمل هذه القنوات عدة وسائل مثل نماذج الشكاوى على المواقع الإلكترونية، وتطبيقات الهواتف الذكية، ومواقع التواصل الاجتماعي، والقنوات التقليدية، وما إلى ذلك. ومن الممكن أن تتضمن هذه القنوات تطبيقات إضافية مثل الرد التلقائي على الملاحظات. إطلاق منصة المشاركة الإلكترونية الموحدة، وقنوات تواصل للجهات الحكومية لاستقبال ملاحظات عملائها وربطهما بالمنصة الموحدة.				

عنوان المبادرة	تطوير واعتماد "اتفاقيات مستوى الخدمات " تتعلق بتجاوب كل جهة حكومية مع ملاحظات وشكاوى عملائها	نسبة الإنجاز الفعلية	0%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	100%
وصف المبادرة	تطوير" اتفاقيات مستوى الخدمات (SLAs) "الخاصة بتجاوب الجهات الحكومية مع عملائها، وإدراجها ضمن مبادرة "اتفاقيات مستوى الخدمات (SLAs)" لوزارة الاقتصاد والتخطيط، والحرص على أن تتواءم معايير هذه SLAs مع الجهات الحكومية لضمان تجاوبها مع كل من استفسارات وملاحظات وشكاوى عملائها. وضع اتفاقيات مستوى الخدمات (SLAs) الموحدة وتحديد المقاييس التي ينبغي إدراجها لضمان استجابة الجهات الحكومية لملاحظات عملائها (مثلا سرعة الرد، حل المسألة بشكل فعال). دعم الجهات الحكومية لوضع اتفاقيات مستوى الخدمات (SLAs) التي ينبغي إدراجها لضمان استجابة الجهات الحكومية لملاحظات عملائها حسب احتياج كل منها (مثلا قياس سرعة الإستجابة حسب نوع الخدمة المقدمة من الجهة الحكومية). تحديد آليات ومتطلبات متابعة نشر واعتماد هذه الاتفاقيات وكيفية فرض تنفيذها (مثلا نشر هذه الاتفاقيات على المواقع الإلكترونية وتحديد الجهات الحكومية التي اعتمدتها). تعزيز اعتماد اتفاقيات مستوى الخدمات (SLAs) لضمان استجابة الجهات الحكومية لملاحظات عملائها في الجهات الحكومية وفرض الامتثال.				

عنوان المبادرة	إنشاء دور وظيفي مسؤول عن متابعة وتحليل جودة وسرعة استجابة جميع الجهات الحكومية لملاحظات عملائها وتطوير قدراتها	نسبة الإنجاز الفعلية	0%	نسبة الإنجاز حسب الخطة	100%
وصف المبادرة	إنشاء دور وظيفي متخصص تابع لمركز التميز في وزارة الاقتصاد والتخطيط، لمتابعة مدى استخدام قنوات التواصل، وتحليل ومتابعة استجابة وتجاوب الجهات الحكومية على مختلف الأصعدة، والقيام بالإجراءات اللازمة لضمان امتثال الجهات المعنية: تحديد النموذج التشغيلي للوظيفة بما في ذلك الهيكل التنظيمي ونموذج الحوكمة (التفاعل مع الجهات الحكومية) وضمان إصدار المرسوم ذي الصلة لإنشاء الوظيفة التابعة لمركز التميز لوزارة الاقتصاد والتخطيط. إنشاء إجراءات رئيسية (مثل إجراء التصعيد، وما إلى ذلك)، ووصف الوظائف والإجراءات، وخطة التوظيف. تطوير استراتيجية التواصل بين الجهات الحكومية وعملائها لتعزيز استخدام قنوات التواصل لتقديم الملاحظات. تطوير وتنفيذ أنظمة مراقبة البيانات وتطوير القدرات المستخدمة لهذه الأنظمة. وضع مقاييس / مؤشرات وأساليب لقياس أداء الجهات الحكومية وامتثالها لاتفاقيات مستوى الخدمة.				

ملحق (هـ) -الخارطة التنظيمية المقترحة لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

يوضّح الشكل التالي الخارطة التنظيمية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

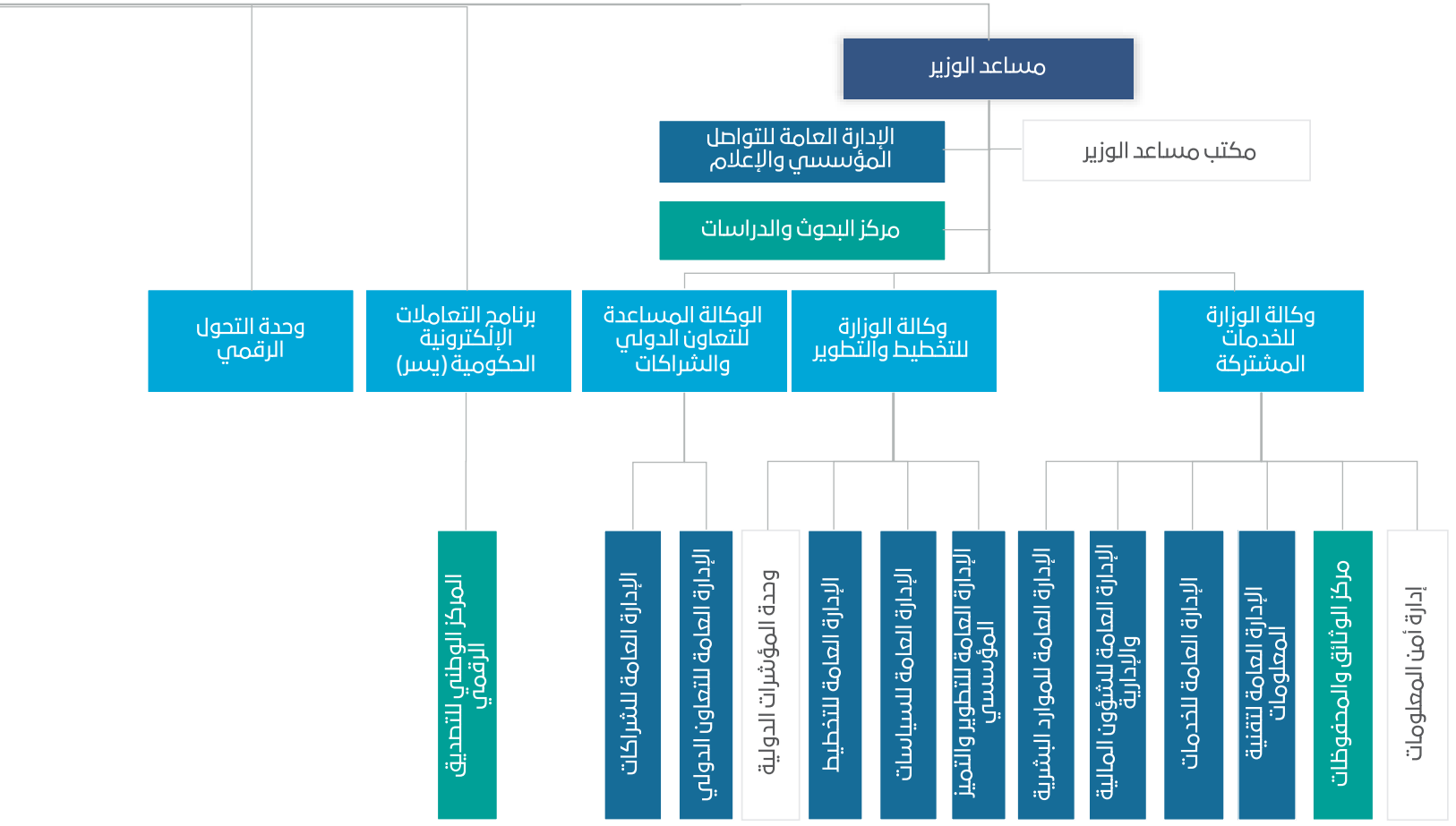

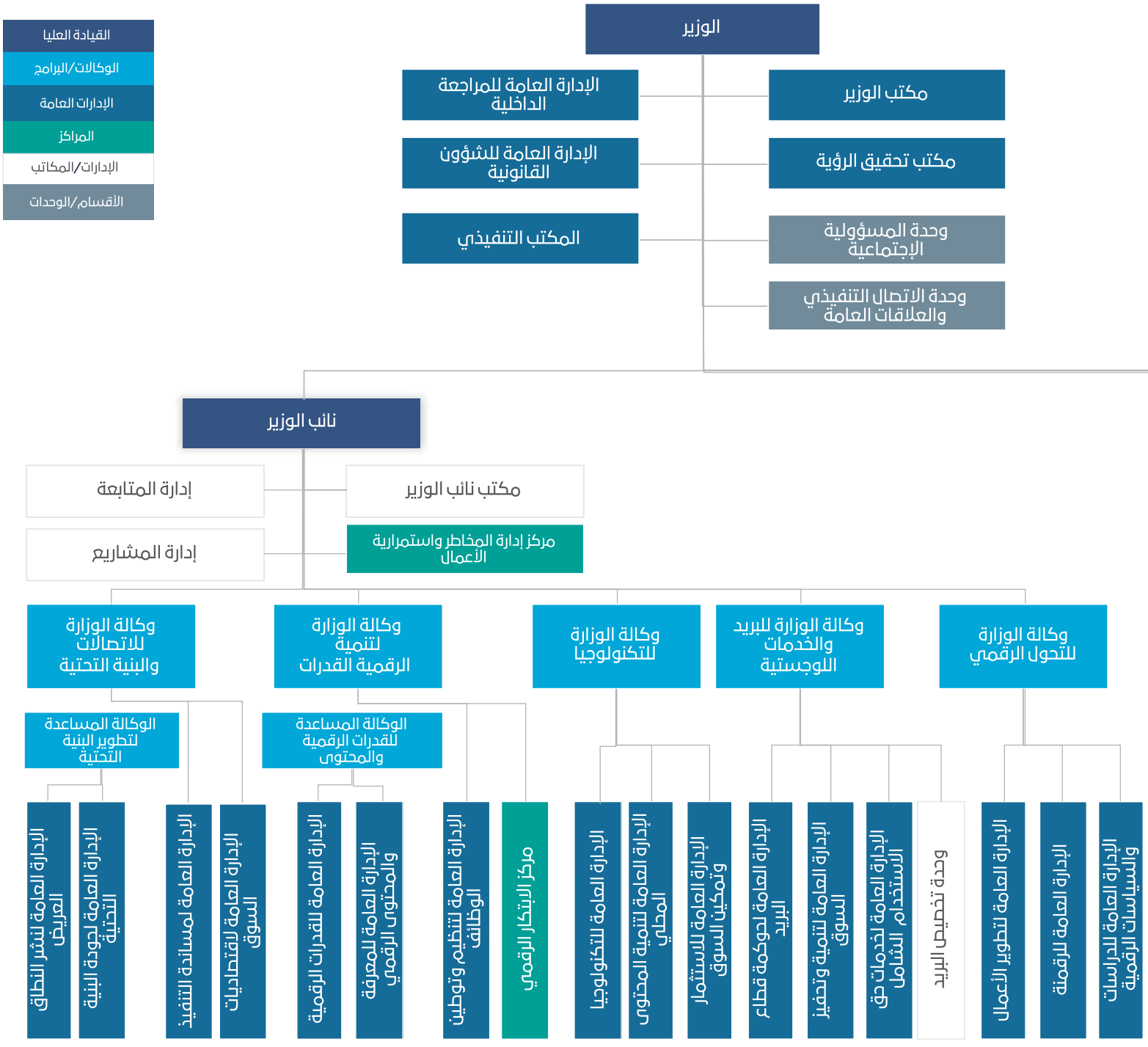
القيادة العليا
الوكالات/البرامج
الإدارات العامة
المراكز
الإدارات/المكاتب
الأقسام/الوحدات
الوزير
مكتب الوزير
مكتب تحقيق الرؤية
وحدة المسؤولية الإجتماعية
وحدة الاتصال التنفيذي والعلاقات العامة
الإدارة العامة للمراجعة الداخلية
الإدارة العامة للشؤون القانونية
المكتب التنفيذي
نائب الوزير
مكتب نائب الوزير
مركز إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال
إدارة المتابعة
إدارة المشاريع
وكالة الوزارة للتحول الرقمي
وكالة الوزارة للبريد والخدمات اللوجستية
وكالة الوزارة للتكنولوجيا
وكالة الوزارة لتنمية القدرات الرقمية
وكالة الوزارة للاتصالات والبنية التحتية
الإدارة العامة لتطوير الأعمال
الإدارة العامة للرقمنة
الإدارة العامة للدراسات والسياسات الرقمية
الإدارة العامة لتطوير الخدمات الحكومية
الإدارة العامة لتنمية وتحفيز السوق
الإدارة العامة لحوكمة قطاع البريد
الإدارة العامة للاستثمار وتمكين السوق
الإدارة العامة لتنمية المحتوى المحلي
الإدارة العامة للتكنولوجيا
الوكالة المساعدة للقدرات الرقمية والمحتوى
الإدارة العامة للمعرفة والمحتوى الرقمي
الإدارة العامة للقدرات الرقمية
مركز الابتكار الرقمي
الإدارة العامة لتنظيم وتوطين الوظائف
الوكالة المساعدة لتطوير البنية التحتية
الإدارة العامة لاقتصاديات السوق
الإدارة العامة لمساندة التنفيذ
الإدارة العامة لجودة البنية التحتية
الإدارة العامة لنشر النطاق العريض

وزارة الاتصالات
وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS
AND INFORMATION TECHNOLOGY

www.mcit.gov.sa